جامعة العربي التبسي - تبســـة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي
- حزب العدالة و التنمية في تركيا 2001- 2015 نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتجية

إعداد الطالبتين:
1-أميرة طاهر
2- فاطمة الزهراء عماري

إشراف الأستاذ:
أزروال يوسف

الإســـم و اللقـــب	الرتبـــــــة العلميـــة	الصفـــــــــــة
أمين ألبـــار	أســـتاذ مساعد – أ-	رئيســـــــــا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد – أ-	مشرفـــا مقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد – أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ودعائي وهو

اللهم اذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي...

واذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي و كرامتي...

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور اذا نجحت ...وباليأس اذا أخفقت...

اللهم هبني علما نافعا ..وعلمني ما ينفعني ..وانفعني بما علمتني ..وزدني علما...

انك أنت السميع العليم...

مصدقا لقوله رسول الله صل الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"

صدق قول رسول الله"

اشكر الله عزوجل، الذي اعانني ووفقني على انجاز هذا العمل المتواضع

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف "ازروال يوسف" الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه المذكرة وما قدم من توجهات و إرشادات قيمة في سبيل انجاز هذه الدراسة

كما اتقدم بالشكر أيضا الى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة تبسة .

و شكـــــــــــــــرا

فهرس البحث

العنوان **الصفحة**

الاهداء والشكر

الاطار المنهجي للدراسة

مقدمة .....أ

أولا اهمية الموضوع .....أ

ثانيا:دوافع اختيار الموضوع.....ب

ثالثا: اهداف الدراسة .....ب

رابعا: الدراسات السابقة.....ج

خامسا: اشكالية الدراسة .....د

سادسا:فرضية الدراسة .....د

سابعا: حدود الدراسة .....د

ثامنا:مناهج الدراسة .....هـ

تاسعا: هيكل الدراسة.....و

الفصل الأول:الإطار المفهومي للإسلام السياسي.....2 -18

المبحث الأول: الإسلام السياسي.....4 -11

أولا: مفهوم الإسلام السياسي.....4

ثانيا:نشأة وتطور الاسلام السياسي.....8.

المبحث الثاني:العوامل المسببة في انشار الاسلام السياسي.....11 -18

اولا: العوامل الاجتماعية.....11

ثانيا: العوامل الاقتصادية.....14

ثالثا: العوامل السياسية.....16

الفصل الثاني:التركيبة السياسية للدولة التركية.....20-62

المبحث الأول:ظروف الممهدة لقيام النظام السياسي التركي.....20-26

اولا:الظروف السياسية قبل قيام الدولة التركية.....21

ثانيا:حرب الاستقلال وقيام الدولة التركية..... 23

المبحث الثاني:مقومات النظام السياسي التركي(الدين، القومية،التنوع).....26-46

اولا:الأبعاد العلمانية لمسيرة الدولة التركية(البعد القومي والبعد التغريبي).....26.

ثانيا:الابعاد.الاسلامية للمسيرة الدولة التركية.....38

المبحث الثالث:طبيعية النظام السياسي التركي.....47 -62

اولا:العلاقة بين مؤسسات السياسية في تركيا..... 47

ثانيا:النظام الحزبي في تركيا(الاحادية الحزبية والتعددية الحزبية).....51

الفصل الثالث:دور حزب العدالة والتنمية في السياسية التركية.....63 -129

المبحث الاول:هوية حزب العدالة والتنمية.....63 -71

اولا:نشأة حزب العدالة والتنمية.....64

ثانيا:اهداف حزب العدالة والتنمية.....67

المبحث الثاني:ايدلوجية حزب العدالة والتنمية 71-88

اولا:عقيدة حزب العدالة والتنمية.....72

ثانيا:مشاركة حزب العدالة والتنمية في التفاعلات السياسية.....74

المبحث الثالث:موقع حزب العدالة والتنمية من التغيير السياسي في تركيا.....88-119

اولا: التغيير على الصعيد الداخلي 88

ثانيا: التغيير على الصعيد الخارجي.....104

المبحث الرابع:التوجهات المستقبلية للنظام السياسي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.....118 -129

اولا:التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية.....126

ثانيا:السيناريوهات حول مستقبل حزب العدالة والتنمية وتأثيره على النظام السياسي التركي.....128

الخاتمة 131

فهرس الجداول والأشكال.....135

قائمة المراجع.....138

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

شهد مسرح العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين أكبر حدث،ألا وهو نهاية الحرب الباردة، اضافة الى ظهور ظاهرة العولمة، كل هته المعطيات ساهمت في تغير الساحة الدولية على كافة الأصعدة، اضافة الى بروز عدة تغييرات، كظهور الموجة الثالثة لتحول الديمقراطيو خروج الدول من الأحادية الى التعددية الحزبية، زيادة على ذلك صعود البعد الديني، كبعد مهم في الساحة السياسية وإتاحة المزيد من الحرية لقوى المعارضة، واعتماد الانتخابات كأحد الوسائل الشرعية .

ففي تركيا،اتخذ بعد الدين الاسلامي وارتباطه بالمجال السياسي منذبداية العهد الأول للنشأة الامبراطورية العثمانية، الا أن هذا الأخير تراجع بتزامن مع علمانية الدولة التركية طبقا لما جاء به برنامج أتاتورك، الذي حاول ابعاد الدين الاسلامي عن دوره في المجال القانوني والتعليم ، ولكن مع بداية الستينيات وبظهور أحزاب سياسية تأخذ بالمبادئ الاسلامية كمرجعية لبرامجها، حيث واجهت هته الأخيرة من قبل التيارات المنادية بالعلمانية الرافضة لتواجد الدين الاسلامي في الحياة السياسية التركية، وبرغم من كل هته الصعوبات التي عرقلت مسار استمرار الأحزاب السياسية الإسلامية، الأمر الذي زاد في تمسكهم وحرصهم على الاعتماد في البقاء على وجه الساحة السياسية التركية، وهذا ما تحقق فعلا بوصولهم الى سدة الحكم متمثلة في(حزب العدالة والتنمية).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع، في الجدلية القائمة بين التيارين الاسلامي والعلماني، فالأول ينادي بضرورة وجود المبادئ الاسلامية في الحياة السياسية التركية، أما التيار الثاني العلماني "الأتاتوركي" القاضي بفصل الدين عن الدولة، حيث أن العلمانية كانت تحارب مثل هذه الأحزاب،الأمر الذي أدى الى بلورة أهمية وثقل وزن هته الدراسة، وذلك من خلال العراقيل التي واجهتها هذه الأحزاب الدينية، من أجل الوصول الى السلطة كحزب العدالة والتنمية الذي تبوأ حاليا مركز القيادة السياسية في تركيا، علاوة على ذلك الانجازات التي حققها هذا الحزب مقارنة بالأحزاب التي سبقته بالحكم،مما جعله كأبرز نموذج أو تجربة يقتدى بها في الاقطار العربية والاسلامية الأخرى.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة المتمثل في " دور الاسلام السياسي في التغيير السياسي"-حزب العدالة والتنمية في تركيا-" (2001-2015)،وذلك لما شكله هذا الحزب ومازال من قوة فاعلة، سواء تعلق الأمر بأقطار الجمهورية التركية،أو لما له من تأثيرات مهمة على المستويين الاقليمي والدولي، الأمر الذي دفع بنا الى اختيار هذا الموضوع وفق النقاط التالية:

-أهمية المسيرة النضالية لحزب العدالة والتنمية، والعقبات التي وجهها هذا الأخير، ممأدىبقادة وكوادر هذا الحزب للاستفادة فكريا وتنظيميا من هذه التجربة، وهو الأمر الذي جعلهم يتمسكون بمبادئهم وهو ما اتاح لهم الوصول الى سدة الحكم؛

- الانجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية،جعلت تركيا تتصدر المراتب الأولى اقليماو دوليا و على مختلف الاصعدة ؛

- قدرة حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الاسلامية، على ترويض دور المؤسسة العسكرية والتقليص من صلاحياتها، وهو الأمر الذي أدى بتركيا الى انتهاج الدولة المدنية الأكثر ديمقراطية؛

- ابراز أهمية ومكانة حزب العدالة والتنمية بالنسبة لتركيا، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي:" هل كان يمكن لتركيا أن تصل الى ما وصلت اليه اليوم بدون حزب العدالة والتنمية ؟"بمعنآخر:"ما مدى تأثير حزب العدالة والتنمية على التغيير في طبيعية وملامح النظام السياسي التركي؟ "

أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- بيان السيرة السياسية والعقائدية للدولة التركية؛

-التعريف بحزب العدالة و التنمية من حيث النشأة و الأهداف؛

- توضيح العراقيل التي حاولت افشالو حل حزب العدالة والتنمية؛

- دراسة واقع المشاركة السياسية (الانتخابات) لدى حزب العدالة والتنمية؛

-ابراز التغييرات السياسية التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛

- تحليل مدى تأثير حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي؛

- مستقبل تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية و ما مدى تأثير هذا الأخير في تغيير ملامح النظام السياسي التركي؛

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ومنها:

- دراسة للكاتب هشامالمسماة ب: "حزب العدالة والتنمية التركي و نموذج الاسلام السياسي الاصلاحي"، حيث تناول فيها،ما قام به حزب العدالة والتمية التركي برئاسة"رجب الطيب أردوغانو"كيفية تجاوز تركيا الخطر التي لحقت به

- دراسة للكاتب علي، المسماة بـ: "الثورة الصامتة في تركيا"، حيث تناول فيها ما يحدث في تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة، خصوصا في مجال تقييد سلطة الجيش، الذي يعتبر نفسه حاميا للعلمانية، وفي مجال تحديد صلاحيات مجلس الأمن القومي التركي والتي كانت واسعة، كما ركز الكاتب على قدرة حزب العدالة والتنمية على احداث التغيير في الحياة السياسية التركية على مختلف الجوانب؛

- دراسة للكاتب خالد، المسماة بـ:"الجراحة التجميلية للعمل الاسلامي"، حيث تناول فيها أهمية حزب العدالة والتنمية من الناحية العلمية،و القاء الضوء بشكل كبير على المشهد السياسي التركي، بالإضافة الى ابراز معضلاته واظهار العلاقة بين العسكر والاسلاميين من جهة،والمجتمع التركي و أطيافه العرقية والدينية المختلفة من جهة أخرى، حيث تتطرق الى الانتخابات والأسباب الكامنة وراء هذا الفوز الملفت للحزب؛

- أهم ما جاءت به هذه الدراسة على غرار الدراسات الأخرى السابقة من خلال:

- معادلة التغيير السياسي الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛

- الدراسات السابقة لم تتطرق الى الكيفية التي وفق بها حزب العدالة و التنمية في احداث التوافق بين الاسلام والعلمانية، من أجل عدم اثارة المشاكل؛

- ان هذا الموضوع،سوف يقوم بدراسة استشرافية تحمل في طياتها تأثير حزب العدالة و التنمية التركي على تغيير في طبيعة النظام السياسي.

اشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع حزب العدالة والتنمية التركي ودوره في التغير السياسي، من بين أهم المواضيع التي كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة، من طرف الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، وذلك بوجود أدبيات علمية اهتمت بمسيرة هذا الحزب، اضافة الى الإنجازات التي قام بها و اهتمام الأنظمة السياسية، سواء اقليمية، أو دولية منها،عن طريق محاكاة بعض من الدول الى نموذج حزب العدالة والتنمية، وهوما يدل على مكانة وأهمية هذا الحزب،و انطلاقا مما سبق تم تطوير الاشكالية التالية:

الاشكالية:

ما مدى مساهمة حزب العدالة والتنمية في عملية التغيير السياسي،وتأثيره على النظام السياسي القائم (2001-2015)؟

وتندرج تحت هته الاشكالية عدة تساؤلات فرعية :

1-ما المقصود بالحركات الاسلامية ؟و ماهي أبرز العوامل التي أدت لانتشارها ؟

2-فيما يتمثل النهج السياسي للدولة التركية ؟

3-كيف نشأ حزب العدالة والتنمية ؟ وما هيأبرز أهدافه ؟

4- ماهي أبرز السيناريوهاتالتي اهتمت باستشراف ما سيؤول اليه شكل النظام السياسي التركي في ظل اصلاحات حزب العدالة والتنمية؟

وللإجابة على كل هته التساؤلات نقترحالفرضية التالية:

فرضية الدراسة:

نجاح حزب العدالة والتنمية في احداث التغيير السياسي مرهون بالنهج السياسي المعتمد في الحزب.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة: تم حصر هذه الدراسة في الحقبة الزمنية من (2001-2015) وبدأ ذلكبعد نجاححزب العدالة والتنمية واستمراره في سدة الحكم حتى اليوم،اضافة الى ذلك محاولة التطرق الى دراسة استشرافية حول مامدى تأثير حزب العدالة والتنمية على التغير في طبيعة النظام السياسي التركي.

الحدود المكانية: تكمن الحدود المكانية لهذه الدراسة بتواجد حزب العدالة والتنمية في اقطار الجمهورية التركية، والتطرق الى أهم التأثيرات لهذا الأخير على المجال الاقليمي والدولي.

المناهج المتبعة:

ان طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله، هي التي تفرض على الباحث أن يتبع منهج دون آخر، ولمعالجة هذا الموضوع ارتأىأنتستخدم المناهج التالية: المنهج التاريخي،ومنهجدراسة الحالة.

المنهج التاريخي:

ان المنهج التاريخي يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر، ومقصدنا الى استخدام المنهج التاريخي مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها، وذلك من خلال العودة الى الجذور التاريخية لموضوع الدراسة، من التأصيل التاريخي لحزب العدالة والتنمية،ومسيرته النضالية ضد التيارات العلمانية المنادية الى عدم وجود الدين الاسلامي في الحياة السياسية التركية،و برغم من كل هته العراقيل والصعاب، هذا مما زاد من تمسك الحزب بمادئه و حرصه للوصول الى السلطة، واخراج تركيا الى نظام أكثر ديمقراطية، اضافة الى الانجازات التي قدمها على الصعيد الداخلي والخارجي، الأمر الذي جعل بتركيا تصل الى مراتب عالية لم تستطع الوصول اليها في ظل الأحزاب السابقة.

هته الاخيرة تحقيقه من قبل الاحزاب السابقة .

منهج دراسة الحالة:

يتجه هذا المنهج الى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا،أو مؤسسة،أو نظاما اجتماعيا، حيث يقوم هذا الأخيرعلى أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة، من تاريخ الوحدة المدروسة وعلاقاتها بالوحدات المشابهة لها، وذلك من خلال التطرق الى أهم العوامل المؤثرة فيها وعند ربط هذا المنهج بالموضوع المدروس "حزب العدالة والتنمية في تركيا " ودوره في احداث التغيير في الساحة التركية على كافة الأصعدة سياسيا، اقتصاديا، اضافة الى دوره في التأثير على المستوى الاقليمي والدولي.

هيكل الدراسة:

لدراسة موضوع " دور الاسلام السياسي في تغيير السياسي-حزب العدالة والتنمية في تركيا من سنة 2001-2015-"، ارتأى الباحث في هذا البحث، ان يعتمد على اطار منهجي للدراسة، من مقدمة وثلاثة فصول أسياسية وخاتمة كعنصر شامل لكل هذا البحث :

الفصل الأول: يهدف الفصل الأول الى تحديد الاطار المفهومي للإسلام ألسياسي وذلك بواسطة مبحثين

المبحث الأول: يتناول المبحث اشكالية مفهوم الاسلام السياسي اضافة الى نشأة وتطور الاسلام السياسي

الفصل الثاني: يتطرق الباحث فيه الى التركيبة السياسية للدولة التركية، حيث يندرج تحت هذا الاخير ثلاث مباحث :

المبحث الأول: يتناول هذا المبحث الظروف الممهدة لقيام الدولة التركية ؛

المبحث الثاني: في هذا المبحث سوف يتم التطرق الى مقومات النظام السياسي التركي من(الدين، القومية والتنوع)؛

المبحث الثالث: يتطرق الباحث في هذا المبحث، الى طبيعة النظام السياسي التركي، من خلال توضيح العلاقة بين مؤسسات الحكم في تركيا،والنمط الحزبي المعتمد فيها ؛

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل دور حزب العدالة والتنمية في السياسية التركية، ويضم هذا الاخير اربعة مباحث:

المبحث الأول: تم التطرق في هذا المبحث، الى هوية حزب العدالة والتنمية ؛

المبحث الثاني: يتناول هذا الاخير ايدلوجية حزب العدالة والتنمية ؛

المبحث الثالث: يقترح الباحث من خلال هذا المبحث، الى موقع حزب العدالة والتنمية من التغيير السياسي في تركيا ؛

المبحث الرابع: بعنوان التوجهات المستقبلية للنظام السياسي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية .

الخاتمة

الفصل الأول

دراسة مفاهيمية حول الإسلام السياسي

يعتبر موضوع الاسلام السياسي من أهم مواضيع الساعة، هذا ما جعله محطة اهتمام من طرف الكثير من الأكاديميين، رجال السياسية و الباحثين ...الخ، حيث تعددت تسمية هذا الأخير(التيارات الاسلامية، الصحوة الاسلامية ، واليقظة الاسلامية)، فهذا ان دل على شيء يكون قد دل على أهمية هذا المصطلح، باعتباره مصطلح استخدم لتوصيف حركات التغير السياسي،التي تؤمن بإسلام باعتباره نظاما السياسي للحكم.

اذ تشير معظم الدراسات التي تهتم بمصطلح الاسلام السياسي،على أنه ظاهرة محلية ذات أبعاد عالمية، وهي ظاهرة قديمة متواصلة الحلقات وليست بظاهرة حديثة كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية نفسية اجتماعية وسياسية، اذ تتسم بقوة جذب شعبي والانتشار الواسع في قطاع الشباب، حيث تشمل مختلف جوانب الحياة وتتلخص أهم أهدافها على، استبدال الأنظمة السياسية، الى أنظمة قائمة على أساس مبادئ الشريعة الاسلامية، لكن بروز الاهتمام الكبير بالحركات الاسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،فقدحدث في هذه الفترة الحرجة، نوع من الفوضى في التحليل وعدم التركيز، هذا مما أدى إلى انتشار بعض المفاهيم التي لا تزال آثارها موجودةالى اليوم، من تعميم يستخدمه العالم الغربي اتجاه العالم الإسلامي بكونها يشكل خطرا على الأسلوب الغربي في الحياة والتعامل، حيث تم وصفه بالأصولية والتطرف، لكن رغم محاولات الإدارةالامريكية بقيادة الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، ايجاد طريقة للحد من انتشار ما يسمى بالإسلام السياسي،فقامت الولايات المتحدة بإعلان الحرب على الإرهاب، لكن المثير للجدل أن كل هته الاستراتيجيات ساهمت بشكل أو بأخر، إلى زيادة انتشار فكر الإسلام السياسي، حيث انتشرت هذه الأفكار في دول كانت تتبع في السابق منهجا علمانيا، وذلك من خلال أن البيئات التي ينشأ فيها الاسلام السياسي هي بيئات مسلمة بالأساس، لذلك سعت حركات الاسلام السياسي منذ نشوئها، الى توظيف الدين لخدمة تطلعاتها، وذلك من خلال خطابتها التي تنسجم أكثر مع تطلعات الشعب، مما جعلها و مكنها من التحول إلى القوة السياسية الأكبر، والأقوى في الشارع العربي.

واعتمادا على ما سبق ،فلقد أهتم هذا الفصل بالتأصيل المفاهيمي والفكري لمفهوم الاسلام السياسي ونشأتها، وعن أهم الأسباب والعوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي ساهمت وساعدت على نشوء واتساع نفوذ الحركات الاسلامية ، وعليه يمكننا طرح التساؤلات التالية: ماذا نقصد بالحركة الإسلامية ؟و ماهي

أبرز العوامل والظروف التي ساعدت على بروز هته الحركة الى الساحة السياسية ؟ وللإجابة عن أهم تلك التساؤلات تم إنشاء هذا الفصل الذي يحتوي على:

المبحث الأول : الاسلام السياسي

أولا: مفهوم الاسلام السياسي

ثانيا: نشأة الاسلام السياسي

المبحث الثاني:العوامل المساهمة في انتشار الاسلام السياسي

أولا: العوامل الاجتماعية

ثانيا: العوامل الاقتصادية

ثالثا: العوامل السياسية

المبحث الأول: الاسلام السياسي

يمثل هذا المبحث المدخل المفاهيمي للموضوع، وذلك من خلال التطرق الى التعريف الاسلام السياسي وما يتضمنه هذا المصطلح من توصيف حركات التغير، التي تؤمن بالمبادئ الإسلامية نظاما سياسيا للحكم عكس الأنظمة القائمة، بالإضافة الى التطرق الى الارهاصات التاريخية التي ساعدت، وساهمت الى وجود وبروز الاسلام السياسي.

أولا - مفهوم الاسلام السياسي

ان الاسلام السياسي كمفهوم يتمثل في: "تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجا حياتيا، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فان كلمة سياسي في مصطلح الإسلام السياسي، ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف، وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية، وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة"[1].

وتوسع تعريف مصطلح الإسلام السياسي وتزايد الاهتمام به في الشرق والغرب،حتى أصبح ظاهرة استدعت اهتمام مراكز الأبحاث الدولية والعديد، من الباحثين المختصين بحقول الاستشراف والدراسات الإسلامية، ومن هنا "انبثق مفهوم الإسلام السياسي، الذي نظر إليه البعض من هذه الزاوية التي يسعى من خلالها، إلى ممارسة السلطة وإقامة النظام السياسي الإسلامي، الذي يرجع في أصوله إلى المجتمع الذي أقامه النبي (صلى الله عليه وسلم) في المدينة المنورة وإحياء الخلافة الراشدة، ولكن من خلال حزب سياسي إسلامي له الحقفي استخدام كل الوسائل المباحة والجائزة في الصراع السياسي"[2].

---

[1] دبعي، رائد محمد عبد القادر، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة: الإخوان المسلمين في مصر نموذجا**، مذكرة ماجيستير(جامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2012)، ص.11.

[2] الجاسور ناظم محمد، **موسوعة علم السياسة**، (عمان: الأردن، ط1، دار مجداوي للطباعة و النشر، 2004)، ص.60.

واعتمادا على ما سبق يمكن القول أن، هناك تشابها وربما تطابقا بين مصطلحي الإسلام السياسي والإسلام الأصولي، فالإسلام السياسي يكون بالضرورة أصوليا، أي معتمدا على الأصول والمرجعيات الإسلامية تماما، وهكذا فإن "صفة الأصولية تشير في الغالب الأعم إلى تلك الحركات والإيديولوجيات التي تصر على أن جزءا لازما من الدين الإسلامي، اعتمد شكلا من أشكال الحكم (الإسلام دين ودولة)، وعلى الدولة الإسلامية أن تطبق عقائد الدين الإسلامي، وفي مقدمتها الشريعة، على كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية"[1].

ولابد من القول بأن، هناك نوعا من التوجس والخوف من طروحات وأجندة جماعات الإسلام السياسي، وهو الأمر الذي يدفع بهذه الجماعات إلى إظهار نوع من "المرونة" في خطابها، والاهتمام بالأمور الحياتية للمواطنين، وطرح برامج تطويرية وتنموية أيضا، ومن هنا يمكن القول بأن الإسلام السياسي هو في واقع الأمر أيديولوجية، تحاول التزاوج بين الدين وقداسته وبين مجموعة من المشاكل الدنيوية المعاصرة من أجل استغلال العامل الإيماني الاعتقادي لدى الناس للوصول إلى الحكم وتطبيق برامجها الرامية لإنشاء دولة الخلافة[2].

يعتبر مصطلح الإسلام السياسي من أكثر المصطلحات جدلية في علم السياسة الحديث، وتتراوح العلاقة معه بين اتجاه ناف لوجوده يتزعمه فريق واسعمن الإسلاميين، اذ يعبر مصطلح الإسلام السياسي عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجا حياتيا، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح " الإسلام السياسي " ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف، و تعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية، وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة، ولذا يأتي هذا التوصيف في هذه التعريفات، فهو يعالج المنهجية التي تتبعها الحركات أكثر منها معالجة طبيعة ونظرة هذه الحركات والأحزاب إلى الدين الإسلامي.

---

[1] زبيدة سامي، الاسلام: **الدولة و المجتمع**، ترجمة: عبد الله النعيمي، (دمشق: سوريا، ط1، دار المدى للطباعة و النشر، 1995)، ص.30.29.

[2] طارق حمو، **الاسلام السياسي الظهور و الماهية**،مأخوذ من موقع المركز الكردي للدراسات،تم الاطلاع على الموقع في: 29-02-2016 http://nlka.net/index.php/2014-07-10-22-08-10/162-2014-12-09-13-15-13

حيث يرى الشيخ **"يوسف القرضاوي"** أن مصطلح الاسلام السياسي مرفوضا، كونه جزء من مخطط وضعه خصوم الاسلام لتفتيته وتقسيمه جغرافيا، أو تاريخيا، أو مذهبيا، فهناك الإسلام الثوري، والإسلام الرجعي أو الراديكالي، والكلاسيكي، والإسلام اليميني والإسلام اليساري، مشيرا الى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد هو إسلام القرآن والسنة.

وهناك من المفكرين الإسلاميين من يحرم المصطلح حيث يقول المفتي **"عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف"** في إجابة :"إذا كان هناك إسلام سياسي وإسلام غير سياسي فما هو مفهوم الإسلام السياسي " : أن هذا المصطلح يندرج في إطار أخذ جزء من الإسلام وترك الآخر منه، وهو كفر بالله تعالى لأن الدين الإسلامي هو دين واحد يشمل العبادات والمعاملات بما فيها قضايا الحكم والسياسة. "

فيما يرفض المستشار **"محمد العشماوي"** في كتابه " **الإسلام السياسي** " الخلط بين الدين والسياسةحيث يرى فيه تسييس للدين وتديين للسياسة، مشيرا بأن هذا الأمر قد فرق المسلمين وجعلهم يستخدمون الآيات القرآنية، وفتاوى فقهاء الأنظمة لتبرير ممارساتهم القمعية ضد مواطنيهم، سواء كان ذلك من خلال الأنظمة السياسية قبل إلغاء الخلافة الإسلامية، أو على يدالحركات التي استخدمت الدين فيما بعد،وهو الأمر الذي يؤكده **"محمد عمارة"** في كتابه **"الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي ":** والذي يرى أن اختزال المفهوم في موضوع العمل بالسياسة يعرضه لشبهة اختزال الإسلام بالسياسة.

وفي مقابل هذه التعاريف، هناك تعاريف لعدد من المفكرين الذين تعاملوا مع المفهوم باعتباره قد أضحى أمرا واقعا فرض نفسه، وبالتالي لا بد من تحديده وتعريفه ليسهل مفهوم المقصود منه.

إذ يعرف الدكتور **"إبراهيم أبو عرقوب"** الإسلام السياسي":هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، ويرى في مبدأ "دع ما الله الله... وما لقيصر لقيصر شذوذا عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا.

يعرف **"رضوان السيد"** الإسلام السياسي :بأنه: تلك الحركات التي تصرح بهدف معلن الذي يسعى بشتى الوسائل لإقامة هذه الدولة الإسلامية، والتي تمتلك بنية تنظيمية علنية، أو سرية وتحظى بدعم جماهيري

يختلف من قطر لآخر، ومن ناحية لأخرى من حيث الحجم والفاعلية، لكنه صالح لأن يتخذ أساسا لإقامة النظام الإسلامي المنشود".

وتعرف "**الموسوعة الحرة** " الإسلام السياسي بأنه:مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية، تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم".

ويقصد **"محمد ظريف"** بالإسلام السياسي " : تلك الجماعات التي لا تقيم تمييزا في تصوراتها و ممارساتها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتديين السياسة.[1].

إن المشترك في التعريفات السابقة هو سعي حركات الإسلام السياسي للوصول الى السلطة وممارسة الحكم من أجل تنفيذ اهدافها المجتمعية، وبالتالي فهي تعني في النهاية استخدام الدين لخدمة الهدف السياسي المتمثل بالوصول الى السلطة.

الدكتور محمد عمارة في كتابه"الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلام":إنني لا أستريح كثيرا لمصطلح " الإسلام السياسي " رغم شيوع هذا المصطلح، وصدور الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع وتحت هذا العنوان. وفيما أذكر، وفي حدود قراءاتي، فإن أول من استخدم مصطلح " الإسلام السياسي وفي حوار أجرته صحيفة الراية القطرية في 24 مايو 2002م، مع الدكتور ساجد العبدلي، الأمين المساعد للشؤون الإعلامية في الحركة السلفية الكويتية، قال عن هذا المصطلح: (هذا المصطلح يحمل تشويها كبيرا للمقاصد الشرعية من العمل السياسي، وقد يعطي إيحاء بأن هناك إسلام سياسي وآخر دعوي وآخر خيري وهكذا، بينما الإسلام واحد، وهو دين شامل لا يتجزأ لكل مناحي الحياة، ولم يكن المسلمون يفصلون بين العمل السياسي والدعوة في يوم من الأيام، بل كانت جميعها كلا متكاملا. هذا المصطلح " الإسلام السياسي " نتج في جملة ما نتج عنه عن الميول التجريدية، التي تركز على فهم الإسلام كدين عبادة وتكاليف عبادية أكثر من كونه نظاما سياسيا وتنظيميا للدولة واجتماعيا، أي أن النظرة صارت تشدد على الدين والمعتقد أكثر من النظام، والنهج، و الكيانية الإسلامية المنشودة.

[1] طارق حمو،المرجع نفسه

- الإسلام السياسي يعني تسييس الدين الإسلامي لأغراض سياسية، فالإسلام وكغيره من الأديان، هو دين الغرض منه تنظيم العلاقة بين المؤمن والخالق وتعاليم الرب، لما فيه الخير للناس وفق ما جاء في الكتاب المقدس لذلك الدين، ولكن غرض الإسلام السياسي هو توظيف الدين ومشاعر المؤمنين لأغراض سياسية، لا علاقة لها بالتدين، بل للهيمنة السياسة على الدولة وعلى مقدرات البلاد والعباد لمصلحة فئة معينة في القيادة.

واستخلاصا مما سبق يمكن القول بأن، الإسلام السياسي مصطلحا ومفهوما، هو وصف للجماعات والحركات، والأحزاب، والمنظمات والكتل التي تحمل رؤى وأفكار مستمدة من الدين الإسلامي(تكون مطعمة ببعض البرامج الدنيوية الوضعية التي تهم حياة الناس) تهدف لتطبيق الشريعة، حسب تفسيرها لها، وإحقاق نظام الحكم الإسلامي، أي دولة الخلافة في النهاية، وهذه الجماعات تملك برامج وتصورات سياسية تقوم على الاحتكام للدين الإسلامي والشريعة، تطرحها على الجماهير من أجل إقرارها والمباشرة في تأسيس المجتمع الإسلامي القائم على الشريعة، وتطبيق كل حيثياتها وفق الاجتهاد والتفسير الذي تقدمه هذه الجماعات أو منظريها المعتمدين لديها.

ثانيا- نشأة وتطور الاسلام السياسي

رغم الانتقادات والحملات الأمنية ضد حركات الإسلام السياسي، و من التحول الذي تحدثه باعتبارها قوة سياسية معارضة في بعض الدول، سواء في بلدان غرب آسيا وبعض دول شمال إفريقيا، حيث باتت دول مثل إيران،السعودية، ونظام طالبان السابق في أفغانستان، والسودان، والصومال من أهم الأمثلة لمشروع الإسلام السياسي، رغم أن أنظمة هذه الدول ترفض مصطلح إسلام سياسي وتستخدم عوضا عنه الحكم بالشريعة الإسلامية.

اذ يعتبر مصطلح الإسلام السياسي، مصطلح سياسي إعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات التغير لأنظمة الحكم،ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، حيث ترجع جذور حركة الإسلام السياسي، بمفهومه الحديث الى انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وقيام "مصطفى كمال أتاتورك" بتأسيس جمهورية تركيا على النمط الأوروبي، وإلغائه لمفهوم الخلافة الإسلامية يوم 3 مارس 1924 وعدم الاعتماد على الشريعة الإسلامية من المؤسسة التشريعية، كما قام بحملة ضد كثير من رموز الدين والمحافظين، وبدأت الأفكار التي مفادها أن تطبيق الشريعة الإسلامية في تراجع و أن

هناك نكسة في العالم الإسلامي[1] بالانتشار، وخاصة بعد وقوع العديد من الدول الإسلامية تحت انتداب الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، حيث أرجع الغربيون بروز ظاهرة الاسلام السياسي الى عام 1979 مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران بإقامة الحكم الإسلامي، وإزاحة نظام الشاه الموالى للغرب، ولكن لم ينظر إلى الثورة على أنها نصر لشعب مستضعف، وإنما كمصدر تهديد للمصالح الغربية والأمريكية، ثم زاد الاهتمام بالظاهرة إبان الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987 – 1991، حيث كان للدعاية الصهيونية دور واضح في تغذية المخاوف الغربية من الحركة الإسلامية، وتصوير المقاومة على أنها إرهاب إسلامي يستهدف القيم الغربية، اذ مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي حدث تغير جوهري في هيكل النظام الدولي،بزوال الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالقيادة واكبه تغير في مفهوم العدو، من الخطر الشيوعي الأحمر إلى الخطر الإسلامي الأخضر، وهكذا أصبح ما يسمى بالإسلام السياسي، مصدر الخطر الأكبر، وتعددت الكتابات والتحريات في وسائل الإعلام والدوريات الأكاديمية، التي تشير إلى خطورة الإسلام السياسي ليس على الولايات المتحدة الأمريكية ونخبتها، فقط وإنما على غرب أوروبا وحلف الأطلسي ثم روسيا.

إضافة الى كل هته المعطيات فان، أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثت تحولات فيما يخص تناول الظاهرة وكيفية مواجهتها، حيث تزعم الاتجاه المسيطر الذي يربط بين الأصولية والحركة الإسلامية على وسائل الإعلام ومراكز البحث الداعمة لصناع الاستراتيجيات، فلم يسعى فقط إلى صياغة سياسات جديدة للمواجهة مع الحركة الإسلامية، وإنما إلى القيام بدراسات تبحث عن "تحويل دين عالم بكامله" أو إقامة مراكز بحثية لدعم ما يسمى (الإسلام المعتدل)، ومن ذلك التقرير الذي مولته مؤسسة راند للمحافظة الأمريكية وعنوانه "الإسلام المدني الديمقراطي الشركاء والمصادر والاستراتيجيات"[2] ويدعو إلى خلق صلات وثيقة مع القوى الإسلامية المحبة للغرب مثل العلمانيين و الحداثيين، ويمكن القول أن، حركة الاسلام السياسي ترجع جذورها الى ما يلي:

سقوط الخلافة العثمانية عام 1924، ولكن النظرة الموضوعية الى الظروف التي نشأت فيها الحركات الاسلامية المعاصرة في الشمال الافريقي، وشبه القارة الهندية تدل على غير ذلك، فإذا اعتبرنا أن الحركة الاسلامية ورثت حركة الوعي الاسلامي التي أثارتها الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، أو حركات الوعي

---

[1] أمير عبد العزيز، **الوجيز في تاريخ الإسلام والمسلمين**،(بيروت: دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع، 2003)،ص.897

[2] حسين بوقارة وآخرون،**الانعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001**(باتنة:شركةباتينيت، 2002)،ص01.

الاسلامي في نهاية القرن التاسع عشر في الشمال الافريقي، فان هذا الوعي سبق سقوط الخلافة وربما كان ردة فعل لتدهورها وحالة الفساد التي سدتها، وقد كان منقلباً عليها من جانب آخر، وربما التقى بصورة ما مع حركة الوعي القومي التي لم تكن ترى في الخلافة العثمانية الا ضربا من ضروب الاستعمار لا سيما في الجزيرة العربية والشام والعراق، ولعل الحافز الأكبر لظهور الحركات الاسلامية هو الاستعمار الأوربي والغزو الثقافي، وقد كان قوام الحركة الوطنية التي واجهت الاستعمار من العناصر الاسلامية النشطة التي خرجت من عباءة الجماعات الصوفية[1].

-الدوافع الكامنة في الدين الإسلامي نفسه: المقصود من هته العبارة القيم التي يحملها الدين الاسلامي هي التي مكنته من الوصول أو فرض مبادئه على الساحة السياسية.

-القضية الفلسطينية والحكومات العربية:فبعد فشل القوات القومية العربية في ارجاع القدس الشريف الى حضيرة المسلمين، وبعد انهزام هذه القوات في المعارك الشي خاضتها ضد اسرائيل، توالت اعترافات بعض الأنظمة العربية بالدولة الإسرائيلية، ما أدى الى انبثاق حركات اسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية. فهكذا ساهمت القضية الفلسطينية في ظهور وتطور العديد من التنظيمات الاسلامية، التي ترفض السياسة التي تتعامل بها حكوماتهم مع فلسطين قبل أن تنجح الثورة الايرانية لتنقل بذلك الحركة الاسلامية من موقف معارضة السلطة الحاكمة الى موقف "المطالبة بالسلطة[2].

-الأوضاع الاجتماعية: وبالتحديد الحرمان بمعناه المادي والمعنوي، حيث أرجعها بعض السوسيولوجيين إلى إنسداد آفاق الإندماج في مجتمع النخبة، فالشباب المتعلم لم تمكنه شهاداته ومعارفه من الصعود الاجتماعي، ولم تعد هذه المجتمعات قادرة على استيعاب شبابها وتأطيرهم في الحياة العامة،لذلك يقود التهميش إلى الانخراط هذا النوع من الفئات في الحركات الاسلامية .

---

[1] بكير سعيد أعوشت ، **إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف** (باتنة:دارالشهاب،1987)،ص.85

[2] سليمان صديق علي،**الإسلام والدولة القطرية** ،مأخوذ من الموقع الالكتروني للمؤتمر الإسلامي الاريتيري، تم الطلاع على الموقع بتاريخ: 23-2016-02
http://www.al-massar.com/ar/articles_detail.php?id=316

-من أهم الأسباب السياسية التي تفسر النمو المتزايد والاندفاع نحو الإسلام السياسي هو إخفاق الإيدلوجية القومية العربية: هذا الإخفاق الذي تأكد في هزيمة العرب سنة 1967، وما نتج عنها من اهتزاز في أفكار القومية العربية ونظمها وعقائدها.

-يرى "أيمن السيد عبد الوهاب" أن محتوى الحركة الإسلامية بين الأقطار العربية،رغم تفاوته النسبييشير إلى أن الجذور المصرية الإخوانية قد شكلت دورا هاما في نشأة الحركات الإسلامية الجديدة في السودان وتونس والجزائر، وإن كانت قد انسلخت عن المفهوم الإخوانية التقليدي من خلال منهجخاص، وقد نشأت حركة الإخوان المسلمين في مصر في 1925 نتيجة إلغاء الخلافة العثمانية الإسلاميةفي مارس 1924 من قبل كمال أتاتورك وإعلان العلمانية في تركيا،منع تدريس الدين في المدارس الحكومية، إغلاق المحاكم الإسلامية ومنع ارتداء الحجاب على النساء، تعويض الحروف العربية بالحروف اللاتينية، ومنع استعمال اللغة العربية، وحتى المناداة للصلاة باللغة العربية[1]، ويمكن القول ختاما أن، نشأة الحركة الإسلامية كانت نتيجة معالجة الفجوة بين العلمانية الواقية والإسلامية النظرية، أوما يصطلح عليه بجدلية الخطاب الإسلامي بين التبرير والتدبير لدى الحكومات والأنظمة في العالم العربي.

المبحث الثاني: العوامل المسببة في انتشار الاسلام السياسي

هناك عدةعوامل و أسباب ساهمت بشكل أو بأخر، في بلورة مصطلح الاسلام السياسي، سواء من الناحية العلمية أو العملية، فالإسلام السياسي ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات محلية أو عالمية، ويمكن بهذا الصدد الاشارة على أهم العوامل والاسباب التي ساعدت هذا الأخير الى الصعود الى الساحة السياسية، وتتمثل هته العوامل في العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية.

أولا-العوامل الاجتماعية

أ-انسجام خطاب الاسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية:

بما أن البيئات التي تولدت منها الحركات الإسلامية هي بيئات إسلامية في الأساس، وبما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الاسلامية، لذلك سعت حركات الاسلام السياسي منذ نشوئها الى توظيف

[1] السيد عبد الوهاب أيمن ، **حركات الإسلام السياسي و نمط جديد في التفاعلات العربية و السياسية الدولية**(العدد:133،1993)،ص 88.

الدين لخدمة تطلعاتها، كما تبنت خطابا متسقا مع البيئات التي نشأت فيها وليس مغايرا أو صادما لها، ومن ثم أصبح خطابها ينسجم مع ما يتطلع إليه الإنسان المسلم في بيئته الاجتماعية، وكان لهذا الدور أثرا بالغا في اتساع نفوذ حركات اسلام السياسي في مختلف الساحات الاسلامية، وهي على عكس العديد من الحركات غير الدينية التي تبنت خطابا صداميا مع قناعات المجتمع خصوصا الدينية منها، فأصبحت مرفوضة ومنبوذة ومقاطعة ومعزولة اجتماعيا.

ولا يختلف حال العديد من الحركات اللادينية، بحسب كثيرين، عن تلك الأنظمة السياسية الحاكمة التي فرضت بعض القوانين، والانظمة المعاكسة لقناعات الشعوب العربية، والإسلامية، والمضادة أحيانا لتوجهاتها الدينية، الأمر الذي أحدث اضطرابا وصراعا داخليا بين الشعوب والأنظمة الحاكمة،فقد شكلت هذه الثغرة فرصة ثمينة لحركات الإسلام السياسي التي فعت شعارات "تطبيق الشريعة في بلدانها، لتطرح نفسها كبديل افضل عن الانظمة "العلمانية" بحسب وصف الاسلامين لها، فلاقت القبول الاجتماعي الواسع في محيطها.

زد على ذلك فأن حركات الإسلام السياسي في مختلف الساحات الاسلامية تبنت في شعاراتها حمل لواء الدفاع عن كرامة الأمة، ليس لأغراض تكتيكية أو أهداف فئوية أو شخصية ضيقة، بحسب شعاراتها ودفعت ثمن موقفها هذا، وجادت بأرواح خيرة أبنائها في سبيل الدفاع عن الحقوق، فحازت بسبب ذلك على مصداقية عالية من شرائح المجتمع، فكانت بذلك العنوان الحقيقي والممثل الأمين لكرامة الأمة.

ثم إن خطاب الحركات الإسلامية كان منسجما مع القيم والأخلاق الاسلامية، في الوقت الذي كان خصومها غارقون في الفساد، يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف، ولقد صبرت تلك الحركات على كل أشكال الظلم والقهر التي لم يتردد خصومها في الداخل والخارج من ممارستها ضدها.

فصمودها أمام هذه الاعتداءات المتكررة أضاف إلى رصيدها الاجتماعي الاهتمام الكثير، وتجدر الإشارة إلى أن الحركات الإسلامية استغلت بشكل جيد اقوى المنابر تأثيرا في المجتمع كالمساجد، والمدارس وأدوات الإعلام لتمرير أفكارها ومشاريعها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، وقد لعب هذا الجانب دورا مهما في هذا السياق.

ب-الارتكاز على أرضية الدين والعمل التطوعي الإنساني:

السمة الأساسية للمجتمعات الإسلامية هي التدين، وان الدين كان ولازال يمثل عاملا أساسيا ومؤثرا في الناس حيث ان الحركات الإسلامية هي انعكاس وتجسيد الشريعة الاسلامية، لذلك هي متكيفة معه في عملها ومشروعاتها وخطاباتها، وقد شكل الدين للحركات الإسلامية عاملا مهما للتحشيد والتأثير، خصوصا من خلال العمل الدعوي والتطوعي عبر المساجد والمواقع العبادية الأخرى،ان نفوذ الحركات الإسلامية في ساحاتها الاجتماعية، وقدرتها على التمدد والتوسع، يأتي من بوابة الدين أولا، والخدمات المقدمة للمجتمع ثانيا، فمن خلال البوابة العريضة للعمل الاجتماعي والخيري والتطوعي، استطاعت الجماعات الإسلامية تحفيز وتنظيم المجتمع، وبأداء رائع منظم يتسم بالانضباط والمتابعة والنفس الطويل وعدم الملل أو الكلل، كما يتسم بالابتكار والإبداع وجودة الإخراج، والعرض بأسلوب وجذاب لمختلف شرائح المجتمع، خصوصاً بين الشباب والفئات المحتاجة، وفوق كل ذلك ما يظهره المنتمون إلى الجماعات الإسلامية من نظافة يد ونزاهة في التعاملات، وهو الأمر الذي مكنهم من الوصول إلى ما وصلوا إليه في عدد من الدول.

وبالتالي، نالت الجماعات الإسلامية بعملها الاجتماعي والخيري الإعجاب الشعبي الكبير من الرعاية الاجتماعية وتأسيس اللجان والجمعيات الخيرية في البلاد، الداعمة للفقراء والبسطاء و المحرومين، فالناشطون الاجتماعيون من هذه الجماعات على احتكاك دائم بغالبية الناس وخاصة الفقراء منهم، ويعرفهم الناس أكثر من الساسة وموظفي الدولة، وأكثر من منظري السياسة ورواد الصالونات الأدبية والاجتماعية والسياسية، والمفارقة أن الجماعات الإسلامية تتقصد - باحتراف - عدم تسليط الأضواء على نشاطاتها الاجتماعية الممتدة في المجتمع، والتي تنافس فيها وبجدارة المؤسسات الاجتماعية للدولة، فهذه النشاطات تنظم من دون ضجيج، بل ان بعضهم يعتقد أن هذه الجماعات نجحت في التمويه على نشاطاتها الاجتماعية والخيرية عبر تسليط الأضواء بين حين وآخر على نشاطاتها ذات الطابع السياسي التي انشغلت بها الصحافة والحكومة، فيما تجري ترتيبات أكثر عمقاً على المستوى الجماهيري والاجتماعي والخيري الى توسيع نفوذها.[1]

[1] محمد الشيوخ، **صعود الاسلام السياسي...بوابة الدين**، الموقع الالكتروني لميديل ايست اونلاين،18-04-2013، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 16-03-2016
http://aafaqcenter.com/index.php/post/1727

ثانيا - العوامل الاقتصادية

1- انتفاضات الجوع:

ان تفاقم الأزمة الاقتصادية في العالم العربي، وكذلك انتفاضات الشوارع العربية بسبب الجوع والفقر، في أنحاء متفرقة من العالم العربي، على انتشار الإسلام السياسي، فكانت أولى هذه الانتفاضات في مصر في العام 1977، ثم في السودان في العام 1982، ثم في تونس والمغرب في العام 1984، ثم في الأردن في العام 1989، وبموجب إحصائيات العام 1993 بلغت نسبة الأسر العربية التي تعيش تحت خط الفقر 34 بالمائة، وترتفع هذه النسبة في بعض الدولة العربية إلى ستين بالمائةوأن جُل سكان العالم العربي – باستثناء دول النفط – لا يحصلون إلا على دولار أو اثنين في اليوم، وهذا حسب مقاييس البنك الدولي، وكان الجواب عن كل هذه الانتفاضات وتلك الأزمات، أن الحل في الإسلام وفي التكافل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي، مما دفع بعض الجماعات الإسلامية إلى إنشاء شركات توظيف الأموال الإسلامية في مصر على وجه الخصوص، ودعم إنشاء البنوك الإسلامية في أنحاء متفرقة من العالم العربي، كبديل إسلامي عن الاقتصاد الاشتراكي الذي خرب البيت العربي، كما قالت أدبيات الجماعات الإسلامية في ذلك الوقت، وقد تاجرت شركات توظيف الأموال بالإسلام وبمباركة من بعض كبار رجال الدين، وكانت متاجرتها بالدين تتجلى بتسمية هذه الشركات تسميات مستوحاة من الدين مثل: البدر، الهدى، الهلال، النور، الرضا.. الخ وطلاء مقرها باللون الأخضر، وقد أفلست هذه التكلت جميعها بعد أن أكلت أموال الفقراء وذوي الدخل المحدود، وزُجَّ بعض أصحابها في السجون، والبعض الآخر هرب محملاً بالملايين من ودائع الدراويش والبسطاء، كما حدث مع صاحب "شركة الهلال" الذي هرب إلى أمريكا، ومعه مائة مليون جنيه من ودائع المستثمرين والمدخرين، وصاحب "شركة الصفاء" وأصحاب أربع شركات أخرى في الإسكندرية.

2- البترول الخليجي

إن ظهور البترول في الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، وانتشار أثره الاستهلاكي بعد العام 1974، أوحى للعامة بأن الثروة تهبط من السماء، حيث الدولة الإسلامية متمثلة ببعض دول الخليج، من أسباب انتشار الإسلام السياسي، وقيل أن بركة تطبيق الحدود والعقوبات الإسلامية، هي التي جاءت بهذه الثروات وفجرت الأرض بالخيرات،فقد أدى ظهور البترول وتدفق الثروة على بلدان

الخليج العربي إلى اتساع الهجرة إلى الخليج بعد العام 1974 من قبل الجماعات الإسلامية، واعتبار دول الخليج بلاد التكفير والهجرة، حيث المال والإسلام واعتبار بعض دول الخليج المثال الحي على تطبيق الإسلام، الذي جاء بالثروة.[1]

- سبب ظهور الإسلام السياسي ونموه في المقام الأول، هو نتاج الارتباك والإذلال والإحباط، و ذلك طبقا لما قاله البروفيسور **"شمعون شمير"** من جامعة تل أبيب،حيث جاء عن لسانه في المحاضرة السنوية التذكارية التي القاها في معهد واشنطن لإحياء ذكرى زئيف شيف لعام 2014، تطرق في هذه المحاضرة الى الأسباب الدافعة وراء ظهور انتشار الاسلام السياسي و بأن العوامل السالفة الذكر (الارتباك والإذلال والإحباط)، نتجت عن الغزو الغربي لأراضي المسلمين وعن الاكتشاف اللاحق بأن الغرب يمتلك ثروة أكبر، وعلوم وتقنية أكثر تقدماً ، وصناعات مزدهرة، ومؤسسات سياسية مثيرة للإعجاب، وأفكار مبتكرة،ولم تؤد عملية تحرير هذه الأراضي في النهاية سوى إلى اشتداد الأزمة، ذلك لأنها كشفت عن أن مشاكلها لم تنتج فقط عن الاحتلال كما جاء، ولكنها كانت أيضا مشاكل داخلية، ومنذ ذلك الحين استمرت هذه المشاكل، إذ أظهرت نتائج الخبراء العرب الذين أعدوا "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2002، أن دول المنطقة تختلف عن معظم دول العالم في جميع أبعاد التنمية: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية[2].

- ان صعود الإسلام السياسي ناشئ في الأساس من أرضية الفقر والحرمان والاضطهاد، ويرجع الأمين العام لمؤسسة الفكر العربي "عبد المنعم" أسباب صعود تيار الاسلام السياسي إلى عوامل ثلاثة تتمثل في: تفاقمالاوضاع المجتمعية، تفشي الفساد، وقمع الانظمة للإسلاميين.[3]

---

[1] شاكر النابلسي، **ما هي أسباب بروز -الإسلام السياسي- بهذه القوة؟**،مأخوذة من الموقع الالكتروني للحوار المتمدن، العدد: 2564، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 16-03-2016
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163561

[2] شمعون شمير، **تأملات في الإسلام السياسي: من الإخوان المسلمين إلى الدولة الإسلامية**، المحاضرة السنوية التذكارية السابعة لإحياء ذكرى زئيف شيف في 9أكتوبر 2014، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمعهد واشنطن، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 25-03-2016
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/reflections-on-islamism-from-the-muslim-brotherhood-to-the-islamic-state

[3] محمد الشيوخ، أسباب وصول حركات الاسلام السياسي الى سدة الحكم، مأخوذة من موقع النور الإلكتروني،15-04-2013، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 25-03-2016 http://www.alnoor.se/article.asp?id=196947

- استغلال النظام الإمبريالي للأوضاع العربية المتردية في ظل العولمة الراهنة، وحرصه على إدامة حالة الخضوع والتبعية والتخلف انسجاماً مع مصالحه الاستراتيجية، التي تحوي في باطنها أكبر احتياطي استراتيجي من النفط في العالم، و ما يعنيه بالنسبة للنظام الإمبريالي، الذي أسهم دوماً في التخطيط والدعم للحركات الإسلاموية حفاظاً على تلك المصالح من جهة، ولتكريس وتعميق أهدافه في المرحلة الراهنة، عبر إعادة تفكيك وتقسيم البلدان العربية وفق أسس طائفية دينية ومذهبية واثنية، تمهيداً لتفتيتها إلى دويلات تابعة ومتخلفة، بما يضمن إدماجها تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي، و ما يعنيه هذا من ترسيخ تبعية وخضوع تلك الدويلات بالكامل وفق شروطه.[1]

ثالثا- العوامل السياسية

1-إن عملية توسع النفوذ للإسلام السياسي، أو الوصول إلى سدة الحكم لم يأت فجأة، أي أنه ليس وليد فعل الثورات العربية التي اندلعت قبل عامين، وإنما هو نتاج عمل تراكمي سابق، وبالتالي فان عملية الوصول إلى السلطة هو تتويج لذلك العمل النضالي الطويل، كما أنه ترجمة حقيقية لمستوى النفوذ الذي تتمتع به تلك الحركات في الوسط الاجتماعي.

2-مناهضتها للاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي:

لقد قاومت الحركات الإسلامية الأنظمة المستبدة الحاكمة ودفعت الثمن المقابل لهذه المقامة المتمثل في، اعتقال وتعذيب ونفي أفرادها، ولم تكتف بمقاومة الاستبداد الخالي، فهي كانت على الدوام أيضا تقاوم كل أشكال الاحتلال والاستعمار والوصاية الخارجية، مما جعلها مظلة للدفاع عن الأمة وكرامتها ورافعة أساسية لنيل حقوقها وحريتها.

مما لا شك فيه فأن الحركات الإسلامية تتمتع بقوة شعبية حقيقية واسعة متمثلة في، قاعدتها الجماهير العريضة العابرة للحدود والتي تعبر عن قناعتها ومواقفها في مختلف الظروف الحرجة والأوقات الحاسمة، ففي مصر مثلا، حدث صدام بين الإخوان المسلمين و الجمهوريين المصريين بداية النصف الثاني من القرن العشرين،

[1] غازي الصوراني، **أسباب ظهور و انتشار الاسلام السياسي**، مأخوذة من الموقع الالكتروني للحوار المتمدن، العدد:،54926، 15-09-2015، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 25-03-2016 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=484772

ما أدى في النهاية إلى تعاطف الرأي العام العربي معهم، بعد ما أصابهم التنكيل والاضطهاد والتشريد والقتل على أيدي الجمهوريين الدكتاتوريين في أنحاء متفرقة من العالم العربي.

وكان لافتا أن الحركات الإسلامية قد استفادت بدون بذل الكثير من الجهد في الدعاية لنفسها والانتشار، من صدام الأنظمة الحاكمة والحروب التي شنتها القوى الغربية الكبرى على المنطقة، كما استفادت من الأنظمة المدعومة من الغرب التي تسلطت على شعوبها طيلة سنوات ما بعد الاستعمار الغربي،فمن جهة كانت حملات التطهير العرقي في البلقان، وما مورس ضد المسلمين في الشيشان ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وما مارسته وتمارسه إسرائيل من انتهاكات وجرائم في فلسطين، وما ارتكبته أمريكا في أفغانستان والعراق والصومال وباكستان، وكذلك موجات العداء الغربي والتطاول على مقدسات ورموز الإسلام في وسائل الإعلام والصحف والمجلات الغربية كل ذلك أدى إلى غضب جماهيري مضاد، مما ولد شعور متنام بالانتماء الإسلامي،وضرورة التمسك بالثوابت والتشبث بالأصول والثقافة والمعاملات الإسلامية - وحتى المظهر الإسلامي - شكلا من أشكال الدفاع عن الهوية المستهدفة، ومن جهة أخرى ظل فساد الأنظمة الحاكمة الديكتاتورية الفاسدة المدعومة من أمريكا والغرب عائقا أمام الإصلاح والتغيير الذي تنشده الشعوب، وكانت هذه الحركات هي الجبهة المقاومة لهذا التحدي، مما ساهم في رفع رصيدها لأنه كان ولازال ينظر لها على أنها تمثل الجبهة المدافعة عن هوية الأمة من مختلف الأخطار المحدقة.

3- استبداد الأنظمة وفسادها:

عدم مشاركة الشعب في إدارة الدولة وهو ما يعني انفراد النخبة الحاكمة بالسلطة، الذي يمثل مصدر ضعف الأنظمة العربية جميعها، وهو الأمر الذي يقوض شرعيتها، خصوصا اذا ترافق معه الفساد بشتى أنواعه ، كما هو حال معظم الأنظمة. لذلك فأن ضعف الأنظمة وعدم مقدرتها على تلبية حاجات المجتمع و إشباعها، إلى جانب فسادها واستئثارها بالسلطة و الثروة ساهم بشكل كبير في نفور المجتمع منها، وكانت الحركات الإسلامية التي طرحت نفسها كبديل واقعي عن الأنظمة القائمة، حتى وان لم تصرح هي بذلك كانت هي الرابح الأول من تلك السياسات الفاشلة.

لم تكتف الأنظمة العربية بحالة البذخ وممارسة سياسية التجويع لشعوبها، بل دخلت في صدام مباشرة مع القوى الإسلامية، وزجت ببعض أعضائها في السجون، أو تم طردهم من الحلبة السياسية، أو نفيهم خارج

الوطن،إضافة الى أن السياسات الفاسدة لم تورث الفشل في التنمية والنهوض في الأوطان، وإنما خلفت كرها ونفورا.

4-أنشطة وبرامج الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي تعتبر الرافعة الأساس لها، كما أنها تعطي فكرة عن مدى قوة وفاعلية وديناميكية تلك الحركات في بيئاتها، مع الإقرار بأن لكل حركة خصوصياتها الخاصة وأنشطتها التي تتباين مع بقية أنشطة سائر الحركات الأخرى.

لقد سعت قوى الإسلام السياسي جاهدة، لتوفير الأسباب الموضوعية الكافية لصعودها إلى سدة الحكم في البلدان العربية التي أجريت فيها لأول مرة انتخابات حرة ونزيهة، بعد الإطاحة بالأنظمة هناك وتوج ذلك السعي بالفوز الكاسح على مختلف القو ى الاجتماعية والسياسية في الاستحقاق الانتخابي.[1]

خاتمة الفصل:

وكخلاصة لهذا الفصل، تم التوصل الى تقديم مفهوم ونشأة الاسلام السياسي من وجهة نظر العديد من الباحثين،حيث تم التوصل الى أن الاسلام السياسي هو عبارة عن وصف للجماعات، والحركات، والأحزاب التي تتضمن أفكار مستمدة من الدين الإسلامي، يعتمد على تطبيق مبادئ الشريعة وربطها بالجانب السياسي، له جذور تعود الى انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وقيام "مصطفى كمال أتاتورك" بتأسيس جمهورية تركيا، بالإضافة الى القضية الفلسطينية التي كانت سبب في ظهور العديد من الحركات الإسلامية، بسبب فشل القومية العربية في إرجاع مجد القدس الشريف ثم تم التطرق الى أبرز العوامل المسببة في انتشار الاسلام السياسي منها: العوامل الاجتماعية كالأعمال الخيرية والتطوعية التي تقوم بها الحركات الإسلامية، مما أكسبها شهرة ودعم اجتماعي كبير، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية المتضمنة الأزمات الاقتصادية، التي كانت نتاج الفقر والجوع، وهو الأمر الذي دفع ببعض الجماعات الإسلامية إلى إنشاء شركات توظيف الأموال الإسلامية، إضافة الى العولمة وتأثيراتها من تبعية،و خضوع، علاوة على ذلك العوامل السياسية المتمثلة في: مناهضة الحركات الإسلامية للاستبداد الداخلي والخارجي وذلك من خلال محاربة الفساد الذي تتميز به معظم الأنظمة.

[1]غازي الصوراني، مرجع سابق

الفصل الثاني
التركيبة السياسية للدولة التركية

يعتبر موضوع الدولة من أهم المواضيع ذات الاهتمام من طرف الباحثين و الأكاديميين السياسيين، خاصة عند البحث عن الارهاصات والظروف الممهدة الى قيام هته الأخيرة، هذا اذا تحدثنا بشكل عام، أما اذا خصصنا هذا الحديث بنشأة الدولة التركية باعتبارها الوريثة الوحيدة للإمبراطورية العثمانية، التي امتدت فتوحاتها وتوسعت رقعتها حتى شملت أكثر أجزاء العالم الإسلامي، الى أن جاء مصطفى كمال أتاتورك محاولا تغير مفهوم الأمة في تركيا، اضافة الى علمنة الدولة وتغير هويتها الاسلامية المشرقية، وتفريغ الارث التركي العثماني من التراث الاسلامي وتطبيع المجتمع التركي على العادات الغربية، حيث اتسمى عهده بسيطرة الحزب الواحد الى سنوات عديدة، هذا مما جعل تركيا تعيش جملة من انغلاق سياسي التي اثرت سلبيا على النظام السياسي التركي وفتحت الباب لتأسيس لدخول تركيا في نظام التعددية الحزبية السياسية، التي وجدت فرصتها في تحقيق أهدافها السياسية، وقد تباينت هذه الأخيرة في أيديولوجيتها بين اليمين واليسار، كل هته المعطيات أدت الى تحديد ملامح النظام السياسي التركي وتحديد طبيعية العلاقات بين مؤسساته، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الظروف الممهدة لقيام الدولة التركية

أولا: الظروف السياسية قبل قيام الدولة التركية

ثانيا: حرب الاستقلال وقيام الدولة التركية

المبحث الثاني: مقومات النظام السياسي التركي (الدين، القومية، التنوع)

أولا: الأبعاد العلمانية لمسيرة الدولة التركية (لبعد القومي و البعدالتغريبي)

ثانيا: الأبعاد الاسلامية لمسيرة الدولة التركية (أبعاد الصراع الاسلام والعلمانية في تركيا، أبعاد التنوع في العمل الاسلامي في تركيا)

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي

أولا: العلاقة بين المؤسسات السياسية في تركيا

ثانيا: النظام الحزبي(الأحادية الحزبية-التعددية الحزبية)

المبحث الأول: الظروف الممهدةلقيام النظام السياسي التركي

ان ما نود بيانه في هذا المبحث، هو الظروف السياسية السابقة لقيام الدولة التركية، والتي جسدتها جملة من المراحل التي مرت بها الخلافة العثمانية، من استقرار، ثم تراجع وضعف وانحطاط، على مختلف الأصعدة سياسيا، اقتصاديا وحتى عسكريا، اضافة الى مواجهة الدولة العثمانية مشاكل عديدة، في هيكليها الاداري والاقتصادي والعسكري، فابتعدت عن كل التطورات العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية التي شملت أوروبا، ولم تعد هته الأخيرة قادرة على استيعاب المتغيرات الحديثة، وبدأت تواجه سلسلة من الهزائم العسكرية في هذه الفترة ،كل هذه الظروف أدت الى سقوط الخلافة العثمانية وقيام الدولة التركية.

أولا-الظروف السياسية قبل قيام الدولة التركية

وصلت الامبراطورية العثمانية الى أوج قدرتها العسكرية وثرائها الاقتصادي، ومداها الجغرافي في القرن السادس عشر، لكنها بدأت تواجه مشاكل خطيرة وعلى مختلف الأصعدة بعد عام 1638، اثر فشل حصارها الثاني على الامبراطورية النمساوية، فتراكمت تناقضاتها وتعقيداتها خلال القرنيين: الثامن عشر والتاسع عشر، اذ واجهت الدولة العثمانية مشاكل عديدة في جهازها الاداري، السياسي، والاقتصادي وحتى العسكري، فابتعدت عن التطورات العلمية والتكنولوجية التي شملت أوروبا في هذه الفترة، ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على استيعاب المتغيرات الحديثة، وبدأت تواجه سلسلة العديد من الهزائم العسكرية، اذ اضطرت الى توقيع العديد من معاهدات مختلفة منها:

- معاهدة كاراوفتنز عام 1699 التي سلمت بحر المجر الى النمسا؛

- معاهدة باساروفيتنز عام 1717 التي فقدت فيها جزءا مهما من البلقان؛

- معاهدة ياسي عام 1791 التي اذلتها امام روسيا، كما انكشف ضعفها و عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وسوريا و فلسطين عام (1798-1801)، واتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي، الفساد الاداري الحكومي، و استمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية، [1]و لقد

[1] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**(بيروت:مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص.25.

اصطلح على هذه الفترة بمرحة التراجع، والانحطاط الذي عرفته الدولة العثمانية، حيث تنقسم إلى مراحل فرعية وصولاً لنهاية الخلافة العثمانية رسمياً عام 1922م.

المرحلة الأولى وهي مرحلة التراجع بين عامي 1768-1826م: تميزت بهزائم عسكرية متلاحقة، وعودة القوة الروسية بالتحديد، والأوربية بشكل عام إلى تهديد حدود الخلافة العثمانية الشمالية الغربية وتحقيق انتصارات، على الجيش العثماني الذي دبت فيه مظاهر الضعف في القيادة، وعزل السلاطين والتنافس على منصب الصدر الأعظم بين وزراء الدولة العثمانية، والدسائس التي رافقت هذا التنافس غير الشريف في معظم الأحيان، إذ وقعت دولة الخلافة العثمانية معاهدة فينا عام 1774، من موقعالطرف الأضعف مع روسيا وليس كما جرت العادة من قبل، ولتكون هذه المعاهدة مدخل التدخل الروسي باسم حماية المسيحية في شؤون الخلافة العثمانية، ولتؤسس لخروج القرم نهائيا من الحكم العثماني الذي دام قرابة 300 عام. وبدأت تتناقص مساحة الدولة، وتطفو مشاكل الحكم الداخلية، وتنمو في الوقت ذاته القوى الأوربية الفرنسية، والبريطانية والألمانية والروسية، نتيجة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وغيرها من العوامل الأوربية.

المرحلة الثانية هي مرحلة التجديد والتنظيمات: وتمتد من عام 1826-1876م، وقد حاول السلاطين العثمانيون في هذه المرحلة تجديد وتحديث الجيش، إلا أن محاولاتهم لم توقف المد الروسي الذي استعاد الساحل الشرقي للبحر الأسود عام 1829م، بعد أن كان بحيرة عثمانية يمنع غيرها من استخدامه، وتتابع سقوط الولايات والمحميات العثمانية في القرم بيد الروس، ومن ثم بدأ الاحتلال الغربي لبعض الإمارات العربية التابعة للخلافة العثمانية ومنها الجزائر عام 1830م، ومع تزايد الوضع العالمي تعقيدا وحالة الضعف التي دبت في دولة الخلافة أولى السلطان محمود الثاني الأولوية الكبرى لإصلاح الجيش والقوانين وتحديث المجتمع بما لا يخالف العادات والقيم، ومع النجاح المحدود لهذه الاصلاحات إلا أنها أوقفت انهيار الخلافة وأعادت التماسك النسبي للحكم العثماني من جديد، رغم ما لقيته من معارضة تغريب الدولة والصراع بين أجنحة الحكم، وفي هذه المرحلة نشأ مصطلح "الرجل المريض" بدعوة من روسيا لاقتسام نفوذ دولة الخلافة العثمانية مع بقية الدول الأوربية.

المرحلة الثالثة وتعرف بمرحلة السلطان عبد الحميد الثاني: 1876-1909م، الذي عاش وفق التقاليد الشرقية والأعراف الإسلامية،وكان داعياً لاقتباس علوم وتكنولوجيا الغرب والحفاظ على الخصوصية الإسلامية، لكن الطبقة الحاكمة لم تكن بمجملها تشاطره هذه الأفكار، نتيجة توزع مراكز القوة في الدولة بين قادة

التنظيمات والجمعيات، ونفوذ الصدر الأعظم والوزراء وقادة الجيش، تميز عهده بافتتاح مجلس المبعوثان (النواب) عام 1877م، رغم عدم فعالية أو وضوح اختصاصات المجلس، وقد خاضت دولة الخلافة في عهده حروبا متعددة مع روسيا والدول الأوربية، لم يحقق فيها أي نصر يذكر، وتناقصت مرة أخرى مساحة ونفوذ الخلافة فضلاً عن موقعها العالمي.

ومع أن عصر التنظيمات كان يقيد سلطة البادشاه (السلطان)،الا أن السلطان "عبد الحميد" باشر أمور الخلافة بنفسه وجمد مجلس المبعوثان، ما أدى لنشوء جمعية الاتحاد والترقي بشكل سري منذ عام 1890م، كبذرة لعصر التنظيمات ولتعلن عن نفسها عام 1908م، وانتشر التنظيم بين الضباط والمثقفين الأتراك، ليعلن أهدافه في إزالة الاستبداد وتطبيق الديموقراطية، وقد أدت الدول الأوربية دوراكبيرا إلى جانب الوضع الداخلي في توجيه الاتحاد والترقي، والتأثير في قياداته وتوجهاتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المرحلةالرابعة و الأخيرة من عمر الخلافة امتدت من 1909-1922م: في هذه المرحلة تولى السلطنة عدد من السلاطين الضعاف، ويعد المؤرخون أن السلطنة الحقيقية انتهت مع السلطان "عبد الحميد"، ولم يستطع من تولى بعده الحكم أن يحافظ على الحد الأدنى من القوة لاستمرار حكم السلطنة على أقاليمها وولاياتها، فأضحت معظم هذه الولايات مستعمرات فرنسية أو بريطانية أو إيطالية أو ألمانية، وحققت روسيا نفوذها التام على القوقاز والقرم، وأصبح السلاطين ألعوبة بأيدي رجال الدولة الأقوياء، وأضحت المنافسة والصراع والدسائس بين مراكز قوة الدولة سمة هذا العصر، ومن ثم كان لدخول دولة الخلافة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914م إلى جانب ألمانيا ودول المحور، العامل الأساسي في انهيار السلطنة العثمانية بعد انتصار دول الحلفاء فرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول في الحرب، وبذلك بدأت فعليا الخطة الروسية في تقاسم تركة " الرجل المريض"، فانتهت السلطنة رسميا عام 1922م، وألغي لقب الخليفة عام 1924م، في زمن السلطان عبد المجيد الثاني.[1]

ثانيا-حرب الاستقلال وقيام الدولة التركية

قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى بأشهر قليلة، توفى السلطان العثماني "محمد رشاد الخامس"، وارتقى "وحيد الدين" العرش العثماني باسم السلطان "محمد السادس"، وبسبب الخوف من طموحات "مصطفى كمال"،

[1]العبيدي حسن، **التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960**(جامعة الموصل: كلية الآداب، 1987)، ص.200.

وبتآمر من الاتحاديين وعلى رأسهم"أنور باشا" وزيرا الحربية آنذاك، وقد تم ابعاد "مصطفى كمال" الى جبهة بلاد الشام، لكن الجيش الذي تسلمه من "جمال باشا" السفاح، ومن الجنرال "افوزيجاقماق" كان في أسوء حال، لهذا لم يصمد هذا الجيش أمام التحالف الإنجليزي، مما أدى الى انهزام الخلافة العثمانية أمام دول الحلفاء، وفي30 أكتوبر عام 1918، انتهت الحرب العالمية الأولى بتوقيع تركيا علىهدنة (مودروس) مع الحلفاء،اذ بموجبها تم احتلال وتقسيم فعلي لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية[1]، حيث استولت ايطاليا وفرنسا على جزء من المتوسط تركيا الحالية، واستولت اليونان على سميرنا (أزمير)، وفي عام 1920 هزم "عصمت باشا" الجيش اليوناني مرتين في جانفيوفيافريل، معرقلا بذلك تقدمه نحو المناطق الداخلية من الأناضول،و في جويلية من نفس العام،تراجعت القوات التركية على نحو منظم إلى ساكاريانيهرا على بعد 80كم من أنقرة، حيث تولى أتاتورك القيادة شخصيا، وهزم اليونانيين في معركة دامت عشرين يوما.

بدأت الحملة النهائية ضد اليونانيين في أوت 1922 مع معركة دعيت باسم معركة القائد العام، انتقل الأتراك إلى أزمير في شهر سبتمبر، حيث قتل الآلاف أثناء القتال والاستيلاء على المدينة، حيث تم إخلاء الجنود اليونانيين المتواجدين في أزمير على متن سفن الحلفاء، لكنهم أحرقوا المدينة قبل الانسحاب منها لكي لا يتركوا أي شيء خلفهم للأتراك، كان ذلك الحدث الأكثر مأساوية فيهته الحرب.

عندئذ ركز جيش القوميين الأتراك على إخراج ما تبقى من القوى اليونانية خارج تراقيا الشرقية، لكن الحملة الجديدة وضعت الأتراك، في مواجهة مباشرة مع وحدات الحلفاء التي تدافع عن مدخل المضايق (البوسفور والدردنيل)، مما أدى الى انسحاب القوات الفرنسية من مواقعها على المضايق، لكن القوات البريطانية بدت مستعدة للتمسك بموقعها في مواجهة تقدم القوميين الأتراك، هذا ما جعل أتاتورك يوقع على هدنة مودنا بالقرب من بورصة المبرمة في أكتوبر، التي اقترحها البريطانيون والتي وضعت حدا للقتال في المنطقة بين الأتراك واليونانيين، كما أشارت إلى عدم استعداد الحلفاء للتدخل إلى جانب اليونان عملا باتفاق الهدنة مما أدى الى انسحاب القوات اليونانية إلى ما بعد نهر ماريتسا، سامحة بذلك للأتراك بأخذ الأراضي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة.

[1] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**(لبنان: دار بيروت للنشر والتوزيع، 1992)، ص.550.

وبعد انسحاب القوات اليونانية، وقع الحلفاء معاهدة لوزان مع "مصطفى كمال أتاتورك"، الذي ألغى بموجبها ما كان مقرر بمؤتمر سيفر، الموقعة في 10أوت عام ،1920 والتي أكرهت الحكومة العثمانية على توقيعهاومن ضمن مقرراتها تجزئة الامبراطورية، بل والأخطر من ذلك تجزئة الأناضول، ومنح جزء كبير من تراسا الغربية الى اليونان مع بقاء ازمير تحت سيادة الامبراطورية العثمانية، ولكن كان من الواضح أنها ستلحق باليونان،كذلك أدت تلك المعاهدة الى تمزيق تركيا الى ثلاثة دول: الأولى أرمينية وتضم قارس وأردهان، وأرض الروم، والثانية دولة كردية، وتضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات جنوب الدولة الأرمينية،في حين تعطى كيليكا والجنوب كله لفرنسا، أما ايطاليا فأعطيت لها جميع المناطق الواقعة الى جنوب غرب الاناضول، و في ما يخص العاصمة اسطنبول وشواطئ مرمرة، فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح، في حين أن مضيقي البوسفور والدردنيل أخضعا لرقابة دولية يقرر مصيرهما لحالتي الحرب والسلم[1].

بعد توقيع معاهدة لوزان بين الحلفاء واتاتورك، حيث تم الاعتراف بالأراضي التركية واختيار انقرة عاصمة لها،اذ تعتبر تفاصيل هته المعاهدة تلخيص لحرب الاستقلال عام 1922،و الاعلان عن قيام جمهورية التركية نهائيا في عام ،1924 والتي أعلن فيها على رؤية سياسية واحدة،و التي تعتمد على أساس العلمنة الكاملة للدولة، ليس سياسيا فحسب، بل على مختلف المستويات الفكرية والاجتماعية .

كخلاصة الى كل ما سبق، تكمن أسباب نجاح حركة "مصطفى كمال اتاتورك" القومية، راجعا الى الوضع الدولي الذي كان ملائما بوجه خاص في قيام دولة تركيا، بدءابانفصال الأقاليم البلقانية والعربية عن الامبراطورية العثمانية وتحولها الى دول منفصلة،اضافة الى الثورة البلشفية من جهة وعدم استقرار الهيمنة داخل المعسكر الامبريالي من جهة اخرى، أما من الناحية السياسية كانت تركيا تشكل منطقة عازلة بين الاتحاد السوفياتي جنوب شرق أوروبا والدول العربية، والتي كانت محل الأطماع بدرجة كبيرة،و من الناحية الاقتصادية تم الاعتماد على مبادئ الانفتاح، حيث أوضحت حكومة أنقرة منذ بدايتها أن موقفها من الاستثمارات الأجنبية لا يتعارض مع موقف الدول الأوروبية، وذلك من خلال القبول باتفاقية حرية التجارة، التي تضمنتها معاهدة لوزان عام 1923 المشار اليها سابقا، وبموجب بنود هذه المعاهدة تم الغاءالامتيازات الاجنبية التي كانت تمنحها الدولة العثمانية سابقا الى الدول الاجنبية .

[1]- مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)،ص.85.

كل هته المعطيات، ساهمت بشكل أو بآخر سواء كانت محلية أو دولية على نجاح محاولة أتاتورك في اقامة دولة مستقلة "تركيا"وريثة الامبراطورية العثمانية، حيث تولى رئاستها مدة 15 سنة(1923-1934)طوال تلك الحقبة، عمل على إرساء دولة حديثة تقوم على مبادئ عرفت بالمبادئ العلمنة السريعة والمكثفة والشاملة.

المبحث الثاني: مقومات النظام السياسي التركي (الدين، القومية، التنوع)

ان الدولة التركية الحديثة ومنذ تأسيسها، دعت الى وحدة الشعب التركي متبعة المبدأ الذي يقر بتعزيز وتمجيده من خلال ما يعرف بالقومية التركية، وهي عبارة عن أيديولوجية تهدف الى جمع شمل الاتراك في أنحاء العالم لتكوين أمة عظيمة تتبوأ مكانها بين أمم العالم، ومن هنا تم بناء الدولة التركية على أساس الفكر القومي الذي مهد لعلاقة الدولة بالدين، والمناهج الأيديولوجية والدينية والقانونية،وهو ما أدى الى بناء مسارات مختلفة نحو الحداثة والعلمانية، حيث انعكس ذلك بشكل سلبي على الشخصية التركية الذي ترسخ في جذورها وتريخها في الدين الاسلامي، وهذا مما ولد لنا بعدين للصراع هما: أبعاد الصراع بين الاسلام والعلمانية من جهة،وأبعاد التنو ع في العمل الاسلامي من جهة أخرى.

أولا-الأبعاد العلمانية لمسيرة الدولة التركية(البعد القومي والبعدالتغريبي)

1-البعد القومي:

القومية التركية هي الأيديولوجية السياسية التي تعزز وتمجد الشعب التركي، إما كجماعة قومية أو لغوية. ترتبط القومية التركية ارتباطا وثيقا مع مفهوم الوحدة التركية، التي دعت إلى وحدة الشعب التركي حول العالم. ولقد ساهم في نشوء هذه الاخيرة عاملين اساسين تمثلا في:

- العامل الأول: يتمثل في داخل الأكاديمية العسكرية في اسطنبول مع الأساتذة العسكريين الألمان،الوافدين إلى الكلية ليدربوا الأتراك الذين كانوا بحاجة الى جيش قوي مدرب، على وسائل القوة الحديثة وأساليب القتال العالية، فقد وصلت في هذه الفترة بعثة عسكرية ألمانية سنة 1883التي كانت اولى بدايات نشوء بذرة القومية.[1]

[1] سهيل صابان، **تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات الى عهد الجمهورية 1839-1990**(الويات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط1، 2010)، ص.171.

- العامل الثاني لنشوء القومية التركية هو: هجرة اللاجئين المجريين والبولنديين إلى تركيا، بعد فشل ثورتهم سنة 1884، واعتنق هؤلاء الاسلام وأصبحوا من الطبقة المهمة في الدولة، ومن بين هؤلاء "قسطنطين بورزيسكي" الذي سمى نفسه بعد ذلك "مصطفى جلال الدين باشا"، وكما يصفونه رأس الأفعى القومية التي نقلت سمها الى عقول ونفوس الاتراك.

نشأت فكرة القومية التركية بمفهومها العصري، في أوساط القرن التاسع العشر، وهي حركة تدعي أنها: تهدف الى جمع شمل الأتراك في أنحاء العالم لتكوين أمة عظيمة تتبوأ مكانها بين أمم العالم، و كانت كلمة "طوران" التي استعملوها فيما صدر عنهم من بيانات تعني البلاد التي يقطنها الأتراك، ويشرح ضُياء كوكالب"

كلمة طوران فيقول: "انها تعني وطن الأتراك الشاسع"، ويهدف هذا الاسم الى جمع جميع الفصائل التركية مثل: الأغوز، التتار، والأوزبك.[1]

قام المستشرق "قسطنطين بورزكسي"، الذي اعتنق الاسلام وسمي نفسه "جلال الدين" بجهود بارزة في نشأة القومية التركية، فقد نشر سنة 1869م كتابا بالفرنسية سماه "أتراك الأمس و أتراك اليوم"، حاول فيه تأكيد دور الأتراك الحضاري، و أنهم ليسوا أقل من الأوروبيين، وكان لأبحاث هذا المستشرق و آخرين من ذوي أفكاره تأثيرا هاما في كثير من العقول التركية، وخاصة في الاشادة بالتاريخ التركي القديم، و الاعتقاد بالهوية المميزة للأتراك والمركز اللائق بهم في التاريخ.

ومن أوائل من قام بالدعوة الى القومية التركية، وكتب فيها مقالات حماسية اليهودي "موئير كوهين"، فقد أراد بدعوته هته الى تنفير الأتراك من العرب، وتحويل أنظارهم عن فلسطين، اضافة الى تحقيق هدف ابعاد الأتراك عن الاسلام، اذ اصبحت القومية التركية فوق كل شيء،ويعد كتابه الذي ألفه عن القومية الطورانية الكتاب المقدس للسياسة الطورانية.[2]

وعلى ضوء ما سبق، تتضح الاسهامات التي قام بها بعض المستشرقون في نشوء الفكر القومي التركي وتطوره في تركيا، حيث لخص أحد الباحثين أراء القوميين الأتراك، في سبب تمسكهم بالقومية التركية بقوله: "ان الأخطار المحدقة بالأتراك في الداخل والخارج هي التي تدفعنا الى السير في هذا الطريق، لأن ضمان استمرار

---

[1] سهيل صابان، المكان نفسه، ص.177.

[2] أحمد سعيد، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**(القاهرة: دار المعرفة، 1961)، ص.23.

الدولة ماديا، ومعنويا ملقاة على عاتق الأتراك وحدهم، ونتيجة لما أصاب الدولة من نكبات، فقد ضعف عزم العنصر التركي، واضمحلت معارفه وثقافته، كما هلكت تجاربه وفنونه وزراعته، أما السبب الذي دفع الأتراك العثمانيين لأن يقودوا هذه الدعوة فهو أن، الأتراك العثمانيين هم أرقى الشعوب التركية حضارة وأقواها نفوذا وسلطة، لذلك وجب عليهم القيام باستيعاب الشعوب التركية قيمتها، لتتبوأ مكانتها اللائق بها بين الأمم.[1]

ومن هنا، تم بناء الدولة التركية على أساس الفكر القومي، واعتماد الرابطة القومية وحدها، حيث اتسمت السلطة الكمالية بسياستها القومية من خلال ادراجها في الدستور، الذي حولها الى واجب في عقد المواطنة، اذ من خلالها عبرت القومية التركية عن نفسها بواسطة اجراءات حاسمة، كانت حملاتها (أيها المواطن! تكلم التركية)، ومعاقبة الاستخدام الشفوي للغات الأخرى، وكذلك عدد كبير من الخطابات الممجدة للدولة التركية.

في عام 1924، اعتبر "مصطفى كمال"أن الناطقين بغير التركية هم أعداء محتملين للأمة، و في رد دبلوماسي بريطاني صرح رئيس الوزراء البريطاني "عصمت باشا" في جويلية عام 1925 بالقول: "نحن قوميين بصراحة والقومية عامل تماسكنا أمام الغالبية التركية....وسوف نبيد الذين يقفون في وجه الأتراك، والقومية التركية، ما نطلبه من كل الذين يريدون خدمة البلاد، هو أن يكونوا قبل كل شيء أتراك ومؤمنون بالقومية التركية".[2]

ان القومية التركية لم تدفن أبدا في العقل الباطني التركي، ولا تزال حاضرة على لسان مختلف أجنحة النخب السياسية والمثقفين، ومنه تعاملت النخبة التركية الحاكمة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، وحتىاليوم بقمع أي انتفاضة أو ثورة خاصة الكردية، والتحرك بشكل سريع سواء على الصعيد العسكري، أو السياسي الدبلوماسي لكل من شأنه المساس بالقومية التركية، وهذا ما نلاحظه في العامل العسكري الحازم الذي يتعامل به حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم حاليا في تركيا) مع القضية الكردية، وحزب العمال الكردستاني.[3]

---

[1] أحمد سعيد، المكان نفسه، ص.30.

[2] عضيد جواد الخميسي، **مفهوم القومية التركية(الطورانية)، وجرائم الابادة**، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، مأخوذة من الموقع الالكتروني للحوار المتمدن، العدد. 4994، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 15-04-2016
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=484776

[3] جبران خوري، **الصهيونية والطورانية وتأثيرهما على شعوب المنطقة**(حلب: دار الصدفة، 1994) ص.50.

تعتبر الجمهورية التركية الحديثة إحدى الدو ل القومية الأساسية التي خلفت الإمبراطورية العثمانية، وبحكم طبيعة الدولة القومية كنظام حديث للمؤسسات السياسية، فإن هذه الدول حافظت على ارثها بهدف خلق مجتمعات سياسية متجانسة، و الشعور بالولاء للأمة يقوم على قاعدة الهوية المشتركة، والثقافة، والأساطير والميراث المشترك، حيث قام تشكيل الدول القومية على خطاب ومفردات علمانية أكثر منها دينية، فقد سعت هذه الدول إلى تحرير مجتمعاتها من التحالفات الدينية،بالإضافة الى تكريس الولاء للمجتمع السياسي المدني (العلماني) وللدولة وليس للمؤسسة الدينية،بالاعتماد على التاريخ والثقافة السياسية لتلك الدول، فإن نشأة الدول القومية قد مهد لعلاقة الدولة بالدين والترتيبات القانونية المتعلقة بإدارة الشئون الدينية، الذي أدى الى بناء مسارات مختلفة نحو الحداثة والعلمانية[1].

2- البعد التغريبي:

ونعني بهذا البعد اقتباس النهج العقائدي الغربي وتطبيقه في تركيا، و هذا هو النموذج العلماني،و هنا نتطرق إلى البحث في طبيعة تطور العلاقة بين الدولة والدين، وبين القانون في تركيا من ناحية، و تحليل المسارات الأيديولوجية والدينية والقانونية في دولة علمانية تقطنها أغلبية مسلمةمن ناحية أخرى، تقدم لنا حالة تركيا فرصة لأن نرى كيف أن الدول ذات الأغلبية السكانية المسلمة، أيضاً يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة في إدارة الشؤون الدينية مقارنة بنظرائها في أوروبا، وترجع رحلة تركيا صوب النظام العلماني إلى السياسة العثمانية في التحديث وذلك من خلال:

أ- جذور العلمانية التركية والتحديث العثماني:

مع أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، دخلت الإمبراطورية العثمانية فترة تراجع اقتصادي وعسكري أدى إلى ظهور أفكار جديدة، تدور حول ضرورة إجراء إصلاحات في المجالات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية بالإضافة إلى التعليم، وأصبح الحديث حول أهمية التحديث والتغريب والعلمنة في الإمبراطورية الحديثة ملحوظا بشكل واضح في فترات عديدة، اذ سادت في هذه الفترة الأفكار العلمانية عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب، خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وكانت هذه المرحلة تتميز بفقدانالإمبراطورية العثمانية سيطرتها على المناطق التي كانت تضمها، وضعف تأثيرها في

[1] نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**(بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1998)، ص.344.

السياسة الدولية في القرنين الأخيرين، كانت كلها أسباب هامة لظهور المطالبة بالإصلاح، حيث ظهرت ثلاث موجات صاحبتها اصلاحات جديدة تمثلت فيما يلي:

1- الموجة الأولى من الإصلاحات: التي جاءت لإنقاذ الإمبراطورية من الاضمحلال أثناء حكم السلطان "سليم الثالث" (1789- 1807)، الذى كان وصوله إلى السلطة متزامنا مع الثورة الفرنسية،فقد قامت على فكرة الحرية والمساواة والإخاء، حيث قدم ما يعرف ب "النظام الجديد (new order) "كمحاولة منه لتقوية الدولة المركزية ضد التهديدات الداخلية والخارجية، دع السلطان "سليم الثالث" الخبراء والمدرسين الفرنسيين لتدريب وحدة قوية من العسكريين، كانت قد أسست حديثا وقوامها ثلاثون ألف شخص، لم يبدأ تدفق الأفكار الغربية فقط بوصول المدربين الفرنسيين، ولكن أيضا من خلال السفارات الدائمة التي افتتحتها الإمبراطورية في كل من لندن وفيينا وباريس.

2- الموجة الثانية: تزامنت مع مجيء السلطان "محمود الثاني" إلى السلطة بعد سقوط السلطان "سليم الثالث"، اذ قدم جملة من الاصلاحات منذ عام 1826، وهى التي فتحت المجال للعديد من الاصلاحات الكبرى التي مست الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، حيث نجح السلطان "محمود الثاني" في تقليص سلطة النخبة التقليدية المثقفة المعروفة باسم العلماء، وقدم تعليما علمانيامن خلال إنشاء مدارس جديدة كالمدرسة الطبية العسكرية عام 1827، ومدرسة الموسيقى العسكرية عام 1831، والأكاديمية العسكرية عام 1834، وهي مدارس قدمت موضوعات دنيوية (علمانية).

3- الموجة الثالثة: جاءت بعد وفاة "السلطان محمود الثاني" عام 1939، وهي فترة جديدة من الإصلاحات عُرفت باسم "عصر التنظيمات" تحت حكم السلطان "عبد المجيد"، الذى أعلن مرسوم الحديقة الوردية عام 1856، ذلك الذي تضمن إصلاحات في الجيش والبيروقراطية المركزية، والإجراءات القضائية والتي كانت مقدمة للقوانين العلمانية والتعليم، بالإضافة إلى التحول في الحياة الثقافية في الإمبراطورية.[1]

كانت معظم الإصلاحات تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة، ذلك أن الإصلاحات التحديثية غيرت الطابع الإسلامي لبنية الدولة، بالإضافة إلى النظام القانوني والمؤسسات التعليمية والثقافة السياسية في تركيا العثمانية، فقد قام النظام القانوني العثماني على النظام القانوني الإسلامي أي "الشريعة"، وكجزء هام من عملية التحديث

[1] طالب كوجوكشان، "**خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين**"، مجلة شرق نامه، العدد. 07، جانفي(2011)، ص.17.

والتغريب، ومن هنا بدأت علمنة القوانين قبل نشأة جمهورية العلمانية في تركيا، فقد طبقت نظم تجارية فرنسية عام 1850، كما طبق قانون التجارة البحرية عام 1863، وأنشئت محاكم جديدة أطلق عليها (النظامية) عام 1869،ومن ناحية أخرى تسربت العلمانية إلى التعليم والحكومة عام 1859، حيث غزت العلمنة عقول الدارسين في كليات التعليم المتخصص للجيش والحكومة، فقد مثلت قوانين التعليم ذروة الإصلاحات،وهو ما أدى إلى إعلان دستور 1876 في تركيا.

مثلت الحرب العالمية الأولى نهاية الامبراطورية العثمانية، وذلك حتى إعلان الجمهورية التركية تحت زعامة "مصطفى كمال أتاتورك" في 29أكتوبر 1923، والتي افتتحت فصلا جديدا أمام الشعب التركي، بالإضافة إلى الأقليات غير المسلمة، من خلال إنشاء جمهورية تركيا العلمانية الحديثة والتي تم الاعتراف بها في اتفاقية لوزان في 24 جويلية عام 1923، وهى اتفاقية هامة حملت اعترافا بحقوق وحرية مجتمعات الأقليات الدينية في تركيا الحديثة[1].

بدأت حركة التغريب في عهد السلطان "محمود الثاني"، الذي تولى الحكم في القرن الثامن عشر ميلادي (18م)، حيث قام بإنشاء جيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية، واستبدل القوانين الادارية بقوانين جديدة على غرار القوانين الاوروبية، كما أصدر قوانين تتعلق باللباس و أجبر الموظفين و العسكريين على لبس الطربوش الأحمر وحلق اللحية، وقد لاقت هذه التغييرات معارضة قوية من قبل الشعب، حيث أطلق على السلطان لقب "السلطان الكافر"، وفي القرن التاسع عشر(19)، جرت محاولات أخرى لمحاكاة الغرب فيما عرف بعهد التنظيمات الذي لقي دعما كبيرا من طبقة الشباب المثقفين، و في عام 1860 تبين لأ التنظيمات ليست كافية لجعل الدولة العثمانية دولة متقدمة، في مصاف الدول الأوروبية وكان لابد من القيام بثورة جديدة من أجل تحقيق ذلك.[2]

وفي القرن التاسع عشر، برزت شخصيات علمانية ثائرة على الأوضاع العثمانية ترمي إلى علمنة تركيا أمثال "نامق كمال" و"ضياء كوكالب باش"، كما أسس الشباب المتأثر بالثقافة الفرنسية جمعية الشباب العثماني عام، وهؤلاء هم من قاد المعارضة للنظام السياسي، ونتيجة لعملهم المعلن في الداخل والخارج استطاعوا الوصول لبناء أرضية للنظام السياسي الجديد، الذي شكل القاعدة للنظام العلماني في البلاد، وهذا

---

[1] شكران واحدة، **الاسلام في تركيا الحديثة: بديع الزمان النورسي**(ترجمة: محمد فاضل، 2005)،ص.445.

[2] النعيمي أحمد، **الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919—1993**مرجع سابق، ص.38.

ما يمثل الارهاصات للعلمانية في امبراطورية اسلامية ومع تولي أتاتورك الحكم قام بوضع قواعد وأسس للعلمانية ضلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر، في البدئ لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل انه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض، حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير، عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلا، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه، وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع اعلان الجمهورية العلمانية في 29 اكتوبر 1923، ثم ألغى الخلافة الاسلامية في العام التالي، وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ العام 1925 في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.[1]

ب- الأسباب المساهمة في نجاح العلمانية (التغريب) لدى أتاتورك وحلفائه سببين اثنين هما:

1- نتائج الاصلاحات العثمانية، التي أخذت تبتعد عن الاسلام وتقترب من النموذج الغربي، وذلك بحسب تعاقب المراحل التاريخية المتسلسلة، بدئا من السلطان "سليم الثالث" مرورا بعهد "محمود الثاني"، خاتمتها بالتغريب التي مثلتها الفترة من عام 1908 الى 1918.

2- الخطر السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، والضغوط التي مارسها هذا الأخير على تركيا والتي كان آخرها عام 1947، عندما طلب الاتحاد السوفياتي عقد معاهدة دولية لضمان الدفاع عن البحر الأسود، التي تشترك مياهه الاقليمية بين الطرفين، فقامت الولايات المتحدة عام 1947 بدعم تركيا عسكريا واقتصاديا، فكانتهذه الأحداث تمثل سببا آخر للتغريب، الذي انتهجه مصطفى كمال وسار عليه من بعده ليضمن مساعدة الغرب في وجه السوفيات[2].

[1] أحمد الفقيه، **العلمانية بين السطان محمد الثاني وأتاتورك**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لترك بوس(عين على تركيا)، تم الاطلاع على الموقع في: 2016-04-17
http://www.turkpress.co/node/11933

[2] محمود شاكر، **التاريخ المعاصر والتاريخ الاسلامي(تركيا)**(بيروت: المكتب الاسلامي، ط2، 1996)، ص.169.

ج-مظاهر العلمنة في تركيا

1-من خلال الدستور:

أ- التشبث بقومية الدولة التركية:

تعتبر من المسائل الجوهرية لكل الحكومات المتعاقبة في تركيا، منذ تأسيس مصطفى كمال لأول جمهورية قومية تركية،يعتبر تمسكا بالأساس القومي للدولة، فالدستور الحالي من خلال توطئته يعلن" تماشياً مع مفهوم القومية والإصلاحات والمبادئ التي أدخلها مؤسس الجمهورية التركية، الذي يؤكد على بقاء الوطن والأمة التركية إلى الأبد وحدة واحدة لا تتجزأ.

ب- الدستور: ما ورد في الدستور التركي في فصله الثاني.." الجمهورية التركية دولة ديمقراطية علمانية يحكمها القانون، تأخذ بعين الاعتبار مسألة السلم العام، والوحدة الوطنية، والعدالة واحترام حقوق الإنسان المتوافقة مع مبادئ أتاتورك القومية، واستنادا لما جاء في الديباجة..."[1]

ان هذا الفصل من الدستور، يعلن بكل وضوح عن علمانية الدولة، ولفهم هذه المسالة لا بد من الإشارة بصفة سريعة، الى ما يلي:

- أثناء تأسيس الجمهورية الأولى سنة 1924، أعلن الدستور الذي صادق عليه المجلس القومي التركي يوم 20 أفريل 1924، في فصله الثاني، أن "الإسلام دين الدولة التركية"، وفي 10 أفريل 1928، تم حذف الإشارة إلى كون الإسلام دين الدولة، لكن بدون الإعلان أن تركيا دولة علمانية،أماتعديل 1937، فقد أعلن بكل وضوح عن" علمانية الدولة التركية.[2]

-إن الفصل الثاني من دستور 1982، حافظ بكل وضوح على علمانية الدولة التي أعلنها مصطفى كمال قبل وفاته بسنة وما تزال متواصلة إلى اليوم، وبالرغم من التخوفات التي رافقت صعود حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى السلطة، حيث اعتبر معارضوه من اليساريين و"الكماليين" أن مكاسب الدولة العلمانية مهددة، فإن ممارسة السلطة من قبل "الإسلاميين في تركيا "بينت عكس ذلك، حيث حافظوا على علمانية

---

[1] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**(بيروت:مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص. 25.

[2] رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**(القاهرة:دار الشروق، 1999)، ص. 85.

الدولة، وأعلنوا دفاعهم عن الفصل الثاني من هذا الدستور،ومما ذكره أردوغان أثناء زيارته إلى تونس في سبتمبر 2011 ما يلي .." إن تركيا دولة ديمقراطية لائكية واجتماعية، إن الدولة اللائكية هي التي تبقى محايدة وعلى المسافة نفسها من كل المعتقدات، إسلامية، أو مسيحية، أو يهودية، أو ملحدة"[1].

إن هذا الموقف الواضح يؤكد مرة أخرى خصوصية التجربة التركية وشجاعة "إسلاميي تركيا"، الذين تفوقوا حاليا على الكثير من اليساريين وأغلب القوميين في تونس ومصر، على مستوى استماتتهم في الدفاع عن علمانية الدولة، فالدستور التركي يعتبر من الدساتير المحدودة في العالم الذييعلن عن علمانية الدولة، مثل الدستور الفرنسي والدستور البرتغالي.

2- في ميدان التعليم

شهد هذا المجال العديد من الإجراءات، ومن بينها إلغاء الطرق الدينية التي كانت تقوم بدور مهم في التدريس، وقد تم ذلك منذ سنة 1925، ومما ذكره مصطفى كمال في خطاب له في30 أوت 1925 نذكر: "..... يجب أن تعلموا أن الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن أن تكون بعد اليوم أرضا خصبة للمشايخ، والدراويش وأتباعهم ..."، وبالفعل فقد أمر بإغلاق الزوايا الموجودة بالدولة، وطالب أيضا بإلغاء ألقاب الدرويش والأمير والخليفة، بالإضافة إلى ذلك أمر أيضا بإنشاء مدارس ومعاهد وجامعات حديثة، تعتمد على برامج شبيهة بما يدرس بأوروبا،أما بالنسبة للتدريس في المساجد، فقد أصبح مقتصرا على تدريس محدود جداللقرآن،أمافيما يخص تدريس المبادئ الإسلامية، فقد تم في البداية إلغاؤها من المدارس والمعاهد، وبعد فترة تم الرجوع اليها ولكن تحت حكم الدولة.[2]

د- المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلمانية:

تقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا، على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس من أبرز محاورها:

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي الوطنية وليس الدين.

---

[1] رضا هلال، المكان نفسه، ص. 15.

[2] طلال يونس الجليلي، **قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية**(الموصل: 2006)، ص. 111.

- فكرة الشعبية، وذلك بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية، والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار، والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة[1].

والأهم من كل ذلك أن،مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس، على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة، بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت إينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الأذان والفاتحة باللغة العربية في الصلاة، واستبدالها باللغة التركية، ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب.

وهكذا يظهر أن، هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس، وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية عن طريق المؤسسة العسكرية، بحجة حماية دستور الدولة التركية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك، حيث يرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية، يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور، من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظام الحكم، فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي، ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته، بل سعت إلى السيطرة على الدين، من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية، وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها، حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية، وحبس مشاعر الدين داخل المساجد[2].

---

[1] عبد الحميد الغزالي، **الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**(القاهرة: مكتب الشروق الدولية، 2007)، ص.43.

[2] أحمد ابراهيم و آخرون، **الاسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة**(الموصل: مركز الدراسات القومية، 1996)، ص.55.

هـ-القوى العلمانية(المؤسسات الفاعلة للعلمانية):

بما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة، كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات:

1- الجيش(العسكر): الذي يعتبر حامي العلمانية، حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق و برز ذلك من خلال الرقم القياسي الذي حطمه الجيش التركي، على مستوى الانقلابات بحجة الدفاع عن الإرث العلماني للمرحلة الكمالية، وفي هذا السياق أطاح بأربع حكومات منتخبةمثلما حدث في انقلاب عام 1960، اذ قام الجيش بانقلاب على "عدنان مندريس"، واتهموه بالخيانة العظمى، وتم الحكم عليه بالإعدام بعد إتهامه بإنتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا.

كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية، التي شكلها "نجم الدين أربكان" مع زعيمة حزب الطريق القويم "تانسوتشيلر" عام 1996، بحجة انتشار الرجعية في البلاد، وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية، فوجه إنذارا إلى حزب الرفاه عام 1997، وتلى ذلك استقالة أربكان من رئاسة الوزراء في العام نفسه، وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة.

2-وسائل الاعلام:ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا، وسائل الإعلام التي يمتلك 60% منها مجموعة "آيدن دوغان"، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة "جينار"، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة، إلا أننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى في البلد، وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية،وهو الذي يقف بجانب الجيش الحكومات، وهذا ما حدث مع حكومة أربكان عام 1997، حيث هاجمتها وسائل الإعلام،فقد صورت للناس أن الجمهورية في خطر وهذا ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، الأمر الذي اعترف به مؤخرا وزير الصحة في تلك الحكومة وهو، من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع[1].

[1] عبد الكريم علي الدبيسي، **"الاعلام التركي من العثمنة الى العلمنة"** مجلة ادأب الفراهيدي، العدد.11جوان(2012)، ص.479.

3-الجمعيات: وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك، التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا" وهما:"مجموعة صبانجي ومجموعة كوج"، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية من أجل مصالحها الاقتصادية، حيث يعتبر الاستقرار عنصرا أساسيا في تنمية ثرواتهم، وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر، وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات، التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا، ومنها "جمعية دعم الحياة العصرية"، و"جمعية أتاتورك للغة والتاريخ"، ونقابات المحامين والعديد من الجمعيات النسائية.

4-المؤسسات القضائية: ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية، المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور، والمحاكم العليا، والمحكمة الإدارية العليا، والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية، ويظهر ذلك جليا في قضية الحجاب، وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، كما حدث في حزب الرفاه، وحزب السلامة الوطني، وحزب النظام الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان.

5-الأحزاب: كما تعد الأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني، بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وهذا ما يميزها عن الأحزاب اليمينية والتي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه، لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين[1].

وخلاصة القول، أن العلمانية متجذرة في هيكل الدولة التركية، وخاصة في هيكل المؤسسات الرسمية، هذه العلمانية أعطت القائمين على هذه المؤسسات، امتيازات ما كان لهم ان يحصلوا عليها في ظل وجود الدين في الحياة التركية.

[1] حمزة علي، كريم ووهام، **القوة الفاعلة في المجتمع التركي**(بغداد. بيت الحكمة، 2002)، ص.89.

ثانيا: الأبعاد الاسلامية لمسيرة الدولة التركية

1-أبعاد صراع الاسلام والعلمانية في تركيا

ازداد الاهتمام بالمسألة التركية بصفة عامة داخليا وخارجيا، عربيا ودوليا منذ سقوط الخلافة العثمانية وقيام الجمهورية التركية عام 1924، ولا يزال هذا الاهتمام بارزا وحاضر حتى الوقت الحالي،وهذا يدل على أهمية أبعاد الصراع بين الفكر الاسلامي والفكر العلماني في تركيا، حيث اتخذ العلمانيون سلاح القانون وسلطة الدولة وقوة الجيش لمحاربة الاسلام، وذلك من خلال الغاء العبارة الدستورية التي تتصف على أن " دين الدولة هو الاسلام "، وهذا ماتم تأكيده من خلال تنفيد مشروع "خلق دين وطني "، وجبر الأتراك عليه بقوة القانون،اذ تم اضفاء طابع الوطنية ليكون دينا وطنيا وليس اسلاميا، حيث كانت أبعاد الصراع تتناول كل ما يمت الإسلام بصلة، وهذا ما حمل قادة العلمانية على معاداته، لكونهم يخشون الاسلام، باعتبار هذا الأخير عاملا هاما في بناء الشخصية وصياغة الواقع التركي، فجذور هذا الدين العظيم عميقة في النفس وتاريخ تركيا، وقد استطاع الأتراك من خلاله بناء امبراطورية عظيمة، امتدت ستة قرون في ذاكرة الانسانية،وامتددت في القارات الثلاث: افريقيا، آسيا،وأوروبا، هذا ما جعل العلمانيون يستخدمون كل الأساليب من أجل محاربة الاسلام وسلخ تركيا من دينها الحقيقي، حيث قام كمال أتاتورك المنشأ للدولة التركية،بإلغاءالمحاكم الشرعية الدينية، بدءا من عام 1965[1]في تغريب تركيا ثقافةو حضارة و ممارسات، ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت :

-إغلاق الزوايا الموجودة بالدولة؛

-حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية؛

-الغاء اللغة العربية ، والعثمانية القديمة وفرض الكتابة باللاتينية على الناس ، والغى الاجازة بيوم الجمعة وأغلق المساجد؛

- ألغى تعاليم الدين الاسلامي و غلق المدراس؛

[1]إبراهيم خليل و آخرون ،**الإسلام و العلمانية في تركياالمعاصرة**،مرجع سابق،ص.75.

-ألغى الآذان باللغة العربية[1]؛

-تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفي إطار التوجه نفسه ، استمد تتركيا قوانين سويسرية عام1926، وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية،بما في ذلك منع تعدد الزوجات ، وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها ، و المساواة بين الذكر و الأنثى في الميراث.

بعد الحرب العالمية الثانية، نرى أن المفهوم العلماني في تركيا قد شمل الدين، القانون، التعليم، السياسية والثقافة،حيث أن هته السياسيات المتبعة في تركيا لم تنل موافقة الشعوب الاسلامية، من جانب ووجدت لها تحديا في تركيا من جانب آخر، هذا مما جعل الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية،تقوم بإجراء تغيرات لا غنى عنها، فقد توضح في الأذهان أن زوال التقليد الاسلامي، لا يخلو من خطر على الجماعة والشباب، وكان من الواضح من ناحية أخرى،أن الغالب الأعم ظل مخلصا للإسلام بسر أو علانية، وذلك بدآ بظهور النهضة الاسلامية الجديدة، عندما حلت الأحزاب محل النظام الحاكم سنة 1946، واضطرار القادة السياسيون والعسكر أن يضعوا في حسبانهم التوجهات والميول الاسلامية في نفس الشعب التركي[2].

ان الفترة الممتدة من 1938-1949، تعد من المراحل المهمة في الصراع العلماني الاسلامي على الساحة السياسية، حيث أكدت الحكومة على ضرورة العلمانية، وذلك من خلال منع الأفكار الدينية من الشؤون السياسية لتكون العامل الرئيسي للنجاح والتطور والتقدم، ونتيجة لذلك فقد أكدت الحكومة في برنامجها في 23 جانفي عام1949 على السياسة العلمانية، والمتعلقة بالمدارس الابتدائية، حيث جاء فيه: " نحن لا نقبل بالخرافات التي أثملت هذا الشعب لقرون"، وعلى الرغم من أن نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي 20% بالريف التركي، الا أن الاتجاه كان قويا ضد العلمانية في الريف.

[1] فكري شعبان،**تركيا صراع الهوية** ، مأخوذة من الموقع الالكتروني للجزيرة نت ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 01-04-2016 .
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ab3905cb-fccc-4650-8d50-43be96b2ba92

[2] أمين حسن عمر، **الصراع بين العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط**(السودان: منشورات بيت المعرفة للإنتاج الثقافي،ط1، 1990)، ص. 45.

بدأ الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، يتنافسان على أصوات الجماهير بقرارات الانفتاح على الدين، وعندما فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية عام 1950، أصدر رئيس الوزراء "عدنان مندريس" قرار لرفع الحظر الآذن باللغة العربية، وكان ذلك في حد ذاته حدثا هائلا بكل المقاييس،وأول ثغرة تنفتح في جدار العلمنة الأتاتوركية، و أخذ الاتجاه بترميم المساجد و أصبح النشاط الاسلامي مسموحا به بعد أن كان محظورا، غير أن هذه التوجهات الأساسية ذات البعد الاجتماعي والسياسي الخطير، لم تستطع النخب العلمانية احتمالهم، فاستخدمت عصاها الغليظة، فقام الجيش بانقلابه الأول عام 1960، باعتباره الحامي لمبادئ الأتاتورك العلمانية وحامي الجمهورية، وتم بذلك اعدام رئيس الوزراء "عدنان مندريس" و تولى قائد الانقلاب "جمال جورسيل" رئاسة الدولة والوزراء ووزارة الدفاع.

بعد انقلاب 1960العسكري ، شددت الأوساط العلمانية قبضتها على كافة مؤسسات الدولة، عن طريق حكومة "عصمت أينونو"وحزبه الشعب الجمهوري ، ولكن الانتخابات النيابية التي جرت عام1965 أنه تعهد هذه الحكومة، وجاء حزب العدالة مع زعيمهالجديد"سليمان ديميريل " إلى السلطة بأغلبية كبير ، مشددا على أنها امتداد للحزب الديمقراطي، وتم اقصاء"عدنان مندريس"الذي أعدم شنقا من قبل الانقلابيين.

شهدت هذه المرحلة فترة نمو اقتصادي كبير و تراخي القبضة عن الإسلاميين ، ولمع"نجم ديميريل"الذي لم يكن أحد قد سمع باسمه من قبل الأوساط السياسية ، وكانت السبعينيات فترة مستجدات هامة على الساحة السياسية في تركيا،ماتزال آثارها باقية في تركيا حتى يومنا هذا.

أولهذه المستجدات كانت أسيس أو لحزب اسلامي في تركيا ، من قبل "نجم الدين أربكان "تحت اسم حزب النظام الوطني، و برغم من حل هذا الحزب بعدا نقلاب الجيش عام1970،فقد بدأت مسيرة طويلة في طريق التيار الإسلامي، وصلت في نهاية المطاف إلى حزب العدالة و التنمية بزعامة "رجب طيب أردوغان".

حيث عانت البلاد في تلك الفترة أزمات حادة لم تفلح الحكومات المتعاقبة في معالجتها، وهو ما دعا الجيش الى ممارسة حقه الدستوري وتولي مقاليد الحكم، وعرف هذا الانقلاب في الحياة السياسية التركية بانقلاب المذكرة، فاستقالت الحكومة، وحظر الحزب النظام الوطني، و أغلقت مقراته ومكاتبه، واضطر أربكان لمغادرة البلاد حتى تهدأالاوضاع .

المستجد الثاني ، هو تأسيس حزب قومي الاتجاه باسم حزب الحركة القومية من قبل " آلب أصلان انتوركيش" و هو عقيد متقاعد ، لعب دورا كبيرا في انقلاب 1960، وقد برز هذا الحزب في الفترة بين 1974و1975،حيث قام بدور فعلي في الصدامات الدامية ، التي جرت بين اليمين و اليسار في تركيا ، وأدت الى مصرع عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب و الطلاب ، وبعد وفاة مؤسسه أحرز الحزب فوزا كبيرا في انتخابات1999 ، واحتل المرتبة الثانية بين الأحزاب السياسية، فأصبح أحد أجنحة الحكومة الإئتلافية التي شكلها "بولنت أجاويد" ، بعد تلك الانتخابات غير أنه مني بهزيمة كبيرة في انتخابات 2002.[1]

كما تمت الاشارة ، فإن فترة السبعينيات أثرت كثيرا على بلورة الميول و الاتجاهات ، و تأصلت جذور بعضها في تركيا،حيث أصبح حزب الحركة القومية رمز الفكر القومي، اذ لم تسفر هته المرحلة عن فوزأي من الأحزاب مقاعد في البرلمان تؤهلها لتشكيل حكومة بمفردها ،في وقت اشتدت فيه الأحداث في جزيرة قبرص، حيث استمرت أزمة تشكيل الحكومة في أنقرة مدة طويلة ،ثم انفرجت بتحالف غير مسبوق بين التيار الاسلامي ،ممثلا بحزب السلامةالذي أسسه أربكان محل حزبه المنحل و حزب الشعب الجمهوري ،ممثل اليسار الوسط لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "بولنت أجاويد"، وقامت هذه الحكومة باتخاذ قرار الإنزال العسكري التركي في جزيرة قبرص ، وتقسيم الجزيرة إلى شطرين:شمالي تركي، وجنوبي يوناني، حيث ان ائتلاف"أجاويد" و "أربكان" لم يدم كثيرا،بسبب التباين الكبير في آراء الجانبين،وحتى نهاية السبعينيات تلاحقت حكومات ائتلافية على السلطة ،ولكن أكثرها لم يتجاوز السنة الواحدة.

وبعد انقلاب 12 سبتمبر 1990، شهدت تركيا إصلاحات اقتصادية جذرية و انفتاحا أكبر على العالم الخارجي ، ونعمت الأوساط الإسلامية خلالها بحرية واسعة نسبيا ،وبعد وفاة "أوزال" ازداد تنامي الشعور الاسلامي في تركيا، مثل سيادة حزب الرفاه انتخابيا على عاصمتي تركيا:أنقرة واسطنبول، مما أدى الى قلق الأحزاب الأخرى، فبدأ بعضها يخاطب الجماهير، عن طريق فتح معاهد لتدريس القرآن الكريم و كان نجاح حزب الرفاه في الانتخابات البلدية، وتأكيده العملي بأنه، حزب نظيف وقريب من المشاكل العادية للناس، فحقق شعبية كبيرة رغم ما واجهه من حملات، لتشويه آدائه والتقليل من أهميته، وتجلى ذلك من خلال نتائج

[1] لقاء مكي، **تركيا صراع الهوية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني للجزيرة نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 30-03- 2016
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ab3905cb-fccc-4650-8d50-43be96b2ba92

الانتخابات في عام 1995، حيث حصل على 158 من أصل 550 مقعدا، وحصل في الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت في ذلك العام على 33%، من الأصوات و أعقب هذا الفوز الكاسح للرفاه، انهيار الحكومة الائتلافية الذي قام برئاسته نجم الدين أربكان ،بين حزبه الرفاه وحزب الطريق القويم بزعامة "تانسوتشيللر" تعرض لنكسة قوية على يد العسكر ،اضطرت معها الحكومة للاستقالة مامهد الطريق أمام تعزز نفوذ العسكر و العلمانيين ، وتراجع الإسلاميين من مواقع كانوا كسبوها خلال السنوات الاخيرة.[1]

2-أبعاد التنوع في العمل الاسلامي في تركيا:

على رغم من كل الإجراءات العلمانية في تركيا، ابتداء من أتاتورك وإلغائه للخلافة الإسلامية، مرورا بالانقلابات العسكرية المتكررة، فقد ظل الإسلام محتفظا بقواه داخل وجدان الشعب التركي، وظل يعاود الظهور من حين لآخر، وبصور سياسية واجتماعية مختلفة، و لعل من أبرز ما يميز تجربة الحركات الإسلامية في تركيا رغم كل شيء هو كثافة الموروث التاريخي الاسلامي ، الذي وجدته لدى دولة دامت فترة حكمها قرون عديدة، وحكمت كل رقعة إسلامية، هذا مما سهل على هته الجماعات من القدرة على تشكيل احزاب سياسية مما جعلها ذات نفوذ وقوة وسط الساحة السياسية التركية ، ولأهمية هذا الموضوع سوف يتم تفصيل هذا العنصر الى خمسة مراحل:

المرحلة الأولى من 1950 الى 1960:

وهي فترة حكم الحزب الديمقراطي بزعامة "عدنان مندريس": في هذه المرحلة كان لمساندة الحركة الاسلامية التركية للحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950، نتائج بارزة أهمها اتخاذ "عدنان مندريس" (كان رئيسا للوزراء أنذاك) قرارا في14جوان1950، عودة الآذان الى اللغة العربية، بالإضافة الى اتاحة الفرصة لطلاب رسائل النور الدخول الى البرلمان التركي في صفوف الحزب الديمقراطي، والحصول على مناصب مختلفة في أجهز ة الدولة، وعودة النشاط للتعليم الديني، وفي هذا الاطار كان عدد معاهد الأئمة والخطباء عام 1951 لا يزيد عن 6 معاهد فقط، اذ بلغ عدد هذه المعاهد 71 معهدا عام 1969، كما بلغ عدد الجمعيات التابعة للجماعات الدينية 5104 جمعية عام 1960، بعدما كان لا يزيد عددها عن 154 جمعية عام

[1]علي محمد أروخان،"**الثورة الصامتة في تركيا**"مجلة المجتمع،العدد.24، (2006)،ص. ص.22،28.

1950،بالاضافة الى حالة الانفراج العام بعد مرحلة من الاستبداد المطلق للحزب الواحد دامت 28 عاما،كما أن هذه المرحلة دفعت الحزب الممثل للجناح الكمالي (حزب الشعب الجمهوري)، الى تقديم تنازلات للجماعات الدينية ولم يعارض مشروعات قرارات عديدة في البرلمان آنذاك،لإعادة الاعتبار للتعليم الديني،كما سعت هذه الأحزاب الكمالية أو العلمانية اللبرالية في تلك الفترة، الى استثمار قوة التيارات الدينية للوقوف أمامالمد الشيوعي الذي بدأ يطرق أبواب تركيا في ذلك الوقت، الأمر الذي أتاح للجماعات الدينية فضاءات واسعة للنشاط تحت غطاءات رسمية في غالب الأحيان، وهو ما ساهم في تهيئة أرضية متينة لواقع الحركة الاسلامية التركية اليوم.

المرحلة الثانية من 1965 الى 1980:

تعتبر هذه المرحلة البداية الحقيقية للمشاركة السياسية للحركة الاسلامية التركية،حيث ظهرت لأول مرة أحزاب ترفع شعارات اسلامية، ففي 26جانفي 1970 أسس "نجم الدين أربكان" حزب النظام الوطني، وهو مزيج من الطرق الصوفية وطلاب رسائل النور وتيار من الاصلاحيين المتأثرين بجماعة الاخوان المسلمين، أو (حركة الاتجاه الوطني أو النظرة الوطنية)، والتي شكلت حزب النظام الوطني عام 1970 الى حين حظر نشاطه ليرثه حزب السلامة الوطني في 11 أكتوبر عام 1972و الذي كان فعالا في الحياة السياسية آنذاك، حيث شارك هذا الحزب في ثلاث حكومات ائتلافية مع كل من حزب العدالة (امتداد للحزب الديمقراطي)، بزعامة "سليمان ديميرال"، وحزب الشعب الجمهوري (امتداد للنهج الكمالي، لكنه تحول الى مزيج بين الكمالية و اليسار الليبرالي) زعامة "بولند أجاويد" حتى انقلاب 12 سبتمبر1980.

برهنت الحركة الاسلامية التركية في هذه المرحلة على أنها تيار وطني، وأن الشعور القومي التركي لديها لا يقل عن بقية التيارات السياسية التركية وتجلى ذلك بوضوح عام 1974 في تعامل "نجم الدين أربكان" مع ملف قبرص، حيث أمر فيه الجيش التركي القيام بعمليات انزال جوية فورية في قبرص، لنصرة القبارصة الاتراك من الاضطهاد وحملات الابادة، التي كانت تمارس ضدهم من قبل القبارصة الروم الارثوذكس.

وبالرغم من حالة الانسجام النسبي، التي شهدتها تلك المرحلة بين الحركة الاسلامية والتيارات العلمانية والمؤسسة العسكرية خاصة، لكن تعاظم نشاط التيار اليساري في تلك الفترة وتحوله الى قوة سياسية منافسة في الساحة التركية جعله يختار التيارات الاسلامية هدفا مباشرا، وبدأ حملة تشويه منظمة ضد الحركة الاسلامية والتشكيك في وطنيتها، والترويج لارتباط بعض هتهالتيارات بجهات أجنبية،ونتيجة لتجاهل الحركة الاسلامية

للاتهامات اليسارية وعدم التعامل معها بجدية، نجحت التيارات اليسارية في تحويل تلك الاتهامات الى سلاح لمحاربة هذا الخصم القوي (الحركة الاسلامية)، اضافة الى نجاحها في استعداء العديد من الأطراف العلمانية والعسكرية الكمالية، خاصة ضد هذا التيار ونجحت فيما بعد في تحقيق التحالف مع العسكريين الكماليين، الأمر الذي اعتبر سببا مباشرا في تنفيذ الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر1980.

المرحلة الثالثة من 06 نوفمبر1983 الى 17أفريل 1993:

وهي فترة حكم حزب الوطن الأم، بزعامة "تورتةأوزال" الذي انتقلبتركيا الى النهج اللبرالي في مختلف القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وسياسات التعليم، والاعلام وغيرها، حيث أسس حزب الوطن الأم في ماي 1983 ليحصل على الأغلبية المطلقة في انتخابات نوفمبر من العام نفسه، و يتسلم السلطة من الجنرالات الانقلابيين، فقد نجح في تحقيق توازن بين حكومته ومراكز النفوذ في الدولة، من القيادات العسكرية أوالمؤسسات الكمالية نتيجة خبرته الطويلة في وظائف الدولة والبنك الدولي.

فنشط في عهده، التعليم الديني وتنظمت معاهد الأئمة والخطباء والكليات الشرعية وسمح لطلاب المعاهد الدينية لأول مرة الالتحاق بكليات الشرطة والأكاديميات العسكرية، وتوسعت الحركة الاسلامية التركية في تأسيس الأحزاب السياسية، والأوقاف، والجمعيات، وبرزت الحركة الاسلامية التركية كقوة سياسية واقتصادية أو في ما اصطلح عليه بمثلث (الجماعة، السياسة، والتجارة)، حيث تنبهت الحركة الاسلامية التركية، الى أهمية اكتساب القوة الاقتصادية واستفادت من عهد "تورغوتأوزال"، الذي فتح الباب أمام المصارف الاسلامية وظهرت مجموعات اقتصادية تابعة لجماعات دينية مختلفة استثمرت في مجالات التجارة والصناعة والصحة والاعلام والتعليم...

وبرغم ما حققته مرحلة حكم "تورغوتأوزال" من فضاءات واسعة للحركة الاسلامية التركية، و أتاحت لها فرصة النشاط في مجالات كانت غائبة عنها، الاأن الحركة الأربكانية كانت تعارض بشدة سياسيات "تورغوتأوزال" وتتهمه دوما بالولاء المطلق للإدارة الأميركية، وانبهاره بالنموذج الغربي، ويحملونه مسؤولية تفاقم الديون الخارجية لتركيا،و أنه فتح الباب على مصراعيه أمام الاستدانة من الخارج.

المرحلة الرابعة من 28 جوان 1996 الى 30 جوان 1997 :

وهي مرحلة الحكومة الائتلافية بين حزب الرفاه بزعامة "نجم الدين أربكان" وحزب الطريق الصحيح بزعامة "طانسوتشيلر"، هذه الحكومة التي تزعمها "نجم الدين أربكان" واستمرت 11 شهرا، شهدت أزمات متتالية حتى قبيل تشكيلها، حيث رفضت معظم الأحزاب علمانية أو قومية التحالف مع حزب الرفاه،بالرغم أنه كان الحزب الأول في الانتخابات، وحصل على ما يزيد عن 18 % من أصوات الناخبين، لكنها لا تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده، مما اضطره لتقديم تنازلات "لطانسوتشيلّر"، التي افتكت من حزبه العديد من الوزارات السيادية مقابل التحالف معه في الحكومة، وبالتالي كانت حكومة أربكان غير متجانسة منذ التأسيس، بالإضافة الى أن النجاحات التي حققها حزب الرفاه في ادارة البلديات بعد فوزه الكاسح في انتخابات 27 مارس 1994، والتي حصل فيها على 23 % من أصوات الناخبين،الأمر الذي رشحه لادارة 6بلديات كبرى، منها أسطنبول وأنقرة، هذا النجاح في ادارة البلديات أثار حفيظة مختلف التيارات العلمانية والعسكريين الكماليين، الأمر الذي دفعهم لعرقلة حكومة أربكان على خلفية أن نجاح هذه الحكومة ستجعل من قوة التيار الاسلامي، تتعاظم وقد يفتح ذلك الباب أمام تغيير هيكلة النظام العلماني في تركيا، ويفتح ملف اعادة صياغة الدستور الذي صاغه الجنرالات في انقلاب 1980.

ورغم قصر عمر حكومة الرفاه و الأجواء المضطربة التي عاشتها،الأنها حقّقت مكاسب وطنية كبيرة، لعل أبرزها توقيع اربكان (بصفته رئيسا للوزراء)، على اتفاقية الغاز الطبيعي مع ايران رغم المعارضة الشديدة للإدارة الأميركية لهذه الاتفاقية، بالإضافة الى أن نسبة الدخل القومي ارتفعت الى 7 بالمائة الأمر الذي انعكس ايجابيا على رواتب القطاع الحكومي.

وكان تأسيس أربكانلمجموعة الدول الاسلامية الثمانية (D8) ، خطوة عملية نحو مشروع السوق الاسلامية المشتركة الذي يتبناه حزبه، لكن برغم هذه النجاحات كانت بعض الاخفاقات، واضحة خاصة في السياسة الخارجية التي انتهجها أربكان منها، البدء في زياراته الرسمية بإيران، ليبيا، نيجيريا،أندونيسيا، وباكستان، والتي أزعجت مراكز النفوذ داخل تركيا، ناهيك عن عدد من العواصم الغربية وواشنطن بشكل خاص، بالإضافة الى أن ثقة أربكان المبالغ فيها في الديمقراطية ودولة القانون فقد، كان يطمئن نفسه بأن سنده الحقيقي هو الشعب الذي انتخبه، في حين أن آليات اتخاذ القرار في تركيا مختلفة تماما، وذات خصوصية فريدة من نوعها في العالم، وهو ما يعني أن القرار لا يمكن أن يكون بيد أية حكومة ذات أغلبية في أنقرة (والأمر نراه

بوضوح اليوم مع حكومة حزب العدالة والتنمية)، لذلك لم ينجح أربكان في تحقيق توازن بين حكومته وبقية مراكز النفوذ في الدولة، بل كان هناك أزمة ثقة حقيقية بين الطرفين، الأمر الذي أتاح لمراكز النفوذ العلمانية بأن تستثمر وجود حكومة أربكان لتشن حملة واسعة النطاق على التيار الاسلامي ومكتسباته،ففي عام 1997 كان عدد طلاب معاهد الأئمة والخطباء يزيد عن 512 الف طالب، وبسبب حملة التضييق على التعليم الديني تناقص عدد الطلاب عام 2000 الى 92 ألف طالب، بالإضافةالى تناقص عدد مدر سي المواد الدينية الى 12 ألفا بعدما كان عددهم يزيد عن 19 ألف مدرس عام 1997، وشملت حملات التضييق العديد من المؤسسات الأخرى والبلديات ووسائل الاعلام وأشير هنا الى أنه تم في تلك الفترة اغلاق 14 محطة اذاعية، من مجموع 150 محطة و19 محطة تلفزيونية من مجموع 51 محطة تلفزيونية.

المرحلة الخامسة من 3 نوفمبر 2002 الى غاية الوقت الحالي:

و هي مرحلة حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة "رجب طيب أردوغان"، ويتضح ذلك في الجدل القائم في تركيا حول اسلامية هذا الحزب، فقادته يعرفون أنفسهم بأنهم حزب محافظ ديمقراطي أو (المحافظين الديمقراطيين)، وهو حزب مشكل من ثلاث تيارات رئيسية: التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الاسلامي المنشق عن حركة أربكان، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية، أما التيار الثالث فهو التيار العلماني اللبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة، وما يجمع هذه التيارات الثلاثة هو الرفض الغير المعلن لقدسية الأيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، ويتوضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الاصلاح السياسي، والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها الى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات، وعدم التراجع عن مشروع تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي الذي يعتبره حزب العدالة والتنمية الحاكم اليوم صمام الأمان لإصلاحاته السياسية الهادفة،بالاضافة الى لتقليص هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي[1].

[1] محمد العادل، **الحركة الاسلامية في تركيا 1950-2009**،مأخوذة من الموقع الالكتروني لمؤسسة الأبرار الاسلامية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 07-04-2016
http://www.abraronline.net/ar/index

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي التركي

تشير البيئة الداخلية لصنع القرار إلى الأوضاع الداخلية ،من أبنية اجتماعية ،وأنساق ثقافية و قيمية ، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ،و وسائلالإعلام.....الخ والأيديولوجية المتبعة في النظام السياسي اضافة الى العلاقة السائدة بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية في الدولة، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في تحديد ملامح وطبيعة النظام السياسي التركي.

أولا- العلاقة بين المؤسسات السياسية في تركيا

صنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام برلماني نظرا لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء، لكن دارسي أنظمة الحكم يحتارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية، وخصوصا بعد قرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط، فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظرا لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003حتى الآن، بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام 1982والمعمول به حالياً، ونظرا لتوجه حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى طرح تعديلات جديدة مستقبلا، فإن دراستنا في هذا الجانب ستقتصر، وعلى نحو موجز، كل ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث،[1] التي من خلالها يتم معرفة نوع النظام السياسي التركيي.

1- السلطة التشريعية

تتألف من الجمعية الوطنية " البرلمان "وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور ،وهي صلاحية لا تفوض ، وتتألف السلطة التشريعية من 550 عضوا، ينتخبون كل أربع سنوات .وذلك بعد التعديل الدستوري في عام2007م ، ويحق للمجلس إصدار قرار بأجراء انتخابات مبكرة ،أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتحديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ،ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة اذا قرر رئيسا لجمهورية ذلك وفقا للشروط المبينة في الدستور ،كما لا يجوز اجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شغور في

[1] جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركياوالعلاقات التركية العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998)، ص.15.

أعضاء المجلس ، وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية و كقاعدة لايجوز اجراء الانتخابات التكميلية ، إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة[1].

2- السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية يعتبرأعلى منصب في الدولة،اذ يمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، يتم حاليا انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام بعدما كان يصوت عليه من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات، يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط،علما أنه يجب أن يتخلى عن عضوية الحزب عند توليه السلطة[2]، وذلك حسب التعديل الدستوري 2007، فقد أدى هذا التعديل إلى إضفاء مزيد من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة، نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك.

وبحسب دستور عام 1982،يعد رئيس الجمهورية مسؤو لا عن ضمان تطبيق الدستور، واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، و يحق لرئيس الجمهورية ترأس جلسات مجلس الوزراء، اذ أنه يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، وهو من يعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ.

كما أنه يصدر قرارات لها قوة القانون بما يتماشى و قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة، فضلا عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات، حيث يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (104) من دستور 1982، قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و25 % من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة.

---

[1] علي حسين باكير،**تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجو سياسية و الجيو استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي** (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1،2009)،ص.28.

[2] علي حسين باكير، المكان نفسه، ص.31.

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيت تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها،ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي، أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

وهنا نشير الى أن، هذه الصلاحيات المتنوعة لا يمكن اعتبارها صلاحيات شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان)، فرضت على الرئيس نوعا من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان، ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان.

مجلس الوزراء: وهو مركز السلطة التنفيذية ،على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني ،ويتمتع ينهمن قبل رئيس الجمهورية ، وغالب اما يكون من الأغلبية البرلمانية ، ويقوم رئيس الوزراء بتعيين وزرائه من بين النواب ،أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب ،ويعرض هم على رئيس الجمهوريةكي يتم تعينهم ، ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراحات رئيس الوزراء.

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية و الخارجية ،وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات ،و تطبيق القوانين ، واقتراحات مشروع القوانين كما يقوم بإصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان ، دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات كما يتولى مجلس الوزراء رئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ ، أو الأحكام العرفية بسلطة إصدارهذهالقرارات، كما له اختصاص في مجال الأمن القومي ،واعداد القوات المسلحةللدفا ع ، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.[1]

3- السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة، وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي، يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقا لمبادئ

[1] عبد العزيز محمد عوض ، **"ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا "**مجلة شؤون الشرق الأوسط ،جمهورية مصر العربية ،العدد. 12- 11 جانفي،أفريل)2007)،ص.49.

استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم، حيث يعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقا لقناعتهم الشخصية، واستنادا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني، اذ يجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير، أوتأخير تطبيق هذه الأحكاموبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعا لذلك، انقسم النظام القضائي إلى: القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص، وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية،محكمة الاستئناف العليا، محكمة الاستئناف العسكرية العليا، المحكمة العسكرية الإدارية العليا، محكمة النزاعات القضائية.[1]

أ-مجلس الأمن القومي

تأسس مجلس الأمن القومي التركي عقب انقلاب عام 1960، وسيطرة العسكر على مقاليد الحكم في البلاد، أتى تأسيس المجلس في ذلك الوقت ليضمن سيطرة قادة القوات المسلحة التركية، على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية وليبقى النفوذ الأساسي بيد قادة القوات المسلحة، الذين يشكلون مجلس الأمن القومي ويديرون البلاد من خلاله.

استمرت الصبغة العسكرية على مجلس الأمن القومي التركي لأكثر من ثلاثة عقود، ففي عام 2003 أقر البرلمان التركي مجموعة من التعديلات الدستورية، تتعلق بصلاحيات وتشكيلة مجلس الأمن القومي، التي هدفت للحد من دور الجيش، من خلال إصلاح مجلس الأمن القومي، وقد وصفت هذه التعديلات الدستورية في صحيفة "الفايننشال تايمز" بأنها ليست سوى "ثورة هادئة" على نفوذ قادة الجيش في الجمهورية التركية.

أسهمت التعديلات الدستورية في إصلاح المجلس،ليصبح جهازا استشاريا بغالبية مدنية، ولم يعد للمجلس سلطات تنفيذية على بعض أجهزة الدولة، كالإعلام والاتصالات، فقد اقتصرت مهمته على تقديم توصيات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، حيث يضم هذا الأخير في عضويته كلا من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، رئيس الأركان، قائد القوات البرية، قائد القوات البحرية، قائد

[1] **البنية القانونية والسياسية**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لوكالة النهوض ودعم الاستثمار التركي، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 15-04-2016 http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/LegalAndPoliticalStructure.aspx

القوات الجوية، قائد الدرك (الجندرما) حسب تعديل 3 أكتوبر 2001، ومنذ عام 2004 تعاقب على سكرتاريا المجلس أربعة مدنيين، ويشغل حاليا"معمر تركر" هذا المنصب منذ عام 2012.

ورغم التعديلات الدستورية على صلاحيات وتشكيلة المجلس عام 2003، بقي مجلس الأمن القومي التركي المكان الذي ترسم فيه السياسة العامة للبلاد، وبالتحديد سياسة الأمن القومي التركي طويلة ومتوسطة المدى، وتظهر هذه السياسة مستندا أو ملفا فائق السرية يعرف بـ (الكتاب الأحمر)، يحدث مرة أو مرتين كل عشر سنوات.[1]

ب- المحكمة الدستورية:

تعتبر أعلى هيئة قضائية في الدولة ،تتكون من11 عضوا أصليا و4 أعضاء احتياطين، من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية وتطويرها ،والتحقق شكلا و مضمونا من مدى دستورية القوانين و القرارات ذات الصفة القانونية و النظام الداخلي للبرلمان، يحقلها مقاضاة رئيسا لجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ،ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ، و وكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة صلاحياتهم ،كما تبنت المحكمة الدستورية في دعاوي حل الأحزاب السياسية.[2]

ثانيا-النظام الحزبي (الأحادية الحزبية-التعددية الحزبية)

1- الأحادية الحزبية 1923-1960

نشأت الجمهورية في عام 1923، لتعبر عن ميلاد الأمة التركية على الأساس القومي،كان النظام السياسي الذي ورثته الجمهورية التركية متعدد، وتابعا لشخص "مصطفى كمال أتاتورك" في آن واحد، فالحزب الشيوعي الذي قتل قادته عام 1921 على يدي "يحي كابتن"و هو احد المقربين جدا من "مصطفى كمال أتاتورك"، لقد غدا حزب الشعب الجمهوري الذي يعد هو الحزب الأوحد والقائدحزب "مصطفى كمال اتاتورك"، هو الحزب الوحيد الذي يتزعم الحياة السياسية في البلاد،[3] ولقد لخص أتاتورك نفسه المبادئ التي

---

[1] منذر الطائي، **مجلس الأمن القومي التركي**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لتركيا بوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 16-04-2016 http://www.turkey-post.net/p-122595

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص.30.

[3] الزين مصطفى،**أتاتورك وحلفائه**(بيروت: دار الكلمة للنشر، 1982)، ص.55.

سيسير عليها بالشعار الذي وضعه لحزبه "حزب الشعب الجمهوري"، والذي يتمثل بصورة شمس ينبعث منها ستة أشعة، ترمز الى المبادئ الثابتة والدائمة للحكم وهذه المبادئ هي:

أ- النظام الجمهوري: هو النظام النهائي لتركيا، اذ لا عودة الى حكم السلطنة و الخلافة؛

ب- القومية والوطنية: وتعني أن الشعب التركي يشمل أمة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متينة، كذلك تعني أن المواطنة التركية هي لكل تركي يعيش على الأراضي التركية دون الاعتماد على الدين،أو العنصر.

ج- العلمانية: وتعني أن أمور الدين في تركيا منفصلة عن أمور الدولة، وبالتالي فغير مسموح لرجال الدين بالتدخل في شؤون الحكم.

د- الشعبية: أي أن النظام الجمهوري العلماني في تركيا، هو نظام شعبي يقوم على التمثيل النيابي الديمقراطي بمفهومه الأوروبي "حكم الشعب من الشعب وللشعب"، وكذلك يعني هذا المبدأ أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون.

هـ- مبدأ تدخل الدولة: و يعني أن النظام الاقتصادي للدولة هو نظام المراقبة العامة، وهذا يعني أيضا أن للدولة الحق في مراقبة نشاطات القطاع الخاص، والتدخل بالقوة اذا لزم الامر لوقف هذه النشاطات المضرة بالمصلحة العامة.

و- الثورية: يعني أن للنظام طبيعة ثورية، أي أن هذا النظام يجب أن يكون نظام متطورا باستمرار تبعا لتطور مشاكل الحياة، حتى يتم القضاء نهائيا على الجهل والتخلف.

وفي عامي 1923 و 1924، تحولت المجموعتان البرلمانيتان "مجموعة الحزب القائد" و "مجموعة الاوساط الشعبية" اللتان برزتا على الساحة البرلمانية التركية الى حزبين سياسيين هما:

1- حزب الشعب: الذي بات يسمى "حزب الشعب الجمهوري"،حيث تأسس في 11 سبتمبر 1923 بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك".

2- الحزب التقدمي الجمهوري: الذي تأسس في 18 نوفمبر 1924 الى جوان 1925، بقيادة كاظم قرة بكر.[1]

كان حزب الشعب يقدم نفسه على أنه اكثر دولاتية وقومية وثورية، وكان حزب التقدم الجمهوري يعطي صورة حزب ليبيرالي ومعتدل، يعتبر اقرار قانون "استعادة النظام" والذي شرع كرد فعل على ثورة شيخ سعيد الكردية و أعيد تفاعل وثيقة الاستقلال في 4 مارس 1925، التي كانت قد أصدرت ابان الحرب مئات الأحكام من بينها: تكميم الصحافة، وحكم عشرات الصحفيين بعقوبات صارمة وشديدة بالسجن، كما تم حظر "حزب التقدم الجمهوري"، وحكم على قادته بالتعاون مع المتمردين، بعد عام من ذلك قامت محاولة الانقلاب على "مطفى كمال أتاتورك في أزمير 15 جوان 1926، وجد فيها فرصة جديدة لتعزيز سلطته وفرض تفرد حزبه، حيث أقصى بعض الاتحاديين حتى الذين لم يكن لديهم صلة بالانقلاب لكنهم كانوا يرفضون الاقتناع بالكمالية،ألقى أتاتورك بين 10و15أكتوبر 1927 خطابه الشهير الذي كشف من خلاله عن حكم بلا محاكمة ضد معارضيه ومساعديه، مما أدى الى التفرد التام والكامل لأتاتورك بكل السلطة، هذا أدى الى اعادة كتابة تاريخ تركيا من جديد، وترسيخ نظام الحزب الواحد، ليكون رهن شخصيته وتوجهاته القومية والعلمانية القائمة،على بعث الأمة التركية باعتباره المؤسس والأب .[2]

حاول أتاتورك بعد ذلك اطلاق تجربة للتعددية الحزبية في1930، انصياعا لانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تسببت بإفقار البلاد، لكن هذه التجربة باءت بالفشل، بسبب تقبل الشعب "الحزب الليبيرالي" الذي دعاأتاتورك الى تشكيله من قبل الشارع التركي، واعتباره المنقذ والمخلص وهذا ما كان لا يريده أتاتورك، حيث أراد تعددية مزيفة، لكنه أدرك بعد هذه التجربة مدى رفض الكمالية في وسط المجتمع التركي.

جاء دستور 1937 ليعلن عن الانتقال من، نظام الحزب الواحد الى نظام حزب الدولة، حيث امتزج النظامين من ذلك الحين على كافة الأصعدة،أخيرا ترسخت بشكل كبير عبادة شخصية كمال أتاتورك "أب

[1] الجواهري عماد، **المبادئ الأتاتوركية و العمل الحزبي في تركيا** (دون تاريخ ومكان الطبع)، ص.77.
[2] فتحي رضوان، **مصطفي كمال أتاتورك**(بيروت: 1983)، ص. 28.

الأتراك"، حيث كانت التسمية مطابقة للصورة التي يمتلكها "مصطفى كمال أتاتورك" نفسه وتنص على: "وحدة قائد المجتمع البشري جدير بأن يقدس". [1]

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئاسة الدولة "عصمت إينونو"، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن إينونو يحمل رتبة جنرال، إلا أن قيادة الجيش أصبحت من نصيب الماريشال"فوزي شاقماق"، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد، استمرت سلطة الجيش المطلقة حتى إحالة الماريشال"فوزي شاقماق" عام 1944 إلى التقاعد، ومع تقاعد شاقماق بدأت تتبلور معالم تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل سيطرة الحزب الواحد.

وفي عام 1945،أقر الرئيس "عصمت إينونو"بضرورة وجود حزب سياسي معارض، بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم، "جلال بايار"، "عدنان مندريس"، "فؤاد كوبرولو"، "رفيق كوارلتان"، الذين أسسوا مع بداية عام 1946 الحزب الديمقراطي،وتم رسميا اعلانه في 8 جانفي 1946، اذ يعد تأسيسهتحولا كبيرا في مسيرة الحياة السياسية التركية،فقد استقطب أعدادا متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير، وفاز الحزب الديمقراطي بـ61 نائبا في انتخابات عام 1946، ومن ثم انضم إليه 47 نائبا من نواب حزب الشعب الجمهوري، ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية.

كان الحدث الأبرز كان عام 1950، وهذا ما يمكن ملاحظته من نتائج الانتخابات العامة التي جرت في تركيا في 14 ماي 1950،إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزا ساحقا وحصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعدا، وينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد،فقد مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح "جلال بايار" رئيسا للجمهورية ويكلف "عدنان مندريس" بتأليف حكومة جديدة، ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة

[1] العبيدي حسن، **التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960**، مرجع سابق، ص.206.

في البلاد، بدأت تعود الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسيةو بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة، مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتجذره في المجتمع التركي.

شكل وصول حزب المعارضة للحكم في تر كيا صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة بالحزب الجمهوري، ومع تزايد هجوم رئيس الوزراء "عدنان مندريس"، على تلك النخب والقيادات وما تمثله من توجهات فكرية وارتباطات مصلحية، تحرك قادة الجيش ليضعوا حدا لعشر سنوات من الديموقراطية التركية، في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950، وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في ادارة البلاد

كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية، اقتصادية، واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب 27 ايار 1960.[1]

2- التعددية الحزبية في تركيا 1961-1990

تعد التعددية الحزبية واحدة من المبادئ الدستورية الهامة، التي تقوم عليها الديمقراطية بل أحد أبرز الآليات السياسية لتحقيق الديمقراطية، عن طريق ضمان عدم الاستبداد بمنع احتكار السلطة من أية جهة، وضمان اشراك الجماهير في الحكم، عن طريق منحها حرية اختيار ممثليها مع احترام هذا الاختيار، لذلك فعلاقة التعددية الحزبية بالديمقراطية هي علاقة وطيدة، جعلت الفقه يكاد يجمع على ألا ديمقراطية بدون أحزاب.

حيث تعد التعددية السياسية، بمفاهيمها الدينية والقومية والاجتماعية والسياسية والثقافية من أهم خصائص الدول الكبرى، لا سيما تلك الدول التي تتمتع بعمق حضاريكالدولة التركية،حيث تجلت هته الأخيرة على شكل صراع بين العلمانية والاسلام، قبل أن تنتقل في مرحلة حكمه الى صراع بين الحزب والقوى الاجتماعية والسياسية المعارضة، على شكل صراع عل السلطة، الهوية والدستور بحثا على النموذج المثالي، حيث برزت ظاهرة التعددية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، اذ تميزت هته المرحلة بصراع الأحزاب، وكان ذلك في عام 1946،فانتقل النقاش والجدل من السياسة والديمقراطية، إلي الدين والعلمانيةفازدياد الحرية السياسية وتطورها أدى إلى إعادة تناول العلمانية وتوجهاتها،وبإيجاز كان هناك ثلاث قيادات متصارعة آنذاك و هي:

[1] بو عزي ابراهيم، **"الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة"**، مجلة المجتمع(الكويتية)، العدد. 1761، (2008)، ص.55.

المحافظون:ويرون في الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحي في الفرد والمجتمع،ويعد ذلك نظاما تربويا لا يمكن إغفاله .

المعتدلون:وهم إلي جانب ميلهم نحو المحافظين يعتبرون أن الدين من الحقوق الشخصية لكل فرد،أي أنه حق من حقوق الإنسان طالما أن الحرية الدينية مكفولة،أما التيار الثالث وهو العلماني:كان معارضا للدين أيا كانت الدوافع والغايات.[1]

ومن ثم فإن، الأحزاب السياسية التي تشكلت في فترة التعددية الحزبية لم تكن أحزابا سياسية إسلامية بالشكل الصحيح، وذلك من خلال مؤسسو اهته الأحزاب، لم تكن لديهم أيديولوجية إسلامية واضحة تمكنهم من صياغة مشروع نهضوي إسلامي آنذاك، ناهيك على واقع الدولة التركية الذي قضى على الإسلام كسلاح سياسي،وتمكن من إسكات جميع الأصوات المعارضة[2].

شهدت تركيا في فترة 1960 انقلاب عسكري،أعاد عقارب الحياة السياسية في تركيا الى الوراء منها الانشقاق الحزبي وحالة الفوضى، وإعادة وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد[3]. وقد وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب، الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي، وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي، وإعدام رئيس الوزراء "عدنان مندريس" واثنين من وزرائه، إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية "جلال بايار" ورئيس البرلمان "رفيق كورالتان" وعدد من الوزراء والنواب، كما تم إصدار دستو ر جديد عام 1961، أصبحت فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، كما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا، التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعد الأداة الأساسية للحكم في تلك المرحلة.

---

[1] الصفصافي أحمد المرسي، **الدين والسياسة في تركيا المعاصرة**(مذكرة ماجيستير،كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1987)، ص.206.

[2] طارق عبد الجليل، **الحركات الاسلامية في تركيا**(القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001)، ص.61.

[3] أحمد شاكر العلام، **التعددية الحزبية في تركيا**،مأخوذ منالموقع الالكتروني لجمهورية العراق،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 17-04-2016 http://www.iraqipresidency.net

بعد الانقلاب، عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوزه عام 1961 بـ 173 مقعدا من مقاعد البرلمان، وحزب العدالة (الذي حل مكان الحزب الديمقراطي) بـ 158 مقعدا وتكليف "عصمت إينونو" برئاسة الحكومة والجنرال "جمال جورسيل" (زعيم الانقلاب) برئاسة الجمهورية.

عاد حزب العدالة ليتصدر الحياة السياسية في انتخابات عام 1965، بعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الاستقرار في المرحلة السابقة، وحصد 53% من مقاعد البرلمان، ليكلف رئيس الحزب "سليمان ديميريل" برئاسة الحكومة التي شكلها من نواب حزبه.

استمرت في هذه المرحلة، مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتصاعد الحركات اليسارية والقومية، وفشل الحكومة في تحقيق النمو والاستقرار نتيجة تصاعد المظاهرات الطلابية، فوجهت قيادة الجيش في مارس1971،إنذارا لرئيس الوزراء "سليمان ديميريل" بأنه سيمارس حقه الدستوري في تسلم مقاليد الحكم، في حالة ما اذا استمرت حالة الفوضى، فقدم ديميريل استقالته ليشكل عضو الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري نهاية أربع الحكومة الجديدة.

تصاعدت في المرحلة الممتدة من 1971و1980 مظاهر عدم الاستقرار من جديد، وتشكلت حكومات متعددة سقطت سريعا أمام امتحان سيطرة الجيش، وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد، وفي هذه المرحلة تشكل الحزب الإسلامي الأساسي حزب النظام الوطني، ومن ثم حزب السلامة الوطني بزعامة "نجم الدين أربكان"، ودخل الحكومة الائتلافية مع "بولنت أجاويد" عام 1973.[1]

كما تميزت هذه المرحلة، بعدم قدرة أي من الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة) على تشكيل حكومة أغلبية، كما أنهما لم يكونا قادرين أو مستعدين للتعاون في حكومة ائتلافية، مما شل الحكومات التي تشكلت في هذه المرحلة وبقيت عرضة للإقالة أو الاستقالة، وبدأت بين عامي 1979و1980 موجة عنف واغتيالات، أسفرت عن اغتيال عدد من قيادات الأحزاب السياسية، وتصاعد العنف السياسي، وانهارت قيمة العملة بالاضافة الى ارتفاع الأسعار، وأصبح الاقتصاد التركي في مهب الريح، الأمر الذي مهد لتدخل الجيش من جديد عام 1980.

[1] مركز سوريا للدراسات والأبحاث، **النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم-المؤسسات)**،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 17-04-2016 http://www.syriasc.net

قاد "كنعان إيفرين" رئيس الأركان التركي انقلابا عسكريا في 12 سبتمبر 1980، بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا، وبذلك ترسخت سيطرة الجيش من جديد على مناحي الحياة السياسية في جميع أنحاء البلاد، إذ تم حل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب ومن ثم حلها، وحل النقابات اليسارية واليمينية القومية، والقبض على قادة الأحزاب السياسية، فرض الأحكام العرفية، ومنع المواطنون من مغادرة تركيا، كما تمت إقالة العمد وأعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد، فهدف الانقلاب كان إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي، الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال "كنعان إيفرين".

بدأت عملية وضع دستور جديد عام 1982، من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، خرج الدستور الجديد للنور بعد استفتاء شعبي في نوفمبر 1982، وتضمن 193 مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية حددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، فترسخت قبضة السلطة التنفيذية، وزادت سلطات رئيس الجمهورية "كنعان إيفرين" ومجلس الأمن القومي، إذ تم تقييد حرية التعبير والتنظيم بالمصلحة القومية، والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري.

استمر الحكم العسكري، ووقف نشاط الأحزاب السياسية حتى ماي عام 1983، تاريخ تأسيس أول حزب سياسي بعد الانقلاب، وهو حزب الديمقراطية القومية بزعامة الجنرال المتقاعد "تورغتسونالب"، ومن ثم حزب تركيا الكبيرة بزعامة "سليمان ديميرل"، وحزب الوطن الأم "بزعامة تورغتأوزال"، وفي نوفمبر عام 1983، جرت الانتخابات النيابية،حيث فاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد النيابية وتم تكليف "تورغتأوزال" برئاسة الحكومة، استمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى عام 1989، عندما انتخب مجلس الشعب التركي "تورغتأوزال" رئيسا للجمهورية، مما أدى لانقسام حزب الوطن الأم بين جناحين الأول إسلامي محافظ، والثاني ليبرالي علماني بزعامة "مسعود يلماز"، ففي انتخابات عام 1991 حصل حزب الطريق القويم بزعامة "سليمان ديميرل"،على المرتبة الأولى في الانتخابات و تشكلت حكومة ائتلافية بين حزبي الطريق القويم وحزب الشعب التركي. [1]

[1] رضا هلال، **تركيا من اتاتورك الى أربكان**، مرجع سابق، ص.147.

لقد أخذ نجم الأحزاب الاسلامية،بالظهور تدريجيا على الساحة السياسية التركية منذ العقد الأخير من القرن الماضي، الأمر الذي أضعف الحكومة التركية فعملت على حل حزب الرفاه الفائز في الانتخابات عام 1995، من قبل الحكومة الدستورية، الا أن هذا لم يثني الأحزاب الاسلامية عن العمل بجد وفق استراتيجية سياسية تستفز صدر الناخب التركي، ففي انتخابات عام 1999 فاز حزب الفضيلة الاسلامي في الانتخابات، وضاقت الحكومة ذرعاأيضا كعادتها فتقدمت بطلب للمحكمة الدستورية لإغلاق الحزب، وذلك لتعارض مبادئه مع دستور الدولة العلمانية، الا أن الناخبين رغبة بالحزب صوتوا لغيره حتى لا يتعرض لإغلاق، وبقيت الصورة الانتخابية تتكرر وبشكل مستمر، وكل النتائج الانتخابية كانت تسجل بصورة ملحوظة تقدم الأحزاب الاسلامية على غيرها، حتى تسلم في نهاية المطاف حزب العدالة والتنمية الدفة السياسية في البلاد،وأخذ يطبق سياستيه القائمة على أيديولوجية عقائدية دينية، ولكن بخطوات محسوبة حتى لا يثير قلق العلمانيين.

نستنتج مما سبق أن، الدولة التركية الحديثة قامت بإدخال عدة تعديلات على الدستور، حيث جعلت العلمانية الأساس في السلوك السياسي الداخلي التركي، وتجسدت هذه الحقيقة في جميع الدساتير، وعلى الرغم من هذا، فان النشاط الاسلامي لم يتوقف على العمل خاصة بعد فوز "عدنان مندريس" في الانتخابات 14 مارس عام 1951، هذا ما أدى الى ازدياد النشاط الاسلامي في الأوساط التركية، في عقد السبعينات من القرن الماضي، مثل نشوء حزب السلامة الوطني، واشتراكه في الحكومة الائتلافية عام 1973، وقد تم استنتاج جملة من النقاط أهمها:

- تجذر الاسلام لدى الأتراك الأوائل.

- ان الافكار الغربية وخاصة ما جاء به مؤسس تركيا الحديثة والمتمثلة في العلمانية، ما هي إلا دخيلة على الشعب التركي.

- الأحزاب السياسية التركية تميل في الظاهر للعلمانية، لكونها تخشى ردة فعل الجيش الذي اعتبر مفسهحامي العلمانية.

ساعدت الظروف الدولية على فتح الطريق أمام الأحزاب الاسلامية، لكون تركيا أخذت بمبدأ الديمقراطية،فما كان لها إلاأن تخفف القيود على الأحزاب الاسلامية،لأنها تخشى من منظمات حقوق الانسان والمنظمات الأخرى حتى لا يتم وصفها بالدولة الدكتاتورية القمعية.[1]

و كخلاصة لما سبق، يمثل دور الاسلام في الحياة السياسية التركية أهمية كبيرة، حيثأخذ يتبلور بوضوح و تجسد ذلك من خلال الانتقال من الأحادية الى التعددية الحزبية في تركيا، فلو بقي الأمر محصورا في الحزب الواحد لما كان للأحزاب ذات التوجه الاسلامي موضع قدم على الساحة السياسية، فالحقيقة أن النخبة السياسية القيادية في تركيا مفادها أن، الأحزاب الاسلامية كغيرها من الأحزاب يحظر عليها العمل على الساحة التركية.

خاتمة الفصل:

وكخلاصة لما جاء في هذا الفصل، أن الدولة العثمانية شهدت فترة من التراجع والانحطاط على الصعيد السياسي والاقتصادي، من خلال مرورها بجملة من الظروف أدت الى نهاية الخلافة العثمانية، وقد ساهمت هذه الأخيرة في اقامة الدولة التركية، كما تم التطرق الى مقومات النظام السياسي التركي من الدين، القومية، و التنوع، المتضمنالأبعاد العلمانية لمسيرة الدولة من خلال البعد القومي والبعد التغريبي، فبدأ الحديث عن القومية التركية، وهي تعني الأيديولوجية السياسية التي تعزز وتمجد الشعب التركي، و تهدف الى جمع شمل الأتراك في أنحاء العالم لتكوين أمة عظيمة تتبوأ مكانها بين أمم العالم، وما هي أبرز الأسباب وأهم العوامل التي أدت الى بروزها ونشأتها مشكلة بذلك الفكر القومي التركي، وصولا الى البعد التغريبي الذي يمثل اقتباس النهج العقائدي الغربي و تطبيقه في تركيا، و هذا هو النموذج العلماني الذي يتجه بالبحث في تطور العلاقة بين الدولة والدين، من خلال جذور العلمانية التركية مرورا بمظاهرها ومبادئها الى غاية مؤسساتها الفاعلة، وبعد التطرق الى كل هذا يأتي الحديث عن الأبعاد الاسلامية لمسيرة الدولة التركية، والذي يضم أبعاد صراع الاسلام والعلمانية في تركيا،عن طريقإبراز أهمية الصراع بين الفكر الاسلامي والفكر العلماني،فبالإضافة الى كلهته الأبعاد، هناك أيضا أبعاد التنوع في العمل الاسلامي، التي تتحدث على قوة الاسلام وتجذره داخل وجدان الشعب التركي، بسببالموروث التاريخي الاسلامي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد عالج هذا الفصل طبيعة النظام السياسي

[1] النعيمي أحمد، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**(بغداد: 1989)، ص.56.

التركي، من خلال العلاقة بين مؤسساته الحكومية وما تتمتع به من صلاحيات متمثلة في السلطات الثلاث: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، اضافة الى مجلس الأمن القومي التركي، وصولا الى النظام الحزبي الذي يشمل الأحادية الحزبية، من خلال سيطرة حزب الشعب الجمهوري، اذ يعد هو الحزب الوحيد الذي يتزعم الحياة السياسية في البلاد بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك"، ونظرا للأحداث التي شهدتها الحكومة التركية من انقلابات وتعديلات دستورية أدت بالنظام التركي للانتقال من الأحادية الى التعددية الحزبية .

الفصل الثالث

دور حزب العدالة والتنمية في السياسية التركية

مع بداية الألفية الثلاثة، وفي ظل التطورات والتحولات الجوهرية التي طرأت على الداخل التركي في العقد الأخير، حيث اصبحت تركيا عاجزة عن تفسير الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء اضافة الى تتدخل الجيش في الحياة السياسية والوقوف في وجه كل التغيرات، واعادة الأمور الى نصبها من جديد، كل هته المعطيات أدت الى تأسيس الجمهورية الثلاثة في تركيا، والتي اصطلحت على مصطلح "العثمانية الجديدة" حيث انتقدت افكار الاتاتوركية، وأعلنت على إفلاس مبادئ العلمانية، ممهدا بذلك الطريق إلى انشاء افكار الاسلامين الجدد والتي توجت بنموذجها الحالي "حزب العدالة والتنمية "، حيث استطاع هذا الاخير، أن يطرح نفسه في ظروف تتطلب مثل هذا التوجه في تركيا، ليكون بمثابة حلقة وصل وتوازن بين واقع تركيا الإسلامي وواجهتها العلمانية، وكان هذا واضحا من خلال توجهات هذا الحزب الذي ضم مختلف أطياف السياسة التركية، حيث ركزت هته الدراسة على اربع مباحث، تأتي في مقدمتها الظروف العامة قبل ولادة الحزب وما صاحبت هذه الأخيرة من تأثيرات وتغيرات التي كانت دافعا مؤثرا في تأسيسه، لاسيما دائرة الصراع المستديم بين القوى العلمانية والإسلامية، مما جعل هذا الحزب يقوم على أسس وأهداف ذات طابع خاص ،هذا ما سهل له عملية الوصول إلى السلطة من خلال فوزه في عدة انتخابات، الأمر الذي أدى بالحزب الى صياغة جملة من الإصلاحات التي مست جميع الجوانب وعلى الصاعدين الداخلي والخارجي على حد سواء.

المبحث الأول: هوية حزب العدالة والتنمية

يعتبر حزب العدالة والتنمية الحزب الذي قفز الى الساحة التركية، متقدما على كل الأحزاب التقليدية، وذلك من خلال سلسلة متتالية من الانقلابات التي عاشتها الحياة السياسية التركية، فهو ليس حزب وليد الساعة وإنما تعود جذوره إلى حزب الرفاه المنحل، فقد شارك في تأسيسه مجموعة واسعة من السياسيين، ومن مختلف الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي أدى الى تطوره وانتشاره على نطاق واسع بزعامة مؤسسه "رجب الطيب أردوغان"، من خلال جملة من الأهداف التي تنص على تحقيق السيادة والحفاظ على وحدة الدولة التركية، بالإضافة الى القضاء على المشاكل التي تواجه البلاد.

أولا: **نشأة حزب العدالة والتنمية التركي**

بدأت نواة الانفصال بين المؤسسة الكمالية العلمانية والتيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946، ووصول "عدنان مندريس" و"جلال بايار" لمنصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت في الأعوام اللاحقة أشكال التنظيمات والأحزاب التي تتبنى إلى حدٍ ما بعض المقاربات الإسلامية في الخطاب الجماهيري وبعض الممارسات السياسية الرسمية المحدودة لوقف تصاعد قوة التيارات الإسلامية والالتفاف عليها، لكن هذه المرحلة شهدت حظر معظم الأحزاب التي تبنت الخطاب الإسلامي بوصفه مدخلاً للممارسة السياسية، وكذلك إعادة تشكيل هذه الأحزاب تحت عناوين جديدة [1].ومع أن هذه المرحلة شهدت ممارساتٍ حادة تجاه التيار الإسلامي المستقل عن سيطرة النظام الحاكم (المؤسسة العسكرية)، إلا أنه أسهم في تحذير هذا التيار في اللعبة السياسية التركية بشكلٍ أو بآخر، ويعود الفضل في هذا المجال حسب بعض الباحثين الى الرئيس "تورغت أوزال" فهو أول رئيس تركي يواظب على صلاة الجمعة بشكل علني كما أنه أول رئيس يقوم بتأدية مناسك الحج، إضافة لعددٍ من القرارات المتعلقة بالتعليم الديني[2].

لكن المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي في تركيا هو "نجم الدين أربكان"، الذي قاد منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي عدداً من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر، وتعد تجربة حزب الرفاه هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها "نجم الدين أربكان" وعددٌ من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي يصل إلى السلطة عام 1996، معلنا أهدافا ومبادئ واضحة تنسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتبتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح.

كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية، وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تتويجاً لمسيرة، استمرت على مدى أكثر من 26 عاماً، إذ أسس "نجم الدين أربكان" أول حزب ذو مرجعية

---

[1] Angel Rabasa , Stephen Larrabee ,**The Rise of Political Islam In Turkey** , RAND Corporation, Arlington, 2008, 2008, p .36-42.

[2] رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، مرجع سابق، ص .153.

إسلامية (حزب النظام الوطني) عام 1970، الذي ما لبث أن حظر بعد انقلاب عام 1971 ليؤسس حزب السلامة الوطني الذي شارك في انتخابات عام 1973، ولتبدأ منذ تلك المرحلة مشاركته في بعض الحكومات التي لم يستطع أيٌ من الأحزاب التقليدية تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة، ومن ثم عاد الحظر الذي رافق انقلاب عام 1980 لينهي حزب السلامة الوطني ويحل بدلاً منه حزب الرفاه عام 1983، لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 التي فاز فيها مرشحو الحزب بأكبر نصرٍ في تاريخهم وهو بلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها "رجب طيب أردوغان".ولتستمر إلى تولي "نجم الدين أربكان" رئاسة الحكومة عام 1996.[1]

لم تستمر حكومة أربكان سوى عام واحد، فقد وجد نفسه في صدام مباشر مع المؤسسة العسكرية، إذ عرضت رئاسة أركان الجيش في 28فيفري 1997 على مجلس الأمن القومي مجموعة من الاجراءات يجب على الحكومة أن تطبقها ومنها:

-رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية؛

-منع ارتداء الحجاب؛

-تحريم العمل ضد النظام العلماني الديموقراطي؛

-زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى 8 سنوات مما يعني إلغاء مدارس إمام خطيب؛

-فصل 160 ضابطاً ينتمون للتيار الإسلامي؛

-فصل بعض حكام الولايات الذين ينتمون للتيار الإسلامي؛

ومن ثم ضغط قادة الجيش ليتم استبعاد أربكان من الحكومة، وتتألف حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب الوطن الأم "مسعود يلماز" عام 1997، لم يستطع حزب الرفاه مواجهة نفوذ وقوة المؤسسة العسكرية، وأصبح قادته عرضة للمحاكمات ومنع من العمل السياسي، وحظر نهائيا عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، لكن الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية كان تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001، بجهود شباب حزب الرفاه.[2]

---

[1] حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة: طارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ،2011)، ص .123.

[2] أنجيل راباسا واف وستيفن لارابي، **صعود الاسلام السياسي في تركيا**، ترجمة: ابراهيم عوض (مركز نماء للبحوث والدراسات)، ص .25.

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا، وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه "رجب طيب أردوغان"، حيث وصل الحزب إلى سدة الحكم في تركيا في3 نوفمبر2002 ، عد أن تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه "نجم الدين أربكان"، والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في22 جوان2001.

يطلق على حزب العدالة والتنمية مسمى "الأق بارتي" أي الحزب الأبيض وشعاره "انفتاح على التنوير وانغلاق على العتمة"[1]، وأيضا يطلق عليه البعض لقب "العثمانيين الجدد" وهو ما أقره الحزب من خلال أحد قادته وزير الخارجية "أحم

.2

د داود أوغلو"، حيث قال في 23 نوفمبر 2009 في لقاء مع نواب الحزب: "أن لدينا ميراثا من الدولة العثمانية انهم يقولون أننا العثمانيون الجدد نعم نحن العثمانيون الجدد.[2]

فبعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة في 14 أوت 2001، قدم "رجب طيب أردوغان" الرئيس السابق لبلدية اسطنبول، طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم" **حزب العدالة والتنمية**"، والذي أضحى الحزب رقم 39 في تركيا، حيث اعتبر أردوغان أن حزبه ليس وريثا لأي حزب إسلامي، بقدر ما هو وريث لحزب العدالة الليبيرالي الذي كان زعيمه عدنان مندريس.

ولعل تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية، وعدد من السياسيين الجدد، أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك، فمنهم من جاء عن طريق حزب الفضيلة الإسلامي، كرجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولنت أرينك، ومنهم من جاء من خلال حزب

---

[1] عبد الرحمن عوني السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي،" **العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**"، دراسات إستراتيجية، عدد. 43، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000 ، ص. 152.

[2] سعيدي السعيد، "**سياسات تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، مجلة المفكر، العدد 10.، ص.470.

الوطن الأم المحافظ، مثل "جميل جيجك"، و"عبد القادر أكسو"، ومنهم من الحزب الديمقراطي التركي مثل "حسين سيليك"و "كوكسال توبتان"، وبعض أعضاء أحزاب اليسار الأخرى.

ويتضح من كل هذا، بأن تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين على مختلف ألوانهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والدينية، إنما يدل على حالة الفراغ السياسي القائمة آنذاك، وعدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقا، ولإدراكهم بأن البلاد كانت تتجه نحو الهاوية، ولأن الأوضاع الاقتصادية كانت تسوء يوما بعد يوم، وهو ما دفع بهذه النخبة إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية، دون النظر إلى الأيدولوجيات أو المبادئ السابقة لكل منهما، حيث اتفقوا على عامل مشترك، وهو الخروج من الوضع المتردي في البلاد إلى مجتمع أكثر رفاهية اقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق الديمقراطية وغيرها، دون الإخلال بمبادئ العلمانية، أو الاصطدام مع المؤسسة العسكرية التركية.[1]

ثانيا : **أهداف حزب العدالة و التنمية**

جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 اوت عام 2001، تحت عنوان" العمل من أجل كل تركيا وإستقطاب مختلف شرائح المجتمع "، وإستهل الحزب نشاطه انطلاقا من ضريح أتاتورك في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساسا لنظام الحكم، من خلال أن الوثيقة التي أتى بها حزب العدالة والتنمية أكدت على ذلك، باعتبارها مبدأ صيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية، ومناخا يمكنهم من المجاهرة باعتقاداتهم وهي تسمح كذلك بغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم، حيث اعتبر أحد أفراد الهيأة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي، أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات اللبرالية، ويتضمن جميع شرائح الشعب، وقد لخص أردوغان الذي انتخب بالإجماع رئيسا للحزب، الأهداف التي سيدافع وسيسعى الى تحقيقها حزب العدالة والتنمية[2]:

---

[1] سمير سبيتان، **تركيا في عد الرجب طيب أردوغان** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط2، 2012)،ص.116.

[2] -**جهاد صالح** ،" **تركيا ومسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني موسوعة القتال، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(10 مارس2016)

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec01.doc_cvt.htm

1-أهداف حزب العدالة والتنمية وفق اللوائح الداخلية :

- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن النظام الجمهوري هو أحد أهم مكسب إداري للأمة التركية، وأن السيادة أصبحت في يد الشعب دون قيد أو شرط، ويسلم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة.

- يدافع حزب العدالة والتنمية على الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ عن وطنها ودولتها، ويقبل بقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسالمات العامة الموضحة في المادة الثانية من الدستور التركي، من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة، التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية "مصطفى كمال اتاتورك" بل وحتى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ على قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية؛

-يدرك حزب العدالة والتنمية أن الناس يتمتعون بحقوق مثل: العقائد المختلفة، الفكر، والعرق منذ ولادتهم ويحترمها ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب التفريق، بل على العكس يزيد و يعزز من ثقافتنا؛ [1]

-يعطي حزب العدالة والتنمية، خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، التي تعتبر نهجا ليحي الفرد حياة انسانية؛

-الحفاظ على القيم و الأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي؛

- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي؛

-تأمين الرفاه، والأمن والاستقرار للشعب التركي [2] ؛

-يؤمن حزب العدالة والتنمية بإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي، ويهدف الى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده، ويعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب، ويرى بأن عدم العدالة في توزيع الدخل تعد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها؛

-مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها، بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد؛

-مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع و إقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة ، والقيام بأعمال

---

[1] - طارق عبد الجليل ، **لائحة النظام الاساسي حزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام 2009)**،ص.20.

[2] -حسن ياسر، **تركيا البحث عن المستقبل** (مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب 2006)، ص.196.

الخصخصة لصالح البلاد؛

-.يؤمن حزب العدالة والتنمية، بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي، و بأن العائلات يجب أن تقوم بوظيفية الربط بين الحاضر والمستقبل، لأنها مؤسسة اجتماعية أساسية لا غنى عنها في نقل قيمنا و مشاعرنا و افكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال القادمة .

-يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص، وخاصة الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين وفي مستوى رفاهية مرتفعة، ومرتبطين بوطنهم تركيا التي تنعم بالأمن والسلام، ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريب، وتعليم وتعلم مزود بالوسائل والمعطيات العلمية الحديثة، من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافة المستويات؛

-يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلة القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة، ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، وأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدراة عامة ذات إنتاجية وجودة، و إجراء الرقابة عليها وإدامتها؛

-يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة، وإيمانه بأن القوة تنبع من القانون، وليس العكس بهدف القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب[1]؛

- أكد أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانون الأحزاب السياسية والإنتخابات، بشكل ينسجم مع متطلبات العصر، وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام، فقد عد زعيم الحزب أن العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الإجتماعي، وإلى جانب ذلك أكد "عبدا لله غول" الرجل الثاني في الحزب في مقابلة له مع جريدة ستار في 2001/07/14 قائلا" :أن جميع الأحزاب في تركيا ..هي أحزاب قادة، كلامهم في جميع القضايا نهائي..... ولا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية، أما حزبنا فالأمر مختلف والقرار يتخذه الجميع"؛

[1] - طارق عبد الجليل،مرجع سابق،ص.22.

أما إسلامية هذا الحزب فقادته يعرفون أنفسهم بأنهم حزب محافظ ديمقراطي أو (المحافظين الديمقراطيين)، وهو حزب مشكل من ثلاث: تيارات رئيسية التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي، المنشق عن حركة أربكان، والتيار الثاني: هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية، و التيار الثالث :هو التيار العلماني اللبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة، وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الأيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي[1]، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات اعلى القرار السياسي،وفي ضوء ذلك يعتبر حزب العدالة والتنمية مدرسة جديدة في التفكير والممارسة لدى بعض الإسلاميين الأتراك، وقد أكد ذلك "عبدا لله غول" بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب، وقال: "إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة"[2].

2- أهداف حزب العدالة والتنمية وفق البرنامج : تبنى الحزب مبدأ الديمقراطية والتنمية، النهوض وفق مستوى الحضارة المعاصرة، وتمثلت أهدافه وفق برنامجه الانتخابي على الآتي:

-نشر الوعي القائم على الحقوق، والحريات وسيادة القانون المتعارف عليها دوليا؛

-استئصال المشاكل المستعصية بتعبئة الموارد الانسانية الطبيعية المهملة لما يجعله بلدا منتجا بإستمرار؛

-تخفيض معدل البطالة، والعمل على التوزيع العادل لدخل مما يزيد من مستوى الرفاه؛

-إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدراة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار السياسي؛

[1] -محمد العادل، **قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا**، المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا، تركيا، 16/ 17 جوان 2006،ص. 17.

[2] - **محمد نور الدين" :تركيا ..إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة"**، مجلة المستقبل العربي،العدد.287، (جانفي 2003)، ص.22.

-إتباع سياسات معاصرة رشيدة وعملية، لإفادة الأمة في المجالات الاقتصادية، والسياسة الخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة والزراعة، وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق اهدافه وفق استراتجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ وحددت بالتالي:

أ-جعل الألوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب، لتحديد المرشحين لمقاعد النواب؛

ب-يقوم الحزب بتخصيص جزء كبير، من ميزانيته للأبحاث والتطور العلمي والأفرع الاقليمية للحزب؛

ج-يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في اطار لوائح و برنامج الحزب؛

د-القدرة والاستحقاق هما أساس اختيار المناصب، يعني العمل وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب خاصة اذا تعلق الأمر بتشكيل الحكومة[1]؛

من خلال تطرقنا إلى أهداف حزب العدالة والتنمية، سواء فيما تعلق بالأهداف وفق اللوائح الداخلية أو وفق برنامج الحزب، نلاحظ أن هذا الأخير يؤكد على أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده سيادة القانون والديمقراطية، والتأكيد على سيادة مفهوم دولة القانون بدلا من قانون الدولة.

المبحث الثاني: أيديولوجية حزب العدالة والتنمية

إن حزب العدالة والتنمية، وكغيره من الأحزاب الأخرى ينتهج أيديولوجية تتمثل في الهوية الاسلامية التي تبناها منذ بداية تأسيسه، إذ يشكل الجناح الاسلامي المعتدل، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياسته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، فقد ترك الحزب بصمته عند توليه الحكم عن طريق مشاركته في الانتخابات البرلمانية التي خاضها خلال مسيرته الحزبية، فقد فتحت هذه الأخيرة الأبواب لحزب العدالة والتنمية لكي يهتم بأبرز القضايا الداخلية التي شغلت الرأي العام التركي: كالقضية الكردية والأقليات المسيحية.

[1] -عبد الحميد الغزالي، **الاسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)،ص ص. 27-29.

أولا– عقيدة حزب العدالة والتنمية

طرحت تساؤلات عديدة ولاتزال حول التوجه الفلسفي والأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية التركي، لاسيما فيما تعلق بالخلفية الفكرية التي يمتلكها كل من القائدين البارزين في الحزب رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" ووزير خارجيته "عبد الله غول"[1] .

تنتمي شخصية أردوغان من الناحية المذهبية ينتمي الى الطائفة النقشبندية،[2] يأخذ أفكاره ومبادئه من تعاليم زعيم الطريقة النقشبندية "عزت زاهد كوكتو" الذي كان يعتقد أن التنمية الأخلاقية شرط مسبق للتنمية المادية والإستقرار السياسي، من هذه الاعتبارات الدينية تبنى أردوغان فكرة أن كل الناس متساوون في المجتمع الاسلامي،[3]

يشكل هذا الحزب الجناح الاسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص أن لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب اسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية

---

[1] صلاي عبد الباقي، "**وما المضر ان كان حزب العدالة والتنمية علمانيا؟**"، مأخوذ من موقع معهد الهقار، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ،(12مارس2016)http://www.hoggar.org

[2] اسم شهير في عالم الصوفية، فهي أحد أهم الطرق الرئيسية في العالم الصوفي؛ حيث ترجع أصولها إلى الشيخ «بهاء الدين محمد بن محمد البخاري» المعروف بـ«شاه نقشبند» في بخاري بأوزبكستان، في القرن الرابع عشر الميلادي (1317 – 1389)، تنتشر هذه الطريقة في جميع أنحاء العالم. إلا أن مركزها الأساسي يقع في القارة الآسيوية، فهي منتشرة في بلاد الشام والعراق وتركيا.
أن للطريقة النقشبندية دورا سياسيا واجتماعيا واضحا وكبيرا في معظم المجتمعات التي انتشرت فيها فقد أسهمت جماعة إسكندر باشا في تأسيس حزب النظام الوطني عام 1970، وحزب الإنقاذ الوطني عام 1972، اللذين أشرف على تأسيسهما رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان، كما أن رئيس حزب الفضيلة الذي تأسس بعد حظر حزب الرفاه عام 1997 (رجائي قوطان) له صلة قوية بالطريقة النقشبندية، وقد لعبت النقشبندية دورا كبيرا في توجيه الرأي العام التركي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، حينما استعانت الحكومة بأتباع هذه الطريقة في إقناع الناس بالتصويت على الدستور عام 1982. وتم استغلال النقشبندية سياسيا من قبل الحكومات التركية لتمرير كثير من المخططات السياسية.
ولم يقتصر انضمام أنصار ومريدي النقشبندية على الأحزاب الإسلامية فقط، بل إن أنصارها ينتشرون في مختلف الأحزاب العلمانية، فرئيس الحزب الديمقراطي كورجوت أوزال هو عضو في الطريقة، كما أن الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال كان أحد مريدي زعيم النقشبندية السابق محمد زاهد كوتكو. محمد عبدو حسنين بغداد، هدى جاسم النقشبندية طريقة صوفية تلبس عباءة السياسية، جريدة العرب الدولية، العدد11511،(2010)،مأخوذة من الموقع الالكتروني الشرق الاوسط: تم الاصلاع عليه بتاريخ (20مارس2016 http://archive.aawsat.com/default.asp(

[3] أحمد رسول، "**ايديولوجية حزب العدالة والتنمية واستراتيجية الدولة التركية**"، مجلة ايلاف، العدد .4533، (22افريل2002)، ص.12.

والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياسته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية،[1] وهو الأمر الذي أكده خطاب رئيس الوزراء "أردوغان "في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في 30 سبتمبر 2012، حيث فتح باب النقاش حول الميل الإيديولوجي الجديد لحزبه ومستقبل السياسة التركية، وقد لفت بعض المحللين الانتباه إلى تحول تركيز حزب العدالة والتنمية سابقا من العمل على التنمية الاقتصادية والمشاريع الملموسة، إلى الفكر والرسالة، وفسر مراقبون آخرون خطاب رئيس الوزراء المفعم بالمشاعر، والذي يحمل إشارات إلى رموز تاريخية للأمة العظيمة على أنه، بحث عن مزيج تركي إسلامي جدي، وأوضح بعض المعلقين أن إرتفاع وتيرة القيم المحافظة والدينية يلمح إلى تكوين "قومية جديدة"، ورأى آخرون أنه تطبيع للعلاقة بين الدين والسياسة.[2]

منذ تأسيسه بدأ حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية في الكشف عن الهوية الإسلامية لتركيا، واذا كان البعض يعتقد في البداية أن إبراز هذا الاخير للمكون الإسلامي في الشخصية التركية لن يأخذ البلاد بعيدا عن الغرب، في حين ذهب البعض الأخر إلى أبعد من ذلك بإعلان تركيا نموذجا إسلاميا ديمقراطيا، فان التجاوب مع فكرة ما يعرف سياسيا بالعالم الإسلامي في أعقاب 11 سبتمبر، جعل الدولة ذات الهوية الاسلامية تتبنى نظرة للعالم مستوحاة من نظريات "هنغتينتون" عن صدام الحضارات.

وأدى تبني حزب العدالة والتنمية لموجة المشاعر المعادية للغرب التي اجتاحت العالم الاسلامي مع غزو العراق عام 2003، إلى تنافر علاقات تركيا مع الغرب، وقد أعرب عن هذا الوضع "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا المنتمي لحزب العدالة والتنمية في كتابه "العمق الاستراتيجي"، والذي أكد فيه على أن علاقات تركيا الجيدة مع الغرب هي شكل من أشكال العزلة،[3] وهو الأمر الذي تطرق إليه اردوغان من خلال خطابه في مؤتمر الحزب حيث استخدم كلمة "الحضارة" أربعة عشر مرة، ومما لا شك فيه أن هذا المصطلح يعد مصدر القيم الوطنية والروحية، وهو رمز الانتماء إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وكلمة رئيسة للقيم

[1] ادريس جنداري، **الاسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود لدراسات والأبحاث، ص 11.

[2] سونر كاجابتاي،" **شبح أتاتورك 7سنوات من حكم العدالة والتنمية**"، مجلة العرب الدولية، العدد.1534،(27نوفمبر 2009)، ص.24.

[3] أحمد نوري النعيمي، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العلاقية التركية** (الأردن: دار الزهران، 2010)، ص.187.

الإنسانية المشتركة، فمفهوم "الحضارة" يشغل حيزا هاما في أيدولوجية حزب العدالة والتنمية وطبيعتها المتعددة الطبقات (الوطنية، الإسلامية، والعالمية)[1].

ولا شك أن حزب العدالة والتنمية بما يمتلكه من كوادر مؤلفة من ملياردیرات الإسلاميين، والشخصيات الاعلامية البارزة، ومؤسسات الفكر والرأي والجامعات، يعد هو المؤهل الوحيد على الساحة التركية للقيام بدور النخبة التي تمسك بعصب فكر الشعب التركي، فقد أكد اقتراع أجرته مؤخرا المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعيةTESEV وهي منظمة غير حكومية مقرها اسطنبول، أن عدد الأتراك الذين يعرفون أنفسهم كمسلمين قد تزايد بنسبة 10% بين عامي 2002 و 2007، وان نصف هذا العدد يصنفون أنفسهم كإسلاميين، مما يعني اعتقادهم بأن هذه الأيديولوجية هي التي ستحل محل الديمقراطية العلمانية في توجيه النظام السياسي التركي.

ولكن التساؤل الذي يثار في الوقت الحاضر: فيما إذا كان حزب العدالة والتنمية يؤكد على الهوية الإسلامية لتركيا، ويرشح نفسه داخليا كزعيم للعالم الإسلامي، فهل العالم الاسلامي مستعد لقبول هذه الزعامة؟[2]

ثانيا – مشاركة حزب العدالة والتنمية في التفاعلات السياسية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أحدث تحولا عميقا ليس فقط في التوجهات، بل حتى في أصول السياسة المتبعة، حيث أنها المرة الأولى التي يأتي فيها حزب سياسي يحمل رؤية مختلفة على المستوى السياسية الداخلية لتركيا، وذلك من خلا ل المشاركة في مختلف التفاعلات السياسية التي تمس الساحة التركية.

1: وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة

أ–المسار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية

تعتبر الإنتخابات البرلمانية التركية مرحلة فاصلة ومهمة في تاريخ تركيا المعاصر ، إذ إنها تعتبر مقياساً لقوة الرئيس رجب طيب أردوغان، وأي انخفاض في عدد المقاعد التي يحاول حزبه الحصول عليها يشكِّل انخفاضا في

[1] برهان الدين دوران، **فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية: الخطاب الحضاري وحدوده**، مجلة رؤية تركيا، العدد .18، 24(مارس2013)، ص.25.

[2] سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب الطيب أردوغان**، مرجع سابق، ص .58

شعبيته أو قوته، فقد حقق الحزب مكتسبات على صعيد الحياة السياسية التركية، وهذا بفضل منظري الحزب ويمكن بيان هذه المكتسبات والتي جاءت على هيئة فوز في الانتخابات التركية تتجسد في الشكل التالي:

ب-الانتخابات البرلمانية عام 2002

مع بدايات انتخابات عام 2002 حقق حزب العدالة والتنمية الذي لم يمض على تشكيله سنة واحدة فوزا كبيرا وذلك بسب الثقة الشعبية الكبيرة جعلته يحقق فوزا ساحقا، بحصوله على 34.2% أي بأغلبية الثلثين من المقاعد، ليصبح أول حزب تركي منذ 11 عاما يحصل على الأغلبية المطلقة، ولكن رغم كل ذلك تمّ منع أردوغان من أن يصبح رئيساً للوزراء بسبب قصيدة قرأها عام 1994 تعتبر موالية للإسلاميين من جانب القضاة، فتسلم "عبد الله غول" رئاسة الوزراء بدلاً منه إلى أن رفع الحظر عنه في عام 2003،[1] حيث شارك في هذه الانتخابات (18) حزبا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين 41231967 ناخبا، وبلغت نسبة التصويت فيها 79% من المسجلين، وقد كانت النتائج النهائية على النحو التالي:

الشكل رقم 01: جدول للمنافسات الإنتخابية التي خاضها حزب العدالة والتنمية ونسبة التصويت له عام 2002.

الأحـــــــزاب	النـــــسب
حزب العدالة والتنمية	%43.23
حزب الشعب الجمهوري	%19.34
حزب الطريق القويم	%9.6
حزب الحركة القومية	%8.4
حزب الشباب	%7.2
حزب ديمقراطية الشعب الكردي	%6.2
حزب الوطن الأم	%5.2

المصدر: انتخابات تركيا وماذا قالت الصناديق؟ الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage

[1] طه أوزهان، ديلي صباح،" **أردوغان وثورة عام 2002**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني عين على تركيا (ترك برس):تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(28مارس 2016) http://www.turkpress.co/node/7582

ولم يحصل أي حزب من الأحزاب السبعة الباقية بنسبة 1% من أصوات الناخبين، بذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد حصل على 263 نائبا في البرلمان من أصل 550، حيث أصبح بمقدور الحزب تشكيل الحكومة بمفرده بعيدا عن الإئتلاف مع أي حزب اخر.

لقد أحدث فوز حزب العدالة والتنمية نقلة نوعية في السياسة التركية، حيث ترتب عليه تعديل دستوري سنة 2003 ، وفي 9 مارس من ذات السنة فاز أردوغان بمقعد في البرلمان، الأمر الذي سمح له بتولي رئاسة الوزراء محل عبد الله غول.[1]

الشكل رقم 02: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في عام 2002

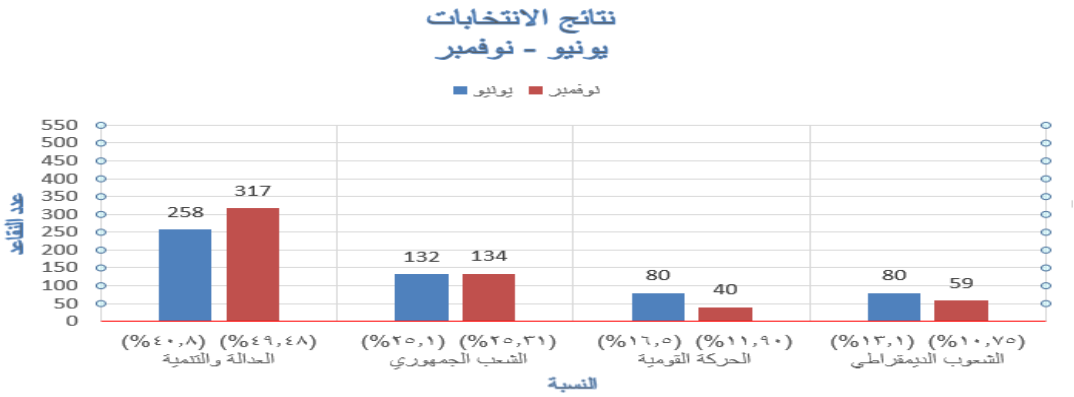

المصدر: الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 05-03-2016 https://www.akparti.org.tr/arabic

انقسمت القوى العلمانية إزاء كيفية التعامل مع هذا الوافد الجديد إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: أصر على ضرورة مواجهة هذا الحزب، باعتباره امتدادا للحركة الإسلامية التقليدية، وهو الذي خرج أصلا من عباءة" نجم الدين أربكان "وحزبيه الرفاه ثم الفضيلة.

الاتجاه الثاني: يقر بضرورة فتح صفحة جديدة، خاصة مع اقتراب تركيا من أبواب الإتحاد الأوربي الذي يطالب أنقره بالمزيد من الديمقراطية والحد من دور العسكر في الحياة السياسية، وكان أنصار هذا الاتجاه يرون في العدالة والتنمية توجها إسلاميا محافظا ومعتدلا وتوفيقيا.[2]

---

[1] بوعزي ابراهيم، **الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة**، مجلة المجتمع (الكويتية)، العدد.1761، 2007، ص.25.

[2] سعيد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية، ص.13.

ج–الانتخابات البرلمانية عام 2007:

فجر أردوغان مفاجأته بعد ترشيح نفسه، وتقديم وزير الخارجية "عبد الله غول" مرشح حزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية.

وفي أفريل 2007 عمم الجيش التركي عبر موقعه الإلكتروني تحذيرا للحكومة التركية، يطالبها بوقف نشاطات الأسلمة التي تنتهجها، حيث أعتبر ذلك البيان تهديدا ومحاولة من الجيش للإنقلاب على الحكومة، الأمر الذي زاد من شعبية الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية، لكن الجيش لم يتمكن من التأثير على مجريات الأمور من خلال الوثيقة التي عممها، حيث تبين منها أن هناك تراجعا في مكانته مقارنة بفترة 1997 الذي استطاع فيها إسقاط حكومة أربكان دون إستخدام القوة، وبسبب ضعف مكانة الجيش استمرت الإشكاليات المرتبطة بالعلاقة بين الجيش والمجتمع التركي، رغم تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة. فالبرغم من كل ذلك حاول الجيش أن يحظر حزب العدالة والتنمية بتهمة تقويض العلمانية التركية، إلا أنهم هزموا من قبل المحكمة الدستورية في عام 2009، وليس ذلك فقط، بل تم اعتقال عدد من قادة الجيش بتهمة محاولة الإنقلاب على الحكومة التركية.[1]

عادلت حصة حزب العدالة والتنمية أقل من ثلثي المقاعد (363 من 550 نائبا)، وفي ظل مقاطعة نواب "حزب الشعب الجمهوري" المعارض وبعض الأحزاب الأخرى، لم يكتمل نصاب الجلسة، الأمر الذي أدى بالمحكمة الدستورية إلى إصدار قرار باشتراط نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن حزب العدالة والتنمية لن يكون بإمكانه توفير هذا النصاب بمفرده يقول الدستور بأنه، اذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يتم انعقاد انتخابات نيابية مبكرة، والتي كانت في جويلية 2007 بدلا من موعدها الطبيعي في نوفمبر 2007، وكانت النتيجة حصول الحزب على 46.5 % من الأصوات و16 مليون ناخب.[2]

---

[1] يوسف الجهماني، "**الخلفية الدينية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني نور، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (01افريل 2016) http:/www.an-nour.com

[2] أحمد غنيم، "**ملف حزب العدالة والتنمية التركي: الانتخابات البرلمانية التركية 2007**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني شبكة نبأ:(02افريل 2016) http:/www.annabaa.org

ويبدو أن أحد أهم العوامل التي، أدت الى تحقيق حزب العدالة والتنمية لهذا النصر الكاسح تكمن في:
-إيجابيات انتخابات 2002 ، جاءت الانتخابات على وقع الآزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا، وانهيار الطبقة السياسية التركيّة بشكل كبير، حيث ساد الفساد السياسي، فهذا الأمر ساهم في فوز حزب العدالة والتنمية، وتحوّلت الأحزاب السياسية في تركيا إلى" كارتل "لا يضمن سلامته سوى التقارب مع الدولة(المؤسسة العسكرية والمؤسّسة المدنية)، لتي فقدت القدرة على إنتاج سياسات متماشية، كل ذلك أتاح لحزب العدالة والتنمية فرصة الفوز الكبير في تلك الانتخابات؛

-أمّا أسبابُ النجاح في انتخابات 2007 ، فتعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على تحديد التحدّيات التي تواجه تركيا المعاصرة، ومخاطبة الشعب، فانتصار الحزب في الإنتخابات ليس انتصارا للإسلاميّين على العلمنة، بل هو انتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي شهدتها تركيا خلال العقد الأخير وبالإضافة الى اهتماماته بالناحية الاقتصاديّة والاجتماعية، ويعود نجاحه أيضًا إلى فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية فلم يتخذ حزب العادلة والتنمية موقفا سلبيا من العلمانية حيث رأى بأن مهمته هي اصلاح المجتمع وليس أسلمة الدولة وتجنب الحزب صراعا مبكرا مع المؤسسة العسكرية؛[1]

د-الانتخابات البرلمانية عام 2011

دخلت تركيا الحقبة الثالثة من حكم حزب العدالة والتنمية، في أعقاب الإنتخابات البرلمانية التي جرت يوم 12 جوان 2011، وتعتبر هذه المرة الثانية في تاريخ الجمهورية التركية التي يتمكن فيها حزب سياسي من الإستمرار في السلطة لثلاث دورات انتخابية متتالية، فكل مرة من الدورات الإنتخابية تتزايد عدد الأصوات من 34% عام 2002 الى 47% عام 2007 وصولا الى 50% عام 2011.

وقد ذهب حزب العدالة والتنمية إلى الإنتخابات عام 2011 محملا بحصيلة ثماني سنوات من السلطة، وقد عرض انجازاته على مختلف الأصعدة مما شكل قفزة نوعية حققتها تركيا في ظل حكم هذا الحزب، وتتمثل انجازاته في: التحول الديمقراطي، التنمية الاقتصادية، وقد نال "رجب طيب أردوغان" 50% في انتخابات

[1] راغب دوران، **أسباب صعود النموذج التركي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.10.

2011 من الأصوات، ما اعتبر تجديدا شعبيا للتفويض له بأن يستمر حاكما على تركيا، بعدما حقق للشعب التركي جملة من الانجازات الاقتصادية والاصلاحات.[1]

وحتى يتبين مدى النجاح أو الفشل في تحقيق أردوغان أهدافه، تجدر الاشارة بأنه وضع نصب عينيه أن يحصل على ثلثي المقاعد من أجل مهمة أساسية، هي وضع دستور جديد في البرلمان، من دون الحاجة الى اجراء استفتاء شعبي، رغم أنه من دون العودة الى الشعب، سيبقى الدستور منقوصا للشرعية المعنوية.

لم ينجح حزب العدالة والتنمية في الحصول على ثلثي المقاعد أي 367 صوتا، فكان الرهان ان ينال 330 مقعدا الضرورية لتحويل أي مشروع او تعديل دستوري يسقط في البرلمان، الى استفتاء شعبي، اذ أنه تحصل على "326" نائبا فقط، أي أقل بأربعة نواب من الرقم المطلوب.[2]

بدايةً فهذه هي النتائج الانتخابية مقارنة بنتائج انتخابات 2007:

-حزب العدالة و التنمية: 326 مقعد في 2011 مقابل 331 مقعد ذلك في 2007 ونسبة 49,9% في 2011 مقابل 46,5% في 2007؛

-حزب الشعب الجمهوري: 135 مقعد في 2011 مقابل 102 مقعد في 2007 ونسبة 25,9% في 2011 مقابل 20,9% في 2007؛

-حزب الحركة القومية 53 مقعد في 2011 مقابل 72 مقعد في 2007 ونسبة 12,9%في 2011 مقابل 14,3% في 2007؛

[1] عبد الإله مصطفى تو تونجي، **فوز حزب العدالة و التنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 21 حزيران 2007** (مركز الشرق الأوسط للدراسات،2011)، ص.7.

[2] **حزب العدالة والتنمية يحقق فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية التركية: نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده**،"،مأخوذ من الموقع الالكتروني العربية نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(04افريل 2016):
http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html

الشكل رقم 03: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2011

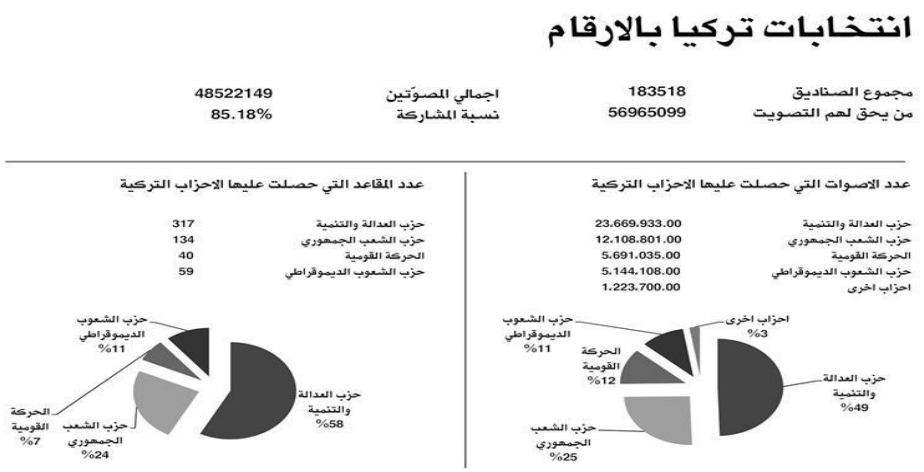

المصدر: تركيا بعد الانتخابات: ما الذي سيغيّره انتصار أردوغان؟، مأخوذ من الموقع الالكتروني السفير، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 22-04-2016

http://assafir.com/Article/454626/MostRead

التحليل:

أكد التحليل على ان التنائج المتحصل عليها في انتخابات 2011 هي تقريبا نفس نتائج انتخابات 2007ولا يوجد شيء جديد يمكن اضافته [1]

هـ –الإنتخابات البرلمانية التركية لعام 2015

أجريت الإنتخابات البرلمانية التركية في السابع من جوان 2015، في ظل توقعات متفاوتة داخل تركيا وخارجها، حول ما ستسفر عنه من تغيرات في السياسة التركية، حيث كانت مختلفة عن كل سابقاتها لدرجة وصفها البعض بالمحورية والتاريخية، وذلك لعدم إمكانية القطع بنتائجها من جهة، ومن جهة أخرى لما ترتبت عليها من نتائج وانعكاسات أثرت على مجمل المشهد السياسي التركي وتوجهات البلاد.

[1] محمود عرفات، **عن نتائج انتخابات تركيا 2011**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لشباب الشرق الأوسط، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(04افريل 2016)، http://ar.mideastyouth.com

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات التركية في السابع من أفريل 2015، مشاركة 20 حزبا و166 مرشحا مستقلًّا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 جوان 2015، وتتقدم هذه القائمة الأحزاب الأربعة الكبرى الممثلة الآن في البرلمان، وهي: حزب العدالة والتنمية الحاكم، وأحزاب المعارضة: الشعب الجمهوري والحركة القومية والشعوب الديمقراطي، والتحالف الانتخابي بين حزبي الفضيلة والاتحاد الكبير، إضافة إلى 15 حزبًا صغيرًا آخر.

الشكل رقم 04: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2015

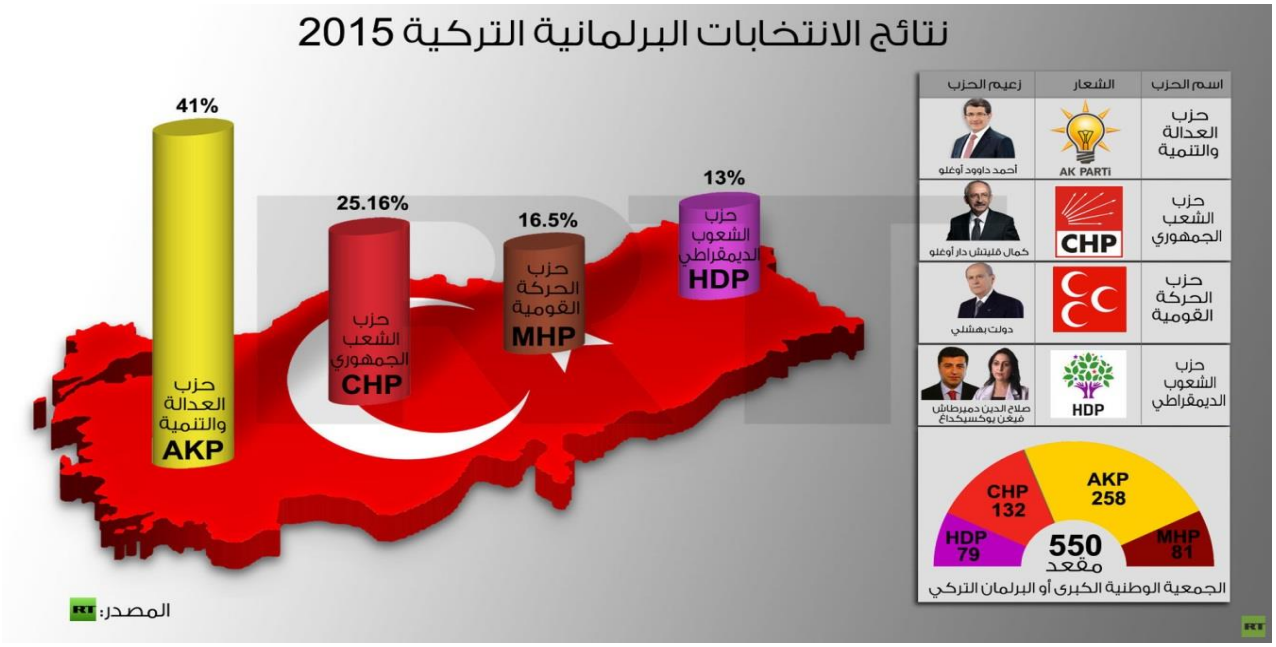

المصدر: مأخوذ من الموقع الالكتروني لقناة روسيا اليوم، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 22-04-2016 https://arabic.rt.com

أسفرت نتائج الإنتخابات البرلمانية لعام 2015 عن نتيجتين مهمتين:

تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي"، الذي يشارك لأول مرة بقائمة حزبية عتبة الـ 10%، إذ حصل على نحو 13%، ما يعني حصوله على 80 مقعدًا في البرلمان.

تراجع التصويت لمصلحة حزب العدالة والتنمية، وخسارته الأغلبية المطلقة التي تمتّع بها منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2002، وعلى الرغم من تقدّمه وحصوله على نحو 41% من الأصوات، وعلى 258 مقعدًا،

فإن الحزب لم ينجح في الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة وحده، إذ يتطلب ذلك الحصول على 276 مقعدا، أما الحزبان الآخران فهما حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية اللذان حصلا على 25% (132 مقعدًا)، و16.5% (80 مقعدا) على التوالي، فيما حصلت بقية الأحزاب والمستقلون على 5% فقط من إجمالي أصوات الناخبين، وبهذا لم تستطع هذه الأحزاب دخول البرلمان.

ومع أن حزب العدالة والتنمية، حقق منذ تأسيسه انتصارات متتالية في عشرة استحقاقات انتخابية محلية وبرلمانية ورئاسية، فضلا عن استفتاءين شعبيين على تعديلات دستورية، واستطاع تشكيل الحكومات وحده منذ عام 2002، فإنه لم يعد قادرا وفق نتائج الانتخابات الأخيرة على الحكم وحده، وإنما مع شركاء قد تكون لهم أجندة مختلفة عن برنامج الحزب وسياساته، ومع ذلك، إن وصف هذا التراجع بأنه هزيمة، لكنه لا يزال الأكبر بفارق مهم وهو المكلف بتشكيل حكومة ائتلافية ولا يزال في وسعه تدارك هذا التراجع في أول انتخابات قادمة.[1]

– أسباب تراجع تأييد "العدالة والتنمية

أدى التحول الأساسي المتمثل بعدم قدرة حزب العدالة والتنمية، على تشكيل الحكومة وحده إلى ظهور تحليلات كثيرة تسعى إلى تفسير هذا التراجع وفهم أسبابه، نظرا لتأثير ذلك في البيئتين الداخلية والخارجية، ويبدو أنّ ثمة أسبابا ترتبط بالحزب نفسه وأخرى لا علاقة له ولا لسياساته بها منها:

– دخول حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابات بالقائمة الحزبية بدلًا من المرشحين المستقلين كما في السابق، وهو الأمر الذي مكّنه من اجتياز عتبة الـ 10%، وحصل الحزب على تأييد أحزاب أخرى وأصواتها وليس أصوات الأكراد فحسب، كما قدّمت جماعة "فتح الله غولن" دعما إعلاميا كبيرا له انتقامًا من "العدالة والتنمية."

[1] أمين مصطفى محمد، "**الانتخابات البرلمانية التركية...النتائج والتداعيات**"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، مأخوذ من الموقع الالكتروني الرسمي لحزب العدالة والتنمية، تم الاطلاع عليه بتاريخ (06افريل 2016): http://www.pjd.ma

– ساهم حزب العدالة والتنمية من دون قصد، في نيل حزب الشعوب الديمقراطي هذه النسبة العالية من الأصوات، بسبب استراتيجيته الخاطئة في الحملة الانتخابية، فقد جرى التركيز على نقد حزب الشعوب الديمقراطي، وزعيمه "صلاح الدين دميرتاش"، بدلا من التركيز على الحزب المعارض الأكبر أي حزب الشعب الجمهوري، حيث جاءت النتائج عكسية، مما أدى ذلك إلى رد فعل لدى الأكراد بعد لفت الأنظار نحو حزب الشعوب الديمقراطي، ووضعه في المركز.

–تراجُع وتيرة نمو الاقتصاد التركي في السنتين الأخيرتين، إذ سجلت تركيا في العام المنصرم نسبة نموٍ تقدّر بـ 2.8% فقط وتعدّ هذه النسبة منخفضة، مقارنةً بنسب النمو المرتفعة في السنوات الماضية، كما شهدت البلاد أخيراً، ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار المواد الأساسية، وانخفاضًا في سعر صرف الليرة التركية، وقد انعكست أحداث عديدة شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة بشكل سلبي على الاقتصاد ونموه، منها أحداث "غزي بارك" في منتصف عام 2013، والصراع الدائر بين الحكومة وحزب العدالة والتنمية من جهة، وبين جماعة "فتح الله غولن" من جهة أخرى، وهي الجماعة التي كانت تمتلك نفوذا كبيرا داخل مؤسسات الدولة وشنت حملةَ تشويه وأثارت تهمَ فسادٍ ضد الحزب.

–التغييرات الجذرية التي طالت بنية حزب العدالة والتنمية، إثر انتخاب رجب طيب أردوغان رئيسًا للجمهورية، وانتخاب "أحمد داود أوغلو" رئيسًا للحزب والحكومة، وخروج نحو 70 نائبًا من قادة الحزب الكبار من التنافس الانتخابي، بموجب القواعد الحاكمة لعمل الحزب التي تمنع ترشّح النائب نفسه لأكثر من ثلاث دورات برلمانية، بالإضافة إلى خلافاتٍ داخلية كان لها أثر في الأداء الانتخابي السلبي للحزب، وعدم التوافق على اختيار أنسب المرشحين.

– نزول رئيس الجمهورية إلى الميادين في أثناء الانتخابات، ودعوته الناخبين إلى التصويت لتغيير الدستور وإقامة نظام رئاسي، بدلًا من النظام البرلماني، وقد أثار ذلك حفيظة بعض الناخبين، وحتى بعض أنصار حزب العدالة والتنمية، إذ يبدو أنّ الشعب التركي لا يرى في تغيير شكل النظام أولوية له ولا يقبل وجود رأسين للسلطة

التنفيذية، فقد أدى ظهور أردوغان المكثف إلى إظهار رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو في موقع أضعف وبطريقة ما، تحوّلت معركة الانتخابات الرئيسة إلى موضوع النظام الرئاسي والذي عبّر الجمهور عن رفضه هذا التحول[1].

2: أهم القضايا السياسية التي شارك فيها حزب العدالة والتنمية

أ-القضية الكردية

تعدّ القضية الكردية من القضايا الأساسية، التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية وحتّى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الآكراد على توجّهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترةٍ وجيزة، وقاموا بسبع عشرة ثورة بين عامي " 1925-1938 وقد أخذت هذه الآزمة تنحو منحى أمنيا خطيرا اعتبارا من عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بعد ظهور حزب العمّال الكردستاني[2]

وتقدر نسبة الأكراد في تركيا بنحو 20 في المئة من السكان، أيْ أنهم يزيدون على 12مليونًا، أو 13 مليونا ويتركز هؤلاء في 11 مقاطعة أو اقليما في جنوب شرقي الدولة، ولكنهم منتشرون في الأقاليم الغربية أيضا،[3] وخاصة في مدن اسطنبول وانقرة حيث يقدر عددهم في اسطنبول وحدها ما بين، ثلاثة الى اربعة ملايين نسمة.

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم، عقب فوزه الكبير في الانتخابات البرلمانية في العام 2002، وتكرار الفوز في انتخابات العام 2007 ، والسيطرة على الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية رئاسة، الحكومة، أغلبية برلمانية، عاملا مهما في إعادة النظر في الأسس التي بُنيت عليها الجمهورية التركية، وفي هذا الإطار جاءت خطوات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الانفتاحيّة، فزار مرارًا مدينة ديار بكر معقل الأكراد في تركيا، ومِن هناك قال" :إنّ القضية الكرديّة في تركيا هي قضية الديمقراطية، وهي قضيتي وسأحلها بالطرق السلمية وحقيقة، شهدت تركيا مسيرة انفتاح على اكرادها تمثلت في: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ

---

[1] **الانتخابات التركية 2015**، مأخوذ من موقع الالكتروني لايورونيوز، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ (07افريل 2016): http://arabic.euronews.com/tag/turkish-election/

[2] -محمد ثلجي، "**أزمة الهوية في تركيا**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني للجزيرة نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 15-04-2015 http://www.aljazeera.net/programs/current-issues

[3] -عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا :المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبوظبي :مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية،) ،ص.92.

المعمول به في مناطق الأكراد، والسّماح باللغة الكردية، كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية، وغيرها من الخطوات التي شكلت لخريطة الطريق الكردية التي طرحها رئيس الوزراء باسم "الانفتاح الكردي "، قبل أن يتراجع عن التسمية لصالح " الانفتاح الديمقراطي" وجاءت هذه الخطة لتعبر عن قناعة حزب العدالة والتنمية، بأن الحل النهائي للقضية الكردية لن يتحقق الا عبر خطوات سياسية واقتصادية واجتماعية، على أساس ان هذا الحل الشامل سيقوي تركيا من الداخل والخارج ففي الداخل، يؤدي هذا الحل إلى خلق المزيد من الاستقرار والتعايش الاجتماعي والتنمية والنمو، والتوافق السياسي بين القوميات والمذاهب التي تشكل البنية الاجتماعية في تركيا، وفي الخارج يؤدي هذا الحل إلى تعزيز خيارات تركيا السياسيّة والإقليمية والدولية، والقيام بدور مؤثر عن أن ذلك يرسّخ التجربة الديمقراطية التركية وشروطها الأوروبية[1]، وعلى الرغم من هذا الانفتاح على القضية الكردية يجد حزب العدالة والتنمية صعوبة بالغة في الاقتراب من مطلب مشروع حكم ذاتي، أشبه بالحكم الذي حصل عليه سكتن الباسك في المملكة الاسبانية، أما الجهات الكردية المتطرفة فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهديد نظامها.

وعليه، يمكن القول إنّ مشكلة الحلّ تتلخص في مسألتين:

– غياب رؤية واضحة لدى الطرفين بشأن الحل، فتركيا تتحدّث عن انفتاح دون أن تقترب من حقيقة المشكلة، أو أنْ تحدّد مع مَن ستحاور بشأنها، وهي تدرك أنه لا يوجد محاور فعلي بين أكراد تركيا سوى حزب العمّال المصنف في تركيا والعديد من دول المنطقة والجماعة الدولية في خانة الإرهاب، وحزب العمال لا يطرح مطالب محددة واضحة، فهو يمزج بين مطالب الاعتراف بالهويّة الكردية وبين حق تقرير المصير، وهذا المزج أو الغموض يثير الكثير من الحساسيّة والخشية ليس في تركيا وحدها، بل في مجمل الدول التي يوجد فيها الأكراد، ولا سيّما إيران وسوريا؛

[1] خورشيد دلي،" **المشكلة الكردية في تركيا والحل السلمي**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني للجزيرة نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (07افريل 2016): http://www.aljazeera.net /

– العامل الإقليمي والدولي، الذي لم يتبلور بعد لصالح البحث عن حل سلمي يحقّق الاستقرار لتركيامن جهة، والهويّة القوميّة لأكرادها من جهةٍ ثانية، ولعل السبب في ذلك هو أن هذه الدول تفضّل علاقاتها ومصالحها مع تركيا على ظهورها بمظهرٍ آخر[1].

ب–الأقليات المسيحية

حددت اتفاقية لوزان الأقليّات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي، ويندرج الأرمن واليونانيون باعتبارهم مسحيين ضمن هذه الأقليات، ولا يعني هذا ان المسيحية هي الأقلية الوحيدة الموجودة في تركيا، بل توجد هناك أقليات أخرى كالسريان والجورجيّين ومسيحيّي العرب، لكن الدولة التركية لا تعترف بحقوقهم كأقليات، ويقتصر اعترافها على كل من الأقلية الأرمنيّة والأقلية اليونانية ويعود السبب في ذلك الى:

– إعتبار الأقلية الأولى(**الأقلية الأرمينية**): جماعة اثنية يبلغ عدد أفرادها في تركيا من 50 إلى 60 ألفا، يعيشون بصورةٍ أساسية في إسطنبول، وجزء منهم من الكاثوليك وآخر من البروتستانت، ولكن غالبيتهم من الأرثوذوكس؛

–الأقلية الثانية (**الأقلية اليونانية**): ينتمي أفرادها إلى المسيحية الأرثوذكسية ويتركزون في اسطنبول، يقدر عددهم حاليا ما بين 50 ألفا الى 80 ألفا، وثمة مصادر أخرى تقدر عددهم بنحو 35 ألفا، وتميل أكثر الدراسات الى التقدير الثاني؛[2]

تطالب الأقليات الدينية والأقلية الأرمنية بوجه خاص، بتسهيلات أكبر من أجل زيادة تمثيلها النّيابي في البرلمان التركي، حيث إنه لم يفزْ في الانتخابات البرلمانية الأخيرة أي مرشح من غيْر المسلمين، ويطالب الأرمن كذلك برفع الحظر عن حرية استخدام لغتهم في مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام، بالإضافة الى تدريس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية وفتح مؤسسات دينية وتعليمية لتأهيل رجال الدين عندهم، حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية في الكنائس، ويطالب الأرمن أيضا بوقف

[1] – خورشيد دلي، **المشكلة الكردية**، المكان نفسه ، ص.132.

[2] عبد القادر سلفي، "**الخطة العلوية للحكومة التركية**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني يني شفق التركي، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ(08افريل 2016):http://www.yenisafak.com/ar/columns/abdulkadirselvi/2020492

الاعتقالات بحق الكتاب الذين عبروا عن آرائهم في المسائل الأرمينية، حيث يتم اعتقال كل من يلوح بالقول بحدوث المذابح الأرمينية.

وتدعي الأقليات أن هناك، اقصاء ضمنيا وغير رسمي للأقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش وقوات الأمن وعن المناصب الرفيعة في الدولة، فمن بين 81 محافظا في تركيا لا يوجد أي محافظ غير مسلم، كما أن هناك شكاوى تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يزعم أنها تسيئ الى القوميات والأديان الأخرى، ويشتكي العديد من الأرمن وغير المسلمين من التهديدات والمضايقات الكلامية، التي يتعرضون لها على المستوى العام والشعبي.

وقد تعرض التقرير الصادر عن المجموعة العالمية لحقوق الأقليات للعام 2007، لوضع الأقليات في تركيا وتحدث هذا الأخير عن جوانب سلبية تتعلق بوضع هذه الجماعات، كان آخرها قتل مواطن تركي من أصل أرمني هو "هرانت دينك"، بسبب موقفه من تعرض الأرمن للتطهير العرقي من قبل الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى.[1]

لقد اتسمت سياسة حكومة العدالة والتنمية، بالانفتاح الحذر تجاه حقوق الأقليات، ففي ديسمبر 2008، أصدر بعض المثقفين الأتراك على شبكة الأنترنت، جاء فيه: "ان البقاء من دون احساس تجاه الكارثة الكبرى التي تعرض لها الأرمن العثمانيين في العام 1915 وانكارها، لا يمكن لضميري أن يقبله، انني أرفض هذه اللاعدالة وأشارك اخواني الأرمن شعورهم وآلامهم وأعتذر اليهم"، وقد كانت ردة فعل رئيس الحكومة "رجب الطيب أردوغان" على هذا البيان سلبية، وأعلن عدم موافقته عن هذه الحملة بقوله: "اذا كانت حصلت ابادة فعلى مرتكبيها الاعتذار وليس أنا أو الدولة التركية"، غير أن أردوغان شخصيا وكرئيس لحزب العدالة والتنمية، كانت له حصة كبيرة في الوصول الى المناخ الانفتاحي الذي أنتج مثل هذا البيان،[2] ففي اطار هذا الانفتاح جاء الحكم الذي أصدرته محكمة تركية في ماي 2009 القاضي بالسجن خمسة أشهر على

---

[1] عصام العريان،" **تركيا ما بعد الاستفتاء: الانتصار ومخاطر التصدع**"، مأخوذة من الموقع الالكتروني الأخبار، العدد. 1236، (سبتمبر 2014)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (09افريل 2016): http://www.al-akhbar.com/node/41719

[2] ملهم الملائكة،" **مسيحيو تركيا تأكل مستمر منذ سقوط الامبراطورية البيزنطية**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني القنطرة، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (09افريل 2016): https://ar.qantara.de/content

رجل بتهمة اهانة جزء من المجتمع بعد أن وضع لافتة تقول: "ان اليهود والأرمن غير مسموح لهم بالدخول"، وفي العام نفسه، وجه رئيس الوزراء التركي "رجب الطيب أردوغان" نفسه انتقادا الى السياسات الحكومية التي أفضت بطرد عشرات الالاف من اليونانيين المسيحيين ووصفها بالسياسات الفاشية، وهذا الانفتاح يشكل تحولا في الموقف العام تجاه الأقليات في تركيا.[1]

المبحث الثالث: موقع حزب العدالة والتنمية من التغير السياسي في تركيا

لقد قام حزب العدالة والتنمية، بعد توليه السلطة في تركيا بتغيرات جذرية على مستوى السياسة التركية مست الجانبين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي كانت التغيرات تدور حول الاصلاحات التي أجراها الحزب بدءا من الإصلاحات السياسية والدستورية، فالعسكرية والاقتصادية الى غاية الاصلاحات في مجالي الحريات والخدمات الاجتماعية، أما على الصعيد الخارجي فتمثل في ابراز علاقة تركيا بالدول العربية خاصة العراق وسوريا، وعلاقتها بالدول الغير العربية كإيران، بالإضافة الى التغير على المستوى الدولي الذي يوضح السياسة التركية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كل هذه الاصلاحات عملت على تغيير المشهد السياسي التركي.

أولا– التغيير على الصعيد الداخلي

تعاني تركيا من مشاكل على مستوى الداخلي، والتي لعبت دورا أساسيا في العقود السابقة في تحديد ملامح المشهد السياسي التركي، ومن أهم هذه التحديات: علاقة المؤسسة المدنية مع المؤسسة العسكرية، وأزمات عديدة على كافة الأصعدة، هذا مما جعل المسؤولية تزيد على عائق حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى السلطة، وذلك من خلال صياغة مجموعة من الاصلاحات بدا بمجال السياسي، دستوري، في مجال الحريات، اقتصادي، وفي مجال الخدمات الاجتماعية.

---

[1] دانيال البرزى، "**نبذة تاريخية عن المسيحية في تركيا**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني لقناة فرنس 24، تم الاطلاع على الموقع (10افريل 2016): http://www.france24.com/ar/20110103-christians-middle-east-less-population-religion-attacks-islamists

1-المشروع السياسي للحزب(برنامج الإصلاح السياسي)

في 18 مارس 2003قدم اردوغان برنامج حكومته، الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني حيث استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الاتاتوركية، وأنه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية.

على صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية، من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا.

ولتحقيق ذلك، لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار، ويعمل على استبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي[1]، قائمة أولويات الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد في إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف التالية في إدارة دفة الحكم:

-تحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد؛

-ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي؛

-تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب؛

-تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية؛

-السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛

[1] -محمد نور الدين، "**تركيا والاتحاد الأروبي مسألة الهوية والرهانات**"، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد.116،(2014)،ص.786.

في سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية، الهادف لتحقيق برنامج الإصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المعلن، كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة أردوغان لتنفيذ مشروعه الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث انقلاب 12 أيلول 1980 ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية و الخارجية، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك، ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافد والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي.

لقد استفاد أردوغان كثيرا من التجارب السابقة، ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الأوربي، وحاول في الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوربا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنبا إثارة القوى العلمانية ضده، وكان ذلك من خلال عدة أمور من أهمها[1]:

إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري، مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته، وبعد أسابيع من العمل المتواصل، قدمت اللجنة مسودة دستورها في (400) صفحة متضمنا (190) مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه، استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي التي كانت حكومة أجويد السابقة، قد بدأته من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير ،عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ الرزمة السادسة المتعلقة عن طرق معايير كوبنهاكن والتي تهدف إلى، التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوربي ودلك بتاريخ 26 جوان 2003 فقد نصت هده الرزمة على العديد من المحاور أهمها:

-في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية، ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب ،وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي و (جريمة الزنا) وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية، وإبطال

[1]-محمد نور الدين، مرجع سابق، ص.790.

المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة والاعتراف بأولوية القوانين، والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء؛

- المشروع الخاص بقانون التعليم العالي، والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات؛

- تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية؛

2-الاصلاحات الدستورية

واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي، فعدّلت بعض موادّ الدستور، توطيدا لدعائم الديمقراطية، على النحو التالي:

-تجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات؛

-ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحلمون شهادة دراسية عليا، او من بين المواطنين الاتراك الذين يحملون نفس الصفات و المؤهلين لانتخاب النيابية؛

-تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات و لمدتين على الاكثر[1] ؛

-رفع أعضاء المحكمة الدستورية من 11 الى 17 عضوا ، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير و رئيس الجمهورية، بدلا من تعينهم من قبل المؤسسة العسكرية؛

-رفع أعضاء مجلس القضاء الاعلى من 7 أعضاء الى 22 عضوا، و اختيارهم بطريقة اختيار اعضاء المحكمة الدستورية ذاتها؛

[1] -على حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي** (بيروت: الدار العربية ناشرون،2010) ، ص.32.

3-الإصلاحات في مجال الحريات

منذ وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم، وهي تسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريّات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها، وتشمل:

-إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا؛

-السماح للقوميات التركية بتعلم لغتها وتعليمها، فأصبح بإمكان بث برامج تليفزيونيه باللغة الكردية؛

-تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السّجون أو في مراكز الشرطة؛

-توسيع حرية التجمّعات و المظاهرات، وسن قانون حقّ الفرد في الحصول على المعلومات، والسّماح بالتعبير السّلمي عن الرّأي بجميع أشكاله؛

-عدم محاكمة المدنيّين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالة الحرب؛

-تعزيز حقوق المرأة السياسيّة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.؛

-تخفيف القيود على حق الإضراب كشكلٍ من أشكال الحقوق الاقتصادية؛

-تشكيل محاكم خاصّة بالأحداث، واستثناؤهم من تهم الإرهاب و الجريمة المنظمة؛

-إلغاء عقوبة الإعدام؛

-الغاء محاكم امن الدولة؛

-عدم جواز مصادرة المعدّات الإعلامية أو منْع تداولها؛

-ضمان حريّة الصحافة؛

-سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية ،واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية؛

4-الاصلاحات على مستوى المؤسسة العسكرية .

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية، التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها ولبيان أهمية تلك الإصلاحات، لابد من توضيح دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة وللتنمية إلى الحكم في19 نوفمبر عام 2002، لمعرفة مدى التغير

الذي حصل خلافا للتطور الاجتماعي في الغرب حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدّولة صانعة الأمة.[1]

وعمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة، على حماية دوره في حماية النظام وصيانته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسة، و تتيح له في حالات استلام المدنين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل، وبعد أن كان نظام الحزب الواحد حتى العام 1945، هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش في العام 1960، بعدما تعرض نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد رئيس الوزراء الأسبق "عدنان مندريس" في خمسينيات القرن الماضي، إلى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة.

غير أنه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961، الذي أعقب انقلاب 1960، وهي مجلس الآمن القومي [2]، ويتألف هذا المجلس من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس الأركان العامة وقيادات الجيش من أفرع :القوّات البريّة والجوّية والبحريّة، والقائد العام للدرك، ويرأس المجلس رئيس الجمهورية[3]، ويجتمع مرة كل شهر وتنبثق عن المجلس أمانة عامة تضم 700 موظف، تتكون من الأمين العام برتبة جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد الأمين العام ومساعدين له، ثم المستشارين الرئيسين ،ثم المستشارين الاعتياديين، ثم مديري الدوائر، وأخيرا الخبراء في مختلف الاختصاصات، وللمجلس من الناحية الواقعية صلاحيات تنفيذية ورقابية على جميع الهيئات الدستورية، وله الحق في جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسمية، وتنفيذ المصالح العليا للدولة وتمتد اختصاصاته لتصل إلى رئاسة هيئة الأركان العامة، إذ تخضع خططها العسكرية وتنفيذها على أرض الواقع، لمجلس الأمن القومي، وليس لوزارة الدفاع [4]،وقد طغى دور هذا المجلس على دور مجلس الوزراء، حيث احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء

---

[1] –صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**(الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 1999)،ص. 24.

[2] –محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة :مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص ص. 84-85.

[3] –معتز محمد سلامة،" **الجيش والسياسة في تركيا**"،مجلة السياسة الدولية، العدد.131 ،(جانفي 1998)، ص.163.

[4] –علي بيرم اوغلو، **الجيش والسلطة في تركيا: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)ص.30.

الأسباب، وعلى الرغم من أن هذا المجلس هو من الناحية الرسمية هيئة استشارية، لم يحدث ان اتخذت الحكومة قرارا يتناقض مع قرار المجلس[1].

ولإحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية، صاغ العسكريون في الدستور المادة35 التي تنص على: "حق القوات المسلحة في التدخل لاستلام السلطة في حال وجدت ان الجمهورية والديمقراطية معرضتان للخطر"، وبذريعة الحفاظ على الجمهورية والديمقراطية، أقدَم الجيش بعد 1960،على تنفيذ ثلاثة انقلابات على التوالي سنوات،1997،1971،1980، وقد عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الآمن القومي، لتدل على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة الى النظام السياسي التركي، وإنما متحكمة فيه، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصبح لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الامن القومي، فكانت على النحو الآتي :

-عدلت المادة (04) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الآمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهامّ ليقوم بتنفيذها ومتابعتها، وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية؛

-عدلت المادة (05) من قانون مجلس الأمن القومي، لتصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين، بدلا من كل شهر؛

-عدلت المادة (13)من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي، ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات المؤسسات، لتصبح مهمة أمانته قاصرة على" تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام؛

-عدّلت المادة (15) من قانون مجلس الآمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب

-تعين الأمين العام لمجلس الأمن القومي، من اعضاء القوات المسلحة برتبة فريق لتنص بعد تعديلها على امكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين "محمد البوجان"، في 17جوان2004، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الامين العام لمجلس الامن القومي؛

[2]معتز محمد سلامة، المكان نفسه،ص.124.

-عدلت المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي، التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية، وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته؛

-عدلت المادة (131) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، حيث لغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح، ولأول مرة، المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري؛

-شملت التعديلات الدستورية والقانونية، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريّين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات، التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط، وتحت اشراف السلطة المدنية؛ [1]

-تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ،ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يكن مسموحا به من قبل مع بقاء فقرات سرية تعتبر من أسرار الدولة؛

-وتضمنت التعديلات أيضا، اختصاص المحاكم المدنيّة بمحاكمة العسكريّين، بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صفوف القوات المسلحة؛

وعلى الرغم من، تلك التعديلات التي قلصت من وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك الى القول أن، عهد تدخل الجيش في السياسية قد ولى، فلا يزال التدخل مكفولا له في دستور 1982 السارية أحكامه حاليا، لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فان جهود حزب العدالة والتنمية لسن دستور مدني جديد، من أجل وضع المؤسسة العسكرية في مكانها المناسب وفق معايير الديمقراطية الحديثة؛

[1] طارق عبدالجليل، مرجع سابق،ص ص. 79-81.

5-الاصلاحات الاقتصادية

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكمي فترة البلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادّة كما تمت الاشارة اليه سابقا، ولتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية، التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصْفته لعلاج الاقتصاد التركي، فقد تم ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصّرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص، الذي اهتمّت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته، ولمكافحة البطالة في مجتمعٍ أغلبُ مواطنيه في سنّ الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية ،نصب عينها هدفا يتمثل في تجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الاجمالي، وحددت العديد من الاجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، منها:

-زيادة التقشف و خفض النفقات؛

-جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر؛

-تأمين الطاقة وضمانها بأسعارٍ اقتصادية على المستوى البعيد؛

-إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل؛

- إصلاح الجهاز الإداري لدولة وضمان الشفافية و المراقبة و المحاسبة[1]؛

ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي، اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، .ولعل تحويل" تانسو تشيللر "و"مسعود يلماظ"، وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق، وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى،حيث عملت الى التقليل من عدد من الوزارات، وباعت الالاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصّصة للنواب، فقد شكلت لجانًا برلمانية لتعقّب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصّة، وأصدرت قانونًا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نُهب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة [2]، كما اهتمّت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي،

[1] -ابراهيم اوزتورك، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2007** (بيروت: الدار العربية ناشيرون الدوحة 2010)،ص.49.

[2] -هشام حمامي، "**تركيا الجديدة وجهات نظر** "، العدد.105،(أكتوبر 2007)،ص.31.

وفتْح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، وهو ما وفر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حدّ كبير، و قد كانت لهذه الاصلاحات تأثيرات ايجابية على الاقتصاد التركي في ثماني السنوات الأخيرة، تمثلت في الآتي:

-كان الاقتصاد التركي سنة 2002 في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى للحكومة الحاليّة في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم .فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G20؛

- أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا؛

- ارتفع الدّخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار في سنة 2002 إلى 192 مليار دولار في سنة2001 ؛

-كان الدخل الفردي 3500 دولار في سنة 2002، وارتفع هذا المقدار إلى 2510 دولار في سنة200 ؛

-كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 2335 مليار دولار في سنة 2002 ، وانخفض هذا الرّقم إلى 132 مليا ر دولار في سنة2001 ؛

-كانت صادرات تركيا 31 مليار دولار في سنة 2002 ، فارتفعت إلى 902 مليار دولا ر في نهاية سنة 2001؛

-تأتي شركات المقاولات التركيّة حاليًّا في المرتبة الثانية على مستوى العالم(بعد الشركات الصينية)، حيث ارتفعت قيمة أعمالها إلى 2331 مليار دولار في سنة 2001 ، وكانت قيمتها 935 مليار دولار في سنة 2002؛

- ارتفعت أجور الموظفين والعاملين بنسبة % 22 ما بين 2002 و 2001 ، أيْ وصلت الزيادة في الأجور الى ضعفي؛

-زاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى 6039 مليار دولار في سنة 2001 ، وكانت قيمة الاحتياطي 2132 مليار دولار في سنة200 2؛.

-بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي 139 في المئة ما بين 2002-2008؛

-ارتفعت قيمة القروض المقدَّمة لأصحاب العمل من 951 مليون ليرة في سنة 2002 إلى 333 مليار

.ليرة في سنة2008 ؛

-ارتفعت قيمة المحفزات المقدّمة لتربية المواش ي ثلاثة أضعاف ووصلت إلى 5.809مليار ليرة، وكانت .هذه القيمة 1.868 مليار ليرة في سنة2002 ؛

-كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها في نهاية كلّ سنة، ولكنها بدأت تكسب أرباحًا في عهد الحكومة الحاليّة .وعلى سبيل المثال، أعلن بنك الزراعة في نهاية 2001 أنّ أرباحه وصلت إلى 3.511 مليار ليرة؛

-تراجعت ديون القطاع العام باستمرارٍ في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها في سنة 2006 إلى 29.1في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وكانت هذه النسبة 61.4 في المئة في سنة 2002؛[1]

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من" نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجيّة " إلى"الدول المانحة ."وهي الدولة الشرق الاوسطية الغير النّفطية الأولى التي حقّقت هذا الإنجاز التاريخي[2].

وعلى المستوى الداخلي انعكس الإنجاز الاقتصادي على مجالات المجتمع كافة ، وعلى النحو الآتي:

- مليار دولار في نهاية سنة 2006

-كان معدّل الاستثمارات الأجنبية في تركيا مليار دولار سنة 2002 ، وارتفع هذا الرقم الى 10 مليارات دولار في نهاية سنة 2005؛

-شأت الحكومة الحالية هيئة للاستثمارات في سنة 2002 و ارتفعت قيمة الاستثمارات الى 22 مليار دولار في نهاية سنة 2007؛

منذ تأسيس الجمهورية في سنة 1923 وحتى نهاية سنة 2009، كان عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا 5000 شركة، أما الان فيبلغ عدد هذه الشركات 24.000شركة ولا شكّ أنّ تميز السوق التركية بقربها من الأسواق الأوروبية والأسيوية والافريقية، كان له دور هام في زيادة الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

---

[1] - أمرالله إيشلر، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2011)، ص.63.

[2] - فرهاد سيدر، **العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي** (عمان :منشورات الجامعة الأردنية كلية الدراسات الدولية، 2010) ، ص. 47.

لقد أصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السّابعة عشر عالميّاً، والسّادسة في القارّة الأوروبية، فمتوسّط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002 و2013 بلغ 5.1 بالمئة، بالإضافة إلى أنّ متوسّط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي 2010 و2013 بلغ 6.1 بالمئة، فقد ارتفع النّاتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في العام 2002، إلى 820 مليار دولار خلال العام 2013.

إن الأزمات والأحداث العالمية التي شهدتها المنطقة العربية والعالم، خلال الخمس سنوات الماضية وخاصة في مصر وليبيا وسورية والعراق، أثرت على سوق الصادرات التركي فرغم كل هذه العوامل السلبية إلا أن الاقتصاد التركي مازال ينمو ولم يعاني من الانكماش، حيث بلغ معدل نموه 3 في المئة عام 2014 متوقعاً أن يرتفع هذا المعدل إلى 4 في المئة خلال العام الجاري 2015، واستطاعت الحكومة التركية إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية الضخمة، التي تتجاوز ميزانية 21 مشروعاً اقتصادياً منها مجموع ميزانيات 130 دولة في العالم، وهي مشاريع تتنوع بين مجالات المواصلات، الطاقة، البنية التحتية، الدفاع، والتعليم فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الجامعات التركية من 73 جامعة إلى 175 جامعة في العقد الأخير.

وجاء الاقتصاد التركي بالمرتبة الثامنة عشر عالمياً تلاه الاقتصاد السويسري، ثم اقتصاد المملكة العربية السعودية بالمرتبة العشرين عالمياً والأول عربياً، ثم اقتصاد الامارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية عربياً والثامنة والعشرين عالمياً.

ما يمكن استنتاجه أن، حزب العدالة والتنمية التركي حقق إنجازات اقتصادية هائلة لا يمكن تجاوزها وباتت تركيا بارتفاع متوسط دخل الفرد إلى حوالي 10500 دولار في العام، على مسافة سنوات قليلة من تجاوز عتبة الارتقاء إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل، فقد استمرت معدلات النمو على وتيرتها الحالية ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، ستحقق تركيا نموّاً سنويّاً بمتوسط 6.7 في المئة بين 2011 و2017، لتصبح أسرع بلدان المنظمة نموّاً اقتصاديّاً، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد قرابة 19 ألف دولار أمريكي مقابل 3492 دولاراً في 2002 وتخطط الحكومة، ليكون الاقتصاد التركي بين العشر اقتصاديات الأكبر في العالم مقترحة ميزانية تبلغ قيمتها تريليون دولار عام 2023، وبذلك سيبقى حزب العدالة والتنمية رائداً في المجال الاقتصادي والمجالات التنموية الأخرى، ولن تؤثر عليه الحملات الإعلامية المغرضة، فما جرى

تعزيز للديمقراطية ورغبة الشعب التركي، الذي سيستمر في تأييد سياسات حزب العدالة والتنمية الناجحة والهادفة لوضع تركيا على قائمة الدول المتقدمة على الصعيد العالمي[1].

6-الاصلاحات الاجتماعية

أ-في مجال الصحة

شهدت تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، الكثير من المحاولات والمشاريع الساعية إلى تحديث القطاع الصحي. فقبل العام 2003، كان هذا القطاع في حالة سيئة جدا، على حد وصف تقرير للبنك الدولي، إلا أنّ الأمور تحسنت بعد ذلك التاريخ تدريجياً، ويُبرز التقرير المشاكل الأساسية التي كان يعاني منها القطاع الصحي، وهي تتراوح بين تجزئة النظام الصحي مع وجود أربعة أنواع من الضمانات التابعة له، ووجود تضارب في عمل أربع وزارات مختلفة تُعنى بالشأن الصحي، غير أن الإصلاحات التي أقرّتها الحكومات المتعاقبة حسّنت من حالة القطاع ككل، ووسّعت التغطية الصحية للأتراك، فباتت تشمل 98 بالمئة من السكان في العام 2012، بعدما كانت تقتصر على 64 بالمئة منهم قبل عشرة أعوام.

-كانت ميزانية وزارة الصحّة 3 مليارات و 190 مليون ليرة في سنة2002 ، وارتفعت هذه الميزانية إلى 13مليار و 400 مليون ليرة في سنة 2010؛

-قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان يُطلب من المرض، دفع أجرة سيارات الإسعاف وكان المرضى لا يعالجون في قسم حالات الطوارئ لسبب أو آخر، وكانوا يُحتجزون في المستشفى لعدم دفعهم تكاليف العلاج، أمّا اليوم، فيعالج جميع المرض ى في قسم حالات الطوارئ وفي قسم العناية المركزة مجانا، حتى في المستشفيات الخاصة؛

-تقدّم وزارة الصحّة خدمات الإسعاف بطائرتين للإسعاف و 96 طائرة عمودية للإسعاف على مستوى تركيا دون مقابل؛

[1] -عبد الكريم حمودي،"**حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة " تركيا الاقتصادية** "، مأخوذ من الموقع الالكتروني لخليج أونلاين ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (13افريل 2016):http:/www./klj.onl/Z61G9A

-بنت تركيا 139 مستشفى و 618 مستوصفا في الفترة 1996-2002، اما الفترة 2002-2009 فبنت تركيا 251 مستشفى 128مستوصفا؛

-انتقلت تركيا في سنة 2009إلى نظام" طبيب العائلة "في كلّ المدن، وبذلك أصبح بمقدور كلّ مواطن مراجعة طبيبه الخاص او الاتصال به هاتفيا للاستفسار في أي وقت يشاء؛

-يمكن للجميع مراجعة أيّ مستشفى للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات؛

-كان المصابون بمرض الكلى يعانون من مشكلات كبيرة قبل سنة 2002 ،أمّا اليوم فالسيارات المخصّصة لهم تأخذ المصابين من بيوتهم لغسل الكلى ثمّ ترجعهم إلى بيوته؛.

-كان عدد آلات غسيل الكلى في أنحاء تركيا 53125 آلة في سنة 2002 ، أمّا اليوم فبلغ العدد 913503آلة؛

-قام بخطوات كبيرة و جبارة بميدان الصحة والتعليم اذ فتح ابواب جميع المستشفيات امام جماهير الشعب حتى المستشفيات الخاصة حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الاجرة وتتولى الحكومة بدفع الباقي كما انشأ 39 جامعة جديدة، الأمر الذي حسن من نوعية الخدمات الطبية في تركيا، حيث جعل بعض جامعاتها الرسمية في العلوم الصحية تتخصص في هذا المجال،كما تم خلق مراكز أبحاث في الجامعات والكليات المعنية بشؤون الحياة السليمة والمتعافية، فقد بدأت تركيا عام 2015، ببناء مجمع طبي ضخم في العاصمة أنقرة، وهو مشروع سيتم افتتاحه في العام 2017، بتكلفة 1.2 مليار يورو، وسيكون الأضخم في أوروبا وقد تم تمويل هذا المشروع من القطاعين الخاص والعام، كما من شركات أجنبية كبرى، حيث من المتوقع أن يستقبل 25 ألف زائراً في اليوم الواحد ابتداءً من العام[1] 2018 .

في مجال التربية

-أصبحت ميزانية وزارة التربية الميزانية الأكبر في عهد الحكومة الحالية، وفاقت ميزانية وزارة الدفاع؛

-نيت في السّنوات الثماني الأخير150 ألف قاعة دراسيّة جديدة في أنحاء تركيا؛

[1] -جو حمورة، "**اصلاح القطاع الصحي التركي**"، مأخوذ من الموقع الإلكتروني للمفكرة القانونية ،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (14افريل 2016)

http://www.legal-agenda.com/ :

-أرسل إلى المدارس 851.83 حاسوبا؛

- انشئت في المدارس 29.468 قاعة دراسية خاصة لتكنولوجيا المعلومات؛

-قدّم وزارة التربية الوطنية لجميع التلاميذ والتلميذات الكتب الدراسيّة المقرّرة، مجّانًا منذ سنة 2003؛

-كان عدد الجامعات في تركيا 61 جامعة في سنة 2002 ، منها 53 جامعة حكومية و 23 جامعة؛

أهلية، وفي الفترة ما بين2003 -2010 ا نشأت الحكومة الحالية 49 جامعة حكومية و 29 جامعة اهلية، و بذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية الى 102 جامعة كما ارتفع عدد الجامعات الاهلية الى 52 جامعة

أنشأت الحكومة 153مسكنا للطلبة فيه 64.333 سريرا وذلك منذ سنة 2003[1]؛

-قام بتوزيع 105 مليون طن من الفحم سنويا مجانا على العائلات الفقيرة، ولاسيما في المناطق الباردة حيث كانت هذه العائلات تقضي الشتاء دون تدفئة كافية و قد استفاد من هذه المعونة اربع ملايين شخص سنويا.

-قام ببناء 280 الف شقة خصصها للعائلات الفقيرة بأقساط سهلة ومسيرة وهي اقل من الايجار الشهري، ولا تدفع هذه العائلات التقسيط إلا بعد انتقالها الى الشقة و امد التقسيط يتراوح 15-20سنة.

أما فيما يخص الاصلاحات الأخيرة، التي قام بها الحزب في مجال التعليم حسب التقرير الأمريكي الذي أكد على أن محور جهود جزب العدالة والتنمية تركز في تمرير قانونين أساسيين في التعليم في عامي 2012 2014. القانون الأول وسع بشكل هائل من نظام مدارس "إمام خطيب" الدينية التي ترعاها الدولة، فخلال سنوات حكم العدالة والتنمية، زاد عدد هذه المدارس من 65 ألف إلى 932 ألف، كما زادت نسبة عمر طلاب الإعدادي في تلك المدارس من صفر إلى 10.5% ، بينما زاد نسبة الطلاب الثانوي من 2.6 إلى 12.9%، ومن المرجح أن تزيد هذه الأرقام خلال السنوات القادمة. بينما سعى القانون الثاني إلى ضمان هيمنة الأشخاص المحافظين دينيا من الموالين للحزب الحاكم على البيروقراطية التعليمية في تركيا، واعتبر كثير من العلمانيين هذه القوانين وغيرها من الإجراءات الأخرى دليلا على أسلمة النظام التعليمي في البلاد هذا مما دفع

[1] معمر خولي، **الاصلاح الداخلي في تركيا** (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات)،ص.124.

بحزب العدالة والتنمية الى الإصلاحات التعليمية، المتجهة نحو الدين هدفها توسيع الديمقراطية وتصحيح أخطاء الماضي بحق المتدينين، ومن أجل تقديم رؤية تتعلق بتربية جيل تقي، ورجح التقرير أن يظل التعليم معركة سياسية في النضال السياسي بين من يعتبرون أنفسهم علمانيين ويريدون أن يكون الإسلام شأن خاص جدا، وهؤلاء الذين يفضلون أن يكون له دورا عاما بارزا، ودعا مركز التقدم الأمريكي، الولايات المتحدة إلى ضرورة مراقبة هذا الأمر عن كثب نظرا لأن تركيا حليف لواشنطن، ومن الممكن أن تؤثر هويتها واستقرارها على هذا التحالف، وكان التزام أنقرة بهذا التحالف مستمر على مدار السنين لأن القيادة التركية كانت أكثر ميلا للغرب من جيرانها في الشرق الأوسط المسلم، ولو تبنت حكومة "العدالة والتنمية"، رؤية أردوغان بإنشاء جيل متدين في السنوات القادمة، فإن تلك المعادلة قد تتغير .

ب-في مجال الموصلات

- كان طول الطرق المزدوجة(ذهابا و ايابا بمسارين) في تركيا حتى سنة 2003 يصل الى 6.101كم وبنت الحكومة الحالية خلال ثماني سنوات 13 ألف و 73 كم أي انها بنت اكثر من ضعف الطرق التي بنيت منذ تأسيس الجمهورية؛

- بنتْ الحكومة الحالية طرقا معبّدة بين القرى يصل طولها إلى 88.092 كم؛

-كان طول السّكك الحديدية التي بنيت ما بين 1951-2002 يبلغ 945 كم .أمّا الحكومة الحاليّة فبنت خلال ثماني سنوات 1.76 كم من السكة الحديدة؛

-مشروع العصر" مارماراي"، أيْ السكة الحديدية التي تربط آسيا بأوروبا من تحت البوسفور مستمرّ وبسرعة فائقة؛

-كان عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الداخلية 8729 راكبا في سنة 2002، وارتفع هذا الرقم الى 41227 راكبا في نهاية سنة 2009[1]؛

[1] -معمر خولي، مرجع سابق، ص .18.

-كان عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الخارجية في سنة 2002 نحو 25000 راكبا في سنة 2002، وارتفع هذا الرقم الى 44000 راكبا في نهاية سنة 2009؛

-كان عدد الترسانات التي تصنع فيها السفن 37 ترسانة لغاية سنة 2002، وبنت الحكومة الحالية 70 ترسانة ما بين 2003-2010، وبالإضافة الى ذلك يستمر البناء في 59 ترسانة؛

ثانيا: التغيير على الصعيد الخارجي

يشهد الدور التركي تغييرات جوهرية على الصعيد الخارجي، وبخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم منذ عام 2002، وتتضح هذه التغييرات والتطورات في ملامح الصور العامة للمجتمع والدولة، ويبدو ذلك من خلال الزيادة الكبيرة في معدلات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وهي العوامل التي كان لها الأثر المهم في تحديد ملامح السياسات الخارجية وتفعيل دورها دوليا. ويرجع بعض المراقبين الفضل في الصعود التركي الجديد الى جملة من التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية المهمة، ولعدد من النظريات المحفزة للتغيير التي صاغها الدكتور أحمد داود أوغلو، لاسيما نظريته العمق الاستراتيجي، التي عبر عنها بكلمات موجزة عند توليه حقيبة وزارة الخارجية بعد ان كان مستشارا لرئيس الوزراء "رجب الطيب أردوغان"، فقال: "ان تركيا لديها الان رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز .سنسعى لدور اقليمي كبر، ولم نعد بلد رد فعل". ويمكن تقسيم التغير في سياسة تركيا الخارجية الى:

1- التغيير على المستوى الاقليمي:

لقد سعت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية الى احداث تغيرات سياسية على الصعيد الاقليمي، حيث كان لهذه التغيرات ايجابيات كثيرة أدت الى الانفتاح التام على تركيا من قبل الأطراف

السياسية على مستوى الاقليم، وفي هذا الصدد سيتم تناول هذا المطلب من خلال:

أ- التغير السياسي في العلاقات العراقية:

على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين، فقد اتخذت تركيا في عهد رجب الطيب اردوغان موقفا ايجابيا في الحرب الامريكية

البريطانية على العراق في مارس 2003 عندما رفضت السماح للقوات الأمريكية النزول في أراضيها وفتح جبهة شمالية، وذلك لإدراك تركيا أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي الى ضرر بالعلاقات الاسلامية العربية ويسيئ الى صورتها اقليميا ودوليا فضلا عن عدم حصول تركيا ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد.[1]

ومع احتلال العراق في أفريل 2003 من قبل القوات الأمريكية سعت تركيا الى تعزيز علاقتها مع العراق من خلال استقبال رؤساء حكوماتها، كما سعت تركيا الى حضور اجتماعات دول جوار العراق والعمل على استقراره وعمدت الى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق ذلك أن العراق يسوق نفطه عبر أنابيب تركيا الى الأسواق العالمية.

ومع اقرار العراق الدستور في عام 2006 وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الخطر التي ترتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة اذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة بتمركز "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق وقرار صيغة النظام الفدرالي وتراجع موقع "التركمان" والسعي لتغيير البنية السكانية لكركوك.[2]

وقد توترت العلاقات العراقية التركية في أواخر 2007، اذ طلبت تركيا من العراق ضرورة اخراج "حزب العمال الكردستاني" من الأراضي العراقية بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا واتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب وقد عملت الحكومة العراقية على تخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية التركية بإرسال وفود الى تركيا لمنع أي تدخل تركي في شمال العراق، وبرغم هذه المحادثات أقدمت تركيا على مهاجمة موقع "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق للحد من نشاطاته وتدمير قواعده، بالإضافة الى ان الحكومة التركية اقدمت على رسم الخطوط العامة التي ترسم علاقتها مع العراق من خلال:

– حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق واعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية؛

---

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ،2014)، ص.69.

[2] معوض جلال عبد الله، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية** (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات لبحوث والدراسات الاستراتيجية، ، 1999)، ص.122.

- التوصل الى تسوية بين طوائفه؛

- حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط معابره الحدودية البرية والجوية؛

- حل قضية كركوك عن طريق العمل الدبلوماسي مع العراق؛

- القضاء على وجود حزب العمال الكردستاني؛[1]

ومن خلال كل ذلك فان تركيا سعت الى اقامة علاقات قوية مع العراق لضمان وحماية مصالحها، وترفض تقسيمها، لأن ذلك يضر بالعراق ويولد مصدر قلق لتركيا.

ب- التغير السياسي في العلاقات السورية:

لقد شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين، اذ قام رئيس الوزراء السوري "مصطفى ميرو" في 30 جويلية عام 2003 بزيارة تركيا ووقع معها اربع اتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، ومن أجل تفعيل العلاقات السورية التركية ولا سيما على المستوى السياسي قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بزيارة تركيا في كانون الثاني، أما على المستوى الاقتصادي قام وزير التجارة والصناعة التركي بزيارة سوريا 22 أكتوبر 2004، والتقى مع رئيس الوزراء السوري "محمد ناجي" وتم التأكيد على ضرورة اقامة منطقة حرة ومناطق زراعية وتجارية وحدودية مشتركة.[2]

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بصورة كبيرة، حيث صدرت تركيا الى سوريا سلعا بما يقارب 265 مليون دولار عام 2004 واستوردت من سوريا بما يقارب 506 مليون دولار (نفط خام) لتشكل تجارة حجمها ما يقارب 762 مليون دولار عام 2004.[3]

---

[1] محمود، لقمان عمر، "**القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006**"، مجلة دراسات اقليمية، الاقليمية، العدد 8، (2007)، ص.74.

[2] محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السورية التركية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2007-2011** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الأزهر: ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ، 2013)، ص.142.

[3] عقيل سهيل محفوظ، **سوريا وتوركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.110.

ولم يقتصر تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في اتجاه التعاون والتنسيق، في قضايا على المجال الاقتصادي فقط، بل أخذت منحى أخر من خلال احياء عملية السلام مع اسرائيل، والذي يعتبر من النجاحات السياسية الكبيرة لحكومة أردوغان، كذلك تقاسمت تركيا مع سوريا المشاكل الأمنية المشتركة مثل احتمال تكوين دولة كردية مستقلة.[1]

لقد بذلت حكومة أروغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياستها، والالتزام اتجاه سوريا خصوصا خلال الأشهر 15 التي تلت اغتيال الرئيس "رفيق الحريري، وهو ما يتضح جليا بأن تركيا لم تكن تريد التفريط بعلاقة استراتيجية تعتبر مدخلا طبيعيا لها الى العالم العربي، باعتبارها تمثل مركز قوة الشرق الأوسط كقوة اقليمية صاعدة، وهذا يعود لعامل الثقة الذي لعب دورا مهما في تطوير العلاقات السورية التركية في فترة قيادة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا.[2]

ج–التغير على صعيد العلاقات الغير عربية (دول الجوار غير العربي "ايران"):

الإطار العام للسياسة التركية ازاء جمهورية ايران الاسلامية يتمثل في العمل الحثيث لتطوير نهج مستقل في مقاربة الجار الاسلامي الكبير، والحفاظ على روابط ثنائية مستقرة ومتوازنة مع ايران، ما يعني التصرف بحزم ازاء التجاوزات الايرانية عندما تكون الأوضاع الداخلية في تركيا تحت وطئة التوتر، وتتبنى تركيا في عهد أردوغان مفهوم التسوية عن طريق دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووي الايراني، وتقر بحق ايران بتطوير التكنولوجيا النووية لغايات سليمة، وترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة، كما ترفض أي نوع من التنسيق أو التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، ومعلوم أن الموقف العام للدولة التركية ازاء السلاح النووي هو انتشار هذا السلاح في المنطقة يعد خطرا ويجب تجنبه، وأن الهدف يجب أن يكون شرق أوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل. وفي اطار التعامل المباشر مع المخاطر الحالية للأزمة النووية، دعمت حكومة أردوغان المقاربة الأوروبية مع ايران، كما تولت محاولة اقناع ايران بقبول

---

[1] ايمان أحمد عبد الحليم، "**المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 2451، (2012-04-23)، ص.50.

[2] جلال سلمي، "**العلاقات التركية السورية بين الماضي والحاضر**"، مأخوذة من الموقع الالكتروني لتركيا برس، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (15افريل 2016): http://www.turkpress.co/node/10780

مجموعة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تمهيدا لوقف تخصيب اليورانيوم، واضطلعت ولا تزال بدور الوسيط الفاعل للتقريب بين ايران والغرب الأوروبي والأمريكي.[1]

2: التغير على المستوى الدولي:

لقد كان فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأمر الذي مكنه من قيادة الدولة التركية وكان له الأثر الكبير في السياسة الدولية، وهو ما جعل هذا الحزب يلعب دورا على الصعيد الخارجي يوازي ذاك الذي يلعبه على الصعيد الداخلي، وفي هذا الصدد سيتم التعرض للتغيير السياسي الذي أحدثه على مساحتين مهمتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والسبب في ذلك يعود الى كون الولايات المتحدة الأمريكية اليوم قائدة للنظام الدولي الجديد، ولها نفوذ كبير وواسع عبر كل انحاء العالم، والدول الأوروبية هي الأقرب والجارة لتركيا، اذ تركز الأخيرة كل جهودها للدخول الى منظومتها السياسية وتصبح عضوا فاعلا في الاتحاد الأوروبي. وهذا ما سنحاول معالجته من خلال عنصرين رئيسين هما:

-التغير على صعيد العلاقات الأمريكية

-التغير على صعيد الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)

أ-التغير على صعيد العلاقات الأمريكية: منذ أن رفض البرلمان التركي في الأول من مارس عام 2003 التوقيع على مذكرة نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية وفتح الجبهة الشمالية من أجل ضرب العراق، حيث أصبح التوتر هو السمة الواضحة في ما يخص العلاقات الثنائية التركية الأمريكية.[2]وكان الموقف التركي يقوم على ركيزتين اساسيتين هما:

- السعي لمنع نشوب الحرب وذلك من خلال:

-عدم التحرك الا ضمن الشرعية الدولية وفق المادة 92 من الدستور التركي.

---

[1] نضال جهاد العبيدي، "**العلاقات الايرانية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (17افريل 2016): http://www.hcrsiraq.org

[2] عبد المجيد وحيد، "**الدور الاقليمي التركي وعقبات الطريق**"، مجلة المستقبل العربي، العدد. 365 ،(مارس 2009)، ص .40.

-التنسيق الاقليمي: نسقت تركيا مع دول الجوار لإيجاد ضغط على الادارة الأمريكية للتراجع عن شن حرب على العراق، وايجاد حل سلمي.

-امتناع تركيا عن المشاركة في الحرب: فقد امتنعت تركيا عن فتح جبهة شمالية في حرب أمريكا على العراق، كما عملت على تمديد أجل المفاوضات التي كانت تجري بينها وبين أمريكا، والتأجيل المتكرر للرد النهائي على المطالب الأمريكية، ورفض البرلمان التركي مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية عددها يتراوح ما بين 60 الى 70 ألفا على الأراضي التركية.

-التدرج في التعاون مع الادارة الأمريكية:

سارت السياسية التركية في خطين متوازيين: منع الحرب، والاستعداد للمشاركة فيها وفي هذا الصدد جرت مفاوضات بين الأتراك وأمريكا تناولت ثلاثة عناوين: اقتصادية وسياسية وعسكرية، حيث تم الاتفاق على منح تركيا قروضا مباشرة بقيمة 24 مليار دولار، وهبة بقيمة 6 مليارات دولار، مع شطب ديونها العسكرية نحو 4 مليارات دولار، على أن تكون الهبة بإشراف صندوق النقد الدولي، وهو ما رفضته تركيا.

وفي الجانب العسكري تم الاتفاق على تمركز من 60 الى70 الف جندي أمريكي على الأراضي التركية، ومن ثم عبورهم الى العراق على ان يدخل مثل هذا العدد من القوات التركية الى شمال العراق دون المشاركة في القتال الا اذا اضطرت الظروف. اما الجانب السياسي فيقوم على عدم تسليح الأكراد بأسلحة متطورة وان لا يشاركوا في العمليات القتالية وان لا يدخلوا مناطق الموصل وكركوك، ولا مناطق النفط، وأن يكون التركمان والأكراد والعرب عنصرا مؤسسا للدستور، وألا تعتمد صيغة الفدرالية في العراق الجديد. لكن أمريكا لم تعط جوابا حول تسليح الأكراد، وهذا ما ال الى حدوث مظاهرات كردية حاشدة ضد دخول القوات التركية شمال العراق الأمر الذي خلق شكوكا بدى الأتراك حول اثارة أمريكا.[1]

ورغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين الأتراك لترطيب الأجواء الا ان التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة واضحة للغاية، وهي انه من الصعب جدا عودة العلاقات بين البلدين الى ما كانت

[1] حيدري نبيل، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945** (دمشق: دار صبرا للنشر، 1981)، ص .250.

عليه بالسابق. وبصرف النظر على أسس العلاقة والشراكة والاستراتيجية المتميزة التي كانت بين الولايات المتحدة وتركيا فان ما فعله في 2003 جعل هذه العلاقة تخرج بعيدا مجسدة في الأزمة العراقية، حيث عارض السياسيون الأتراك بقياد حزب العدالة والتنمية الحرب الأمريكية على العراق.

ومن الواضح أن الجناح العسكري (البنتاغون) لم ينس بعد خيبة الأمل التي أصيب بها في 1 مارس 2003 عندما رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية، ولهذا السبب ورغم اتفاق الخارجية الأمريكية مع رئاسة الأركان التركية على مسألة بقاء القوات التركية في شمال العراق فان البنتاغون أخل بقصد منه او من غير قصد هذه الاتفاقية. ودامت ازمة الاعتقال هذه 60 ساعة بين أنقرة وواشنطن، وبالرغم من أنها انتهت لكنها تركت بصمات لا تمحى فيما يخص العلاقة بين البلدين، خصوصا أن ثقة الشعب التركي التي كانت مهزوزة أصلا بالولايات المتحدة الأمريكية باتت معدومة تماما، والأهم من ذلك ان هذه الحادثة دفعت الحاجة الى وضع تعريف جديد للعلاقات التركية الأمريكية وسط الجو السياسي الجديد الذي نشأ بعد الحرب الباردة.[1]

وعلى الرغم من تردي العلاقات التركية الأمريكية بسبب أزمة العراق الا ان وزير الخارجية التركي آنذاك "عبد الله غول" أكد أن علاقات بلاده بالولايات المتحدة تمضي بقوة لأنها تبنى على قيم مشتركة تتمثل في: "الديمقراطية، والحرية، والاقتصاد الحر"، وقدمت تركيا اقتراحا لإرسال قواتها الى العراق أثناء زيارة مستشار الخارجية التركية "اوغور زيالي" الى واشنطن بعد الحرب مباشرة ردا على الطلب الأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام بالعراق بينما تعتبر تركيا ارسال القوات لها الى العراق تحركا مهما لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة.[2]

كما سعى حزب العدالة والتنمية الى تقديم نموذج الى الأمريكيين بحيث يكون الحزب فيه نموذجا للإسلام المعتدل، والذي يتعايش فيه الاسلام والديمقراطية والاسلام والعلمانية، ورغم مواقف انقرة المعارضة للسياسات

---

[1] معمر خولي، "**العلاقات الأمريكية التركية...على المحك**"، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (20افريل 2016): http://rawabetcenter.com/archives/1820

[2] مراد يتكين، "**أسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية**"، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمركز العلاقات العربية التركية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (20افريل 2016): http://www.sasapost.com/american-turkish-relashionship/

الأمريكية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق الا ان الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" يرغب بأن يكون رئيس الوزراء التركي "رجب الطيب اردوغان" عراب المنطقة ويفتح أبواب البيت الأبيض.[1]

– تداعيات الحرب العراقية على تركيا:

لقد كان للحرب العراقية تداعياتها على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق، وفي العلاقة مع الولايات المتحدة وعلى الدور الأمريكي في الشرق الأوسط تتمثل في ما يلي:

أ: على الصعيد العراقي

-دخول الأكراد العراقيين مدينتي الموصل وكركوك رغم التهديدات التركية؛

-أصبح التركمان تحت الهيمنة الكردية؛

-كان لتركيا حق الدخول الى شمال العراق، ولكن أمريكا منعت دخول الجيش التركي الى شمال العراق دون تنسيق معها؛

-استبعاد الشركات التركية من المشاركة في عقود اعمار العراق؛

ب: على الصعيد التركي الأمريكي

لقد كان قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب، الذي وضع أمريكا أمام اختبار لخوض الحرب دون شريك، ولكن على الرغم من الصدع الذي تركته الحرب العراقية في العلاقات التركية الأمريكية، حيث أدرك الطرفان أهمية استمرار العلاقات بينهما، وبرز هذا في أكثر من موقف في مرحلة ما بعد الحرب ومنها:

-الموافقة على المساعدة من أجل حفظ الأمن في العراق؛

---

[1] بورهان الدين دوران، "**الطبيعة المتغيرة في العلاقات التركية الأمريكية**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني لتركيا بوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (21افريل 2016): http://www.turkey-post.net/p-3850/

-أقر مجلس النواب التركي في 7أكتوبر 2003 مذكرة صلاحية ارسال قوات عسكرية الى العراق.

-منح امريكا لتركيا قرضا ب8.5 مليون دولار؛

- ترسيخ النفوذ الأمريكي في أفغانستان والقوقاز ولعب تركيا كورقة ضاغطة في الشرق الأوسط؛[1]

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة لا تستغني عن تركيا، حيث تعتبر تركيا هي الدولة الأولى التي فاتحت الولايات المتحدة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد وصف وزير الخارجية التركي آنذاك "عبد الله غول" الشرق الأوسط الجديد بأنه كل الشرق الأوسط مع شرق المتوسط وجنوب أوراسيا، وبالتالي ان تركيا تسير ضمن السياسات الاقليمية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وان حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت في تثبيت طريقها وتدعيم علاقتها مع أمريكا.[2]

2-التغير على صعيد الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)

قرر الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد في جانفي 2005 بعد ان استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان من اقناع الاتحاد الأوروبي بذلك، مع اعطاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر 2004 سلطة تحديد بدء هذه المفاوضات التي قد تصل الى 20 عاما، وهنا تكون تركيا مع الاتحاد الأوروبي دخول مرحلة جديدة، فقد حاولت تركيا من خلال جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية الى تحديد موعد قريب في الدخول للمفاوضات المباشرة حول الانضمام وهو ما أدى الى بروز بعض الملامح التي يمكن اجمالها بنقطتين هامتين فيما يتعلق بالخطوة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية حول الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا:[3]

---

[1] عبد الصادق علي، **تركيا والحرب الأمريكية العراقي**"، (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، أفريل 2003)، ص.55

[2] التونجي توفيق، "**الاسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني كلكامش للدراسات والبحوث الكردية، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ (23افريل 2016): http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles

[3] الغريري محمد ياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)، ص.155.

-تتعلق بتاريخ الاصلاحات التي تمت في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تسلم الحزب حكم تركيا في ضل صعوبات اقتصادية كبيرة واستطاع أن يحدث تغيرا كبيرا في الدولة لم تشهده منذ رحيل "مصطفى كمال أتاتورك"، فقد تم ابعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي، وتم ادخال قوانين جديدة في النظام القضائي، واعيد صياغة قانون العقوبات فألغيت عقوبة الاعدام وتحريم التعذيب؛

-تركت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية ليمرر الاجراءات السياسية والقانونية التي أدت الى تهميشها، هذه الصورة ترتبط بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية اذ تضمن العديد من النقاط أبرزها:

-سيتحمل الاتحاد الأوروبي تكاليف تقدر ب 27.16 بليون يورو يفترض ان يقدمها الاتحاد اعتبارا من 2025؛

-تسربت معلومات بخصوص انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تكون فيه قد مضت قدما في اصلاحاتها الاقتصادية، وتطوير التنافسية للصناعة التركية وهو ما يسهل لها الاندماج في الاتحاد الأوروبي؛[1]

-العلاقات التاريخية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي

-في عام 1959: تقدمت تركيا بطلب الحصول على عضوية الجماعة الأوروبية الاقتصادية؛

-في عام 1963: عقد الطرفان "اتفاق انتساب" يقبل ضمنيا ترشيح تركيا الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة؛

-في عام 1989: تقدمت تركيا بطلب الانضمام الى "المجال الأوروبي الخالي من الحدود الدولية"؛

-في عام 1995: أصبحت تركيا طرفا في "الاتحاد الجمركي"؛

- في عام 1999: قبول الاتحاد الأوروبي طلب تركيا للترشيح لعضويته؛

[1] حسين طلال محمد، "**تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد. 26، العدد.1 ،(2010)، ص.53.

- في عام 2006/2005: اتخذ القرار بإجراء المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا حول اليات الانضمام؛

-مكاسب انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي:

تسعى تركيا وبقوة نحو الانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي بهدف التمتع بالمزايا العديدة التي يتمتع بها أعضاؤه مع تحقيق المكاسب الرئيسية الاتية:

-تقوية العلاقات السياسية التركية مع الدول الأوروبية؛

-تنمية العلاقات الاقتصادية، ومضاعفة الاستثمارات الأوروبية في اطار اندماج الاقتصاد التركي في القوة الاقتصادية المتقدمة للاتحاد الأوروبي، مع الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية الحديثة في الصناعات التركية؛

- ايجاد أسواق أوروبية مفتوحة للمنتجات الأوروبية التركية، من خلال رفع الحواجز الجمركية والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية؛

- ادراك تركيا لقيمتها ومكانتها الاقليمية والدولية؛

- انهاء كافة القضايا المعلقة ذات التأثير السلبي على العلاقات بين تركيا وبين الاتحاد الأوروبي (القضية الأرمينية، القضية القبرصية، القضية اليونانية)؛[1]

- أسباب تركيا ومبرراتها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي:

أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا بوصفها تمثل حلقة الوصل المباشر بين دول قارة اوروبا، وبين كل من

- دول الشرق الاوسط ودول منطقة جنوب شرق بحر قزوين؛

[1] "**العلاقات التريكة مع الاتحاد الأوروبي، الجمهورية التركية**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية التركية ،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (23افريل 2016): http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa

– تمثل الثقل الاقليمي بعد ان اصبحت تركيا –بعد حرب الخليج الثانية– أحد اضلاع مثلث الجيوبوليتيكي الجديد في منطقة الشرق الاوسط والذي يتكون من الدول الغير العربية الثلاث: "اسرائيل، ايران...؛

– تمثل تركيا جسرا حضاريا مهما بين الحضارة الاوروبية وبين الحضارات الاخرى في قارة اسيا، وخاصة الحضارة الاسلامية بحيث تعتبر نقطة التقاء ."لحوار الحضارات" ويمكنها ان تؤدي دورا بارزا في تحقيق التقارب بين اوروبا والعالم الاسلامي؛

– تعد تركيا معبرا تجاريا بين الدول الاوروبية وبين كل من منطقة الشرق الاوسط ومنطقة جنوب شرق اسيا وخاصة الدولة الاسلامية بوصفها مركزا للطاقة

– أسباب رفض انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي:

–الأسباب المعلنة:

–ان تركيا دولة اسيوية وليست دولة اوروبية بشكل كامل؛

– عدم تلبية تركيا للشروط الجديدة والاضافية التي فرضها عليها البرلمان الاوروبي الى جانب "معايير كوبنهاغن "للانضمام الى عضوية الاتحاد الاوروبي؛

– المعارضة الشعبية الاوروبية القوية لدخول تركيا الى النادي الاوروبي والتكلفة الاقتصادية العالية المنتظر ان تتحملها اوروبا لتحقيق ذلك؛

– رفض تركيا الاعتراف بالقضية القبرصية، الدولة العضو في الاتحاد الاوروبي واصرارها على منع السفن والطائرات القبرصية من استخدام الموانئ والمطارات التركية، والذي تراه الدول الاوروبية بمثابة خطوة اولى للاعتراف التركي بالحكومة القبرصية اليونانية، ولكن تركيا تصر على عدم الاعتراف بالجمهورية القبرصية ما لم يقم الاتحاد الاوروبي باتخاذ خطوات متزامنة معها لفتح التجارة بين الدول الاعضاء وبين الكيان التركي في شمال قبرص؛

– رفض الجمهورية القبرصية انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي واستخدامها لحق "الفيتو" الذي تتمتع به، بصفتها دولة عضو في هذا الاتحاد؛

– استمرار عمل تركيا بعقوبة الاعدام، وعدم العمل لقانون الدفاع عن حقوق الانسان؛

– وجود مجموعة من القضايا المعلقة بين الاتحاد الاوروبي وبين تركيا والتي أهمها:

أ– القضية الأرمينية؛

ب– قضية الاقلية الكردية؛

ج– القضية القبرصية؛

– الأسباب الغير المعلنة:

– ان تركيا التي تعتبر وريث الامبراطورية العثمانية بحيث أن صراعها مع أوروبا ما زال راسخا في العقلية الأوروبية؛

– استحالة اندماج دولة تركيا ذات الهوية الاسلامية في دول القارة الأوروبية المسيحية؛

– اثارة تركيا لإشكالية أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث تعداد السكان، فمع حلول 2015 تكون تركيا قد تجاوزت تعداد سكان ألمانيا؛[1]

ففي الوقت الذي توجد فيه دوافع أوروبية لقبول انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، هناك معوقات تحول دون ذلك تتمثل فيما يلي:

اولا–الدوافع الأوروبية قبل انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي: قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي يجعل جيران تركيا في الشرق الأوسط واسيا الصغرى والبحر الأسود جيرانا مباشرين للاتحاد؛

[1] محمد السماك، "**الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي**"، مجلة مركز تيار المستقبل، العدد. 1720 (الاثنين 11 أكتوبر 2004)، ص .14.

-قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعطي قيمة أكبر ثقافيا على المستوى العالمي للاتحاد الأوروبي؛

-اندماج تركيا في الجسد الأوروبي قد يعطي لتركيا دورا كبيرا في تشكيل مستقبل أوروبا؛

-تركيا محور هام وامن لنقل الطاقة من الشرق الأوسط وبحر قزوين وروسيا مما له اثار ايجابية كبيرة على الاتحاد الأوروبي؛

-موقع تركيا الاستراتيجي يمكنه من ان يكون قاعدة متقدمة للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية؛

-تركيا عامل هام في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الأوروبي؛

-تعتبر تركيا همزة وصل ورابط مهم يربط الاتحاد الأوروبي بدول القوقاز واسيا الصغرى؛

-معوقات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي:

ثمة قوى معارضة داخل دول الاتحاد الأوروبي ترفض انضمام تركيا الى عضوية الاتحاد، والتي تصل الى حد الاعتقاد بأن انضمام تركيا سوف يقضي على الهوية المسيحية، بل سوف يشكل النهاية الحتمية للاتحاد

الأوروبي، ويعود سبب الرفض الى وجود جملة من المعوقات التي تحول دون ذلك نذكر منها:

- المعوقات الجغرافية: لا تعد تركيا دولة أوروبية بالمعنى الكامل وذلك ارتباطا بالتقسيم الجغرافي للعالم، وأن مساحة الجزء الواقع منها داخل القارة الأوروبية (اسطنبول، غرب بحر مرمرة) لا يتجاوز نسبة 3% من المساحة الكلية للدولة التركية؛

- المعوقات السياسية: الشكوك الأوروبية حول ما اذا كان النظام السياسي التركي ديمقراطيا بما فيه الكفاية للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي؛

- المعوقات الاقتصادية: عدم تناغم الاقتصاد التركي على الرغم مما شاهده من اصلاحات وتطورات ايجابية مع انماط اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي؛

– المعوقات الحضارية والعقائدية: تشكل حضارة الأتراك ذات الطابع الشرقي قلقا لدول الاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة اخرى الاختلاف العرقي والعقائدي والمذهبي التركي عن معظم دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من تبني المذهب العلماني واصرارها عل فصل أمور الدين عن شؤون الدولة؛[1]

المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية للنظام السياسي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

لقد مر حزب العدالة والتنمية خلال مسيرته الحزبية بالعديد من الصعوبات التي واجهت طريقه، محاولة بذلك عرقلة مساره السياسي،أهمها تفرده بالسلطة عن طريق زعيمه رجب طيب اردوغان ومحاولة سيطرته على كل المؤسسات الرسمية في الدولة، بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية كتراجع معدلات النمو خاصة في سنة 2015، ونظرا لتمسك هذا الأخير بمبادئه وتحقيق أهدافه التي يصبو اليها عمد قادة الحزب الى تغيير الوضع في البلاد وذلك من خلال تغيير نظام الحكم من نظام برلماني الى نظام رئاسي

أولا– التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية

تتعد أوجه التحديات التي تواجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، وذلك بفعل تنامي النزعة السلطوية للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأمر الذي بات يشكل تحدياً بالنسبة لاستمرار تماسك حزب العدالة والتنمية، الحاكم، فضلاً عما يمثله ذلك من تداعيات سلبية على الصورة النمطية للدولة التركية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، هذه التحديات وغيرها باتت تطرح تساؤلات في أوساط الجماعة الأكاديمية إقليمياً ودولياً فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة بشأن مستقبل حزب العدالة والمسار السياسي لزعيمه، رجب طيب أردوغان، في ظل ما تشهده الساحة التركية من تحولات نحو الراديكالية سواء على مستوى القيادة أو على مستوى قطاعات مؤيدة ومعارضة للحزب الحاكم في تركيا، ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

[1] عبد الوهاب العمراني،" **تركيا ومعوقات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني لسبتمبر نت (الموقع الاخباري اليومي)،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (24افريل 2016): http://www.26sep.net/articles.php?id=86

1- التحديات الداخلية تصاعدت خلال السنوات الأخيرة التحديات التي يوجهها حزب العدالة والتنمية على الساحة المحلية، بفعل تنامي الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وتزايد الشعور بتحول السلطة الديمقراطية إلى سلطة سلطوية.

-التحول إلى زعيم سلطوي

بمرور الوقت تحول حزب العدالة من حزب جماعة يعبر عن توجه إسلامي أكثر اعتدالاً إلى حزب أكثر تشدداً خاضع لزعيم واحد يسيطر على مختلف مقدراته وتيسير أعماله، هذا مع تنامي نزعته المتشددة التي نتجت عما حققته تركيا من مكاسب متلاحقة سواء على الصعيد المحلي أو المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من انتقال "أردوغان" من منصب رئيس الوزراء إلى مقعد رئيس الدولة ذي الصلاحيات الواسعة، غير أن المتابع بدقة لنمط العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة في تركيا، سيكتشف أن صلاحيات رئيس الوزراء انتقلت معه إلى مقر إقامته في "القصر الأبيض" الجديد، دون أن يسبق ذلك إصلاحات دستورية وقانونية تسمح به وتجيزه، وقد ترافق ذلك مع مظاهر متصاعدة لسيطرة أردوغان على نحو شبه كامل على السلطتين التشريعية والقضائية، هذا مع إعلانه بدء اجتماعات هيئة المستشارين عن قيام النظام الرئاسي عام 2015، كل هذه التطورات لا تنبئ بظهور زعيم سلطوي في دولة شبه ديمقراطية وحسب، وإنما تنبئ باحتمالات تفجر الأوضاع السياسية في الدولة على نحو فجائي.

سيطرة "أردوغان" على نحو شبه كامل على المؤسسة البرلمانية والقضائية، وذلك من خلال تعديلات متلاحقة على التشريعات التركية التي تسمح للحزب الحاكم في تركيا أن يكون له اليد العليا في اختيار أغلب عناصر مجلس القضاء الأعلى، حيث عين الحزب أخيراً بشكل علني 144 عضواً في مجلس القضاء و33 عضواً في مجلس الدولة، وقد جعل ذلك مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة مرتبطين فعلياً برئيس الجمهورية. كما عمل الحزب على السيطرة شبه الكاملة على المؤسسات والأجهزة الأمنية التركية.[1]

[1] محمد عبد القادر،" **تحديات متصاعدة: تركيا..أردوغان من فرصة الى عبء**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني للمركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (25افريل 2016): http://ncro.sy/?p=1621

-العلاقة مع الحزب الحاكم

الانسجام الموجود بين "أردوغان" وداود أغلو متعلّق بطبيعة العلاقة بينهما، لذلك تضع الأحزاب المعارِضة شرطا لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العدالة والتنمية، وهو الحد من صلاحيات "أردوغان". لهذا فإن حزب العدالة والتنمية أمام تحدي قيادة الحكومة الائتلافية الجديدة وتحديد نوعية العلاقة مع" أردوغان".

بعد النتائج التي ستخرج بها الحكومة وتناقش مسؤولية انخفاض أصوات العدالة والتنمية، ستؤثّر سلبا في علاقة العدالة والتنمية والحزب الذي تحالف معه وشكّل الحكومة، ولذلك على حزب العدالة والتنمية أن يغيّر من نظرته السياسية ويكون في موضع يُظهر فيه قوّته الداخلية ويعزّزه بدل توجّهه إلى مناقشة انخفاض أصوات الحزب. فهو اليوم بحاجة لتغيير مفهومه الذي يدّعي أن السياسة تقوم بالصراع بين الأعضاء النخب في العدالة والتنمية لوصول الحزب إلى مواقع أفضل في الدولة وعلى العكس هو بحاجة إلى التصالح مع كافة الشرائح الحزبية للقضاء على ذلك الصراع.

على حزب العدالة والتنمية إضفاء صورة تفيد بأن "أردوغان" هو مفتاح الأمان له في ظل المعارضة الشديدة له من قبل الأحزاب الأخرى، حيث إنه في حال الحد من صلاحيات "أردوغان" سيذهب الشعب في الانتخابات الرئاسية عام 2019 لاختيار رئيس غير مفهوم وغامض.[1]

-العلاقة مع مؤسسات الدولة

حاول "رجب طيب أردوغان "إبعاد المؤسسة العسكرية عن العملية السياسية، مدعياً أن ذلك يأتي في إطار رغبة حزب العدالة والتنمية تلبية معايير العضوية الأوربية، ثم أكمل هذه العملية من خلال إصلاحات قانونية جاء آخرها بعد الثورة الشعبية في مصر في الثلاثين من جوان، على نحو من شأنه أن يضمن قانونياً عدم وجود أي دور للمؤسسة العسكرية في التأثير على مسار ومجريات العملية السياسية، وذلك تخوفاً من حدوث احتجاجات شعبية على غرار احتجاجات ميدان تقسيم، التي تفضي إلى تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، لحفظ أمن واستقرار البلاد.

---

[1] برهان الدين دوران، "**التحديات التي تواجه العدالة والتنمية**"، مأخوذة من الموقع الالكتروني لتركيا بوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (25افريل 2016): http://www.turkey-post.net/p-53288/

وقد يبدو ذلك تحقيق لمصالح الحزب، غير أنه يضر بمستقبله في واقع الأمر، كونه من ناحية يضر بمسار الديمقراطية التركية مما يجعل وسائل معارضة النظام القائم ليست من داخل النظام ذاته وإنما من خارجه، كما أنه يعرض تماسك مؤسسات الدولة لإشكاليات تتعلق بتنامي الصراعات الداخلية في هذه المؤسسات، قد تدفع هذه الأوضاع بالمؤسسة العسكرية إلى تجاوز القوانين من أجل حماية تماسك واستقرار الدولة.

-مشكلات الوضع الاقتصادي

تتمثل هذه المشكلات في تراجع معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم، وتراجع قيمة العملة التركية، بسبب الاضطرابات السياسية، هذا بالإضافة إلى تنامي معدلات الفساد في تركيا، وقد علق نائب حزب الشعب الجمهوري عن مدينة ازمير الناطق باسم الحزب عن لجنة الصناعة والتجارة في البرلمان التركي "محمد علي صوصام" على معدلات البطالة المرتفعة في البلاد قائلا: "ان عدد العاطلين عن العمل والذين فقدوا الأمل في إيجاد فرص عمل في تركيا زاد عن تعداد السكان في 170 دولة حول العالم من بينهم اليونان. وأشار "صوصام" إلى معطيات وتقارير هيئة الإحصاء التركية التي تكشف عن وصول معدلات البطالة المسجلة رسمياً في البلاد إلى 10.5% أي ما يعادل نحو ثلاثة ملايين و64 ألف مواطن تركي قائلاً: "إن هذه الأرقام أكبر من تعداد السكان في 105 دول حول العالم من بينها أرمينيا، ألبانيا، ليتوانيا ومقدونيا.

وأكد "صوصام" أن "معدلات التوظيف في تركيا بدأت تدق ناقوس الخطر حيث قال: "إن السياسات الاقتصادية التي يطبقها حزب العدالة والتنمية تشجع الاستيراد بدلاً عن الإنتاج. وكان نتيجة ذلك تراجع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

وتعاني تركيا أيضاً من مشكلات اقتصادية قد يكون لها تداعيات وخيمة، حال استمرارها، مثل كارثة انهيار منجم الفحم في بلدة سوما التابعة لمحافظة مانيسا غرب تركيا، ومصرع 301 عامل بداخله في شهر أيار 2014 [1].

[1] محمد عبد القادر، مرجع سابق.

-العلاقة مع وسائل الإعلام

وجهت العديد من التقارير الدولية الكثير من الانتقادات لحكومة حزب العدالة والتنمية بسبب تراجع حرية الصحافة وتحول تركيا لتغدو أكبر "سجن" للصحفيين على المستوى العالمي، وذلك بسجن عدد كبير من الصحفيين في قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وكان "أردوغان" قد قال أمام اجتماع السفراء الأجانب المعتمدين في تركيا في الخامس من كانون الثاني 2015: "أقولها بتحد ليس هناك حرية في الإعلام لا في أوربا ولا في الدول الغربية الأخرى مثلما لدينا هنا في تركيا"، وذلك ردا على موجة الانتقادات المتواصلة ضده وضد حكومة العدالة والتنمية بسبب حملة المداهمات والتضييق على حرية الصحافة.

-أردوغان وملفات الفساد

سعت حكومة حزب العدالة والتنمية للتعتيم على موضوع الأموال وماكينات عد الأموال التي تمت مصادرتها بعد العثور عليها في منازل بعض أبناء الوزراء والموظفين الكبار في إطار عمليات الكشف عن الفساد والرشوة في 17 كانون الأول 2013، كما قامت بنقل وإقالة كافة المسؤولين الآمنين وأعضاء النيابة العامة الذين أشرفوا على عملية الكشف عن هذه الملفات التي تورط فيها عدد من وزراء الحكومة التركية بالإضافة إلى "أردوغان" وبعض أفراد عائلته.

وعلى الرغم من الهزة السياسية والاقتصادية التي أحدثتها هذه القضية، غير أن "أردوغان" استمر في الطريق ذاته، من خلال المكابرة والقيام بعملية سريعة لنقل وتغيير المسؤولين من أعضاء عن النيابة العامة، كما قام بنقل عدد كبير من رجال الشرطة الذين لعبوا دوراً أساسياً في هذه القضية، وهو الأمر الذي أفضى إلى إصدار المدّعين العامّين الجديد، الذين أوكلت لهم القضية، قراراً بإعادة هذه الأموال إلى أبناء الوزراء والبيروقراطيين، وفوق ذلك تم احتساب فوائدها أيضاً وتسليمها إليهم بالفوائد على الرغم من أنها سجلت على أنها ‘‘أموال رشوة.’’

وقد انعكس ذلك فيما قاله البروفيسور "حسين باغجي" رئيس قسم العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية التركية METU بشأن المشهد الراهن في تركيا، والذي اعتبره ليس مبشراً بالمرة قائلاً ‘‘هناك

حالة خطيرة من ناحية القيم الاجتماعية في تركيا، إذ إن أعمال الفساد في تركيا كادت تتحول إلى قاعدة اجتماعية. وللأسف الشديد هناك توجه خاطئ بعدما بات البعض يردد عبارة إن الحكومات الأخرى كانت تسرق أما هذه الحكومة (العدالة والتنمية) فتسرق أيضاً ولكنها تعمل في الوقت ذاته''، محذراً من أن أعمال الفساد والتورط فيها بدأت تتحول إلى عادة اجتماعية في تركيا وهذا تحول خطير للغاية في البوصلة الأخلاقية للمجتمع. جاء ذلك خلال كلمة ألقاها البروفيسور "حسين باغجي" في ملتقى المثقفين الأتراك والروس الثالث في مدينة أنطاليا جنوب غرب تركيا أوضح فيها أن العالم الإسلامي أوشك على أن ييأس من اعتبار تركيا نموذجا في الديمقراطية والانفتاح.

-عملية السلام داخل تركيا

شهدت تركيا صراعاً عنيفاً استمر قرابة العام ونصف العام في الفترة ما بين جوان 2011 حتى ديسمبر 2013. فبعدما باءت مفاوضات "أوسلو" بالفشل ووصلت إلى طريق مسدود تلك المفاوضات التي جرت بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني، عندما أوعز رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي "رجب طيب أردوغان" لرئيس المخابرات التركي "هاكان فيدان" بالتفاوض مع عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني ومفوضين عن الحزب رغبة التصدي لمواجهة الأزمة السياسية الداخلية، الامر الذي جعل الأزمة الكردية تدخل دوامة جديدة من العنف، حيث بدأت تتشكل معضلة سياسية في البلاد، فقد ارتفعت حدة التوتر السياسي بسبب الاشتباكات العنيفة والاعتقالات الجماعية، نتج عنه غضب شعبي فيما بين قاطني محافظة ديار بكر أو ما يجاورها من المحافظات الأخرى ذات الأغلبية الكردية في المنطقة في الأشهر الأخيرة.

وعلى الرغم مما قد تشهده المفاوضات من تقدم، غير أن مسار التطورات الإقليمية بات يشكل عاملاً سلبياً في إنهاء هذه القضية، خصوصاً مع تنامي طموح حزب العمال الكردستاني في تكرار تجربة شمال العراق في تركيا، سيما أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي BYD ووحدات حماية الشعب YPG في سورية استطاعت أن تصد هجمات "داعش" على مدينة عين العرب "كوباني"، مما أسهم في تدويل القضية وجذب مزيد من التعاطف الدولي مع القضية الكردية، كل هذه التطورات تلقي بظلالها على اتساع نطاق أزمة عدم الثقة بين أطراف عملية السلام داخل تركيا، خصوصاً بعد اندلاع المظاهرات الكردية وما ترتب عليها من

أحداث عنف وتدمير لعشرات المنشآت الحكومية والخاصة، بعد أن امتدت المظاهرات إلى اسطنبول التي يقطنها ما يتجاوز نحو مليوني كردي قد يضاعف ذلك من صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع الأكراد داخل تركيا، خصوصاً في ظل تنامي حدة الاستقطاب الداخلي على أسس طائفية وعرقية وأيديولوجية، فالثورة الكردية قامت منذ أربع عقود بسبب تجاهل الهوية العرقية للأكراد في النظام السياسي والاجتماعي.[1]

2– تحديات خارجية

تتعدد التحديات التي تواجه الحكومة التركية على الساحة الخارجية بفعل سياسات "أردوغان"، ولعل خسارة تركيا لعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد المؤشرات التي توضح ذلك، هذا بالإضافة إلى ما تشهده علاقات تركيا مع دول الإقليم من توترات وصراعات بفعل سياسات تركيا على مسرح الاقليمي، وذلك سيؤثر سلبا على هته الأخيرة بفعل سياسات الدعم والمساندة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهو الأمر الذي جعل تركيا وفق بعض الاتجاهات لا تختلف عن إيران كونها تدعم تنظيمات محلية داخل العديد من الدول العربية، بغرض تمديد النفوذ والسيطرة على بعض الجماعات داخل الدول العربية.

وقد ساهم في تضرر صورة تركيا الخارجية موقفها الداعم للتيارات الإرهابية على الساحة السورية وفي العراق، وتسهيل عملية عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، ودعم التحالف الإقليمي الدولي لمحاربة تنظيم "داعش". هذه العوامل أسهمت في تراجع الحديث عن "النموذج التركي" على المستوى الأكاديمي والإعلامي والشعبي، ولم تعد تركيا على المستوى الرسمي تشكل فرصة بالنسبة لدول المنطقة وإنما في أغلب الأحيان تمثل عبء إقليمي.

إن هذا التطور بات يدفع بعض النخب السياسية التركية للبحث عن آليات التعاطي معها، ذلك إلى الحد الذي دفع بعض القوى التركية للحديث عن أن تركيا في حاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة في مسار سياساتها الخارجية، والعمل دولياً على تحسين صورتها. بيد أن "رجب طيب أردوغان" ما زال يصر على انتهاج ذات

[1] برهان الدين دوران، مرجع سابق.

السياسات، بما قد يفضى إلى مخاطر محدقة بـ"قوة تركيا الناعمة" التي استثمرت فيها كثيراً، ورجت لكونها دولة ديمقراطية لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى.

وقد تكون التداعيات أبعد من ذلك، خصوصاً أن علاقات تركيا مع أغلب دول المنطقة يشوبها التوتر إن لم يكن الصراع، كما أن عودة حضور الدور المصري على ساحة الإقليم غدا يقلل من هامش الحركة أمام السياسة الخارجية التركية، التي بنت استراتيجيتها على غياب هذا الدور أو تحويله إلى تابع للسياسات والتوجهات التركية، وهو الأمر الذي أفشلته ثورة الثلاثين من حزيران، بما ساهم في تصاعد التحديات التي تواجهها تركيا، خصوصاً بعد التصاعد اللافت في العلاقات بين مصر من جانب وكل من قبرص واليونان من جانب آخر.

وفيما يتعلق بمفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوربي، فتواجه بدورها ما يشبه الجمود، فعلى الرغم من بدء المفاوضات المشتركة منذ عام 2005، غير أنه هذه المفاوضات لم تثمر حتى الآن إلا عن الشروع في بدء التباحث بشأن 15 فصل من ضمن 35. وقد توترت العلاقة بين الجانبين أخيراً بسبب سياسات "أردوغان "حيال الصحفيين والكتاب الأتراك.

هذه المعطيات في مجملها توضح أن الرئيس التركي يواجه تحديات عديدة على المستوى الداخلي والخارجي، خصوصاً في ظل التشابك والترابط بين العديد منها، وهو أمر قد يعني أن" أردوغان" يسير بتركيا نحو تأزيم الوضع الداخلي وتصعيد التوتر فيما يخص علاقات تركيا الإقليمية، وهى أمور لا يستبعد أن يكون لها دور فجائي في تحديد مستقبله السياسي[1].

كل هذه التحديات التي واجهها حزب العدالة والتنمية دفعت بقادته للقيام بمجموعة من الاجراءات التي من شأنها تحسين وضعه وتعزيز مكانته، حيث انعكست هذه الاجراءات على طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال سيطرت الأولى على الثانية، باعتبار حزب العدالة والتنمية يمثل الحكومة الحالية في تركيا

[1] محمد عبد القادر، مرجع سابق.

ثانيا: السيناريوهات حول مستقبل حزب العدالة والتنمية و تأثيره على النظام السياسي التركي

وهذا مما دفع العديد من الباحثين والدارسين الى صياغة مجموعة من الدراسات الاستشرافية التي تتمحور تأثير حزب العدالة والتنمية في تغيير النظام السياسي في تركيا، من نظام برلماني الى نظام رئاسي وإصدار دستور جديد يضمن تحقيق ذلك، وهذا ما أدلى به رئيس الحزب «رجب الطيب اردوغان" من خلال لقائه الصحفي مع التلفزيون التركي في شهر جانفي 2015 الذي قال فيه بآن سعي بلاده للانتقال إلى النظام الرئاسي يأتي في إطار تسريع نمو وتطوير الدولة التركية مضيفا أن: " النظام الرئاسي سوف يعجل سير العمل ويسرع عملية التنسيق والاتصال بين مؤسسات الدولة".

وفي شرحه لتفاصيل النظام الرئاسي المزمع تطبيقه حال نجاح حزب العدالة والتنمية في الحصول على أغلبية كافية في الانتخابات العامة المقبلة، قال "داود أوغلو": "إننا نهدف إلى تأسيس نظام رئاسي يحترم الحريات، ويضمن استقلالية السلطتين التشريعية والتنفيذية في ضوء القوانين الدستورية، ويطبق الآلية المنشودة لإدارة البلاد بطريقة متوازنة، بالإضافة إلى التمثيل السياسي المناسب لكل الفرق والطوائف المختلفة في المجتمع".

إن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيدا عن شخصية "أردوغان" الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطات التنفيذية والتشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية، وسيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعهما نحو أهدافهما المرسومة عام 2023 من خلال إنجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمنة ولا سيما القضية الكردية، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم[1].

[1] مركز العلاقات العربية التركية، "**لماذا يسعى أردوغان الى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي؟**"،مأخوذ من الموقع الالكتروني ساسبوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (25أفريل2016): http://www.sasapost.com/why-erdogan-seeks-to-transform-the-turkish-political-system-from-a-parliamentary-system-to-a-presidential-system/

وقال "داود أوغلو": "إننا نرى أن هناك حاجة مُلِحَّة لتطبيق النظام الرئاسي في البلاد؛ من أجل إعادة هيكلة النظام الإداري، والقضاء على فوضى السلطات والصلاحيات، وتفعيل أنظمة المساءلة بالمعنى الحقيقي لها".

بالإضافة الى هذا السيناريو ، يوجد دراسات استشرافية قامت بوضع سيناريوهات اخرى منافية الى الطرح الاول الذي يعد الطرح الاكثر ايجابية لحزب العدالة والتنمية وتتمثل هته السيناريوهات فيما يلي:

– السيناريو الأول:

يقر بضرورة تكليف رئيس الجمهورية لرئيس الحزب صاحب أعلى الأصوات (أحمد داود أوغلو) بتشكيل الحكومة وهذا طبقا لما جاء به الدستور، ليسعى الأخير إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع أحد الأحزاب الأخرى، أو الحصول على دعمها لتشكيل حكومة أقلية. ورغم أن هذا الخيار متاح نظرياً مع الأحزاب الثلاثة، إلا أن الشعب الجمهوري والشعب الديمقراطي أغلقا باب التعاون بشكل قاطع، أما حزب الحركة القومية فقد أوحى بشرطين يتعلقان بموقع "اردوغان" في الحياة السياسية إضافة إلى عملية السلام مع الأكراد الأمر الذي يصعب فكرة التحالف.[1]

– السيناريو الثاني:

يقول بأنه في حال عدم تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة سوف تنتقل المهمة إلى الأحزاب الأخرى، وذلك عن طريق ائتلاف حكومي بمشاركة حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية المحافظ، الذي يتفق مع "أردوغان" في بعض القضايا، ولكن الحركة القومية ترفض خطة "أردوغان" لتحويل تركيا الى نظام رئاسي.

[1] سعيد الحاج،" **قراءة في نتائج الانتخابات التركية والسيناريوهات المتوقعة**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني رأي اليوم، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(25افريل 2016): http://www.raialyoum.com/?p=342777

نقطة اخرى ملفتة للنظر في سياق هذا السيناريو : تشكيل ائتلاف حكومي يعتمد على الحزبين المذكورين من شانه المس بمفاوضات السلام مع حزب العمال الكردستاني التركي المعارض علما بان حزب الحركة القومية يرفض اي نوع من التفاوض مع هذا الحزب الذي يعتبره تنظيما ارهابيا[1] .

– السيناريو الثالث:

وهو سيناريو يقر بوجود حكومة أقلية من المعارضة، بحيث يتجنب تواجد الحركة القومية مع الشعب الديمقراطي في حكومة واحدة، فيشكل الحكومة الشعب الجمهوري مع أي منهما بدعم من الحزب الثالث (بإعطائها الثقة دون المشاركة بها)، في حال توفرت شروط السيناريو السابق، أي الإصرار على رفض العدالة والتنمية والاتفاق على الائتلاف بهذا الشكل واستعداد الرئيس التركي لترك حزبه السابق في صفوف المعارضة.

السيناريو الرابع:

يتمثل في الانتخابات المبكرة، وهو السيناريو الأكبر حظا وفق العديد من المراقبين، في ظل رفض الأحزاب الثلاثة للتعاون مع العدالة والتنمية وصعوبة تشكيلها لحكومة ائتلافية أو حكومة أقلية دونه . لكنه أيضا سيناريو مطروح حتى في حال تحقق أي صيغة من صيغ الحكومات السابقة، باعتبار أنها ستكون حكومات هشة وقابلة للسقوط مع مرور الوقت بسبب اختلاف البرامج والخلافات الكبيرة بين قياداتها.

وفي قراءة سريعة لمختلف السيناريوهات النظرية المطروحة، وفرص تنفيذها وفق معطيات المشهد السياسي التركي بكل تعقيداته واستقطاباه، نستطيع أن نقول إن السيناريوين الممكنين فعليا هما الحكومة الائتلافية بين العدالة والتنمية والحركة القومية والانتخابات المبكرة بعد 45 يوما من بدء المشاورات لتشكيل الحكومة . وهذا الأخير خيار صعب على تركيا سيزيد من حالة الشك والتريب من قبل الجميع – سياسيين واقتصاديين وناخبين – إضافة إلى كونه خيارا غير مضمون العواقب، بل صعب التكهن بها[2]

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "**السيناريوهات المتوقعة للبرلمان التركي**"، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:25-04-2016 http://studies.aljazeera.net/ar

[2] يوسي نيشر،" **تركيا ما بعد الانتخابات: السيناريوهات والصدى الاقليمي**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني ملفات شرق أوسطية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 25-04-2016: http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity

خاتمة الفصل

وكخلاصة الى تفاصيل هذا الفصل، يعتبر حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي الى الاحزاب التركية الاسلامية تجربة ناجحة وذلك بجعل النظام السياسي التركي نموذجا يقتدى به ليس لما ينص عليه نظريا انما للتفاعلات التي تتنج منه وذلك من خلال حرص هذا الاخير على تحقيق اهدافه وفق مبدا الديمقراطية وسيادة القانون، حيث تمثلت ايديولوجية حزب العدالة والتنمية على احترام مبادئ العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية وهويته الاسلامية التي تتركز على مبدا التسامح واحترام الحريات الدينية، هذا ما جعل وسمح للناخبين ان يصوتوا لصالحه وفقا لحله مشكلات حقوق وحريات المتراكمة وتحقيق التنمية الاقتصادية مع التحقيق العادل للثروات، اضافة الى تتدخل في العديد من التفاعلات والقضايا السياسية مثل القضية الكردية والاقليات الاسلامية محاول ايجاد حلا هذا ما اتاح لتركيا خلال فترة وجيزة ان يكون طرفا مؤثرا على الصعيد الداخلي والخارجي

حيث واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية عدة تحديات هذا ما جعل قادته يقومون بعدة اجراءات من اجل توسيع صلاحياته وخلق نوع من التكيف هذا مما ولد العديد من الدراسات الاستشرافية التي تؤكد على كيفية تأثير حزب العدالة والتنمية على حيثيات النظام السياسي التركي وتحويله من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي.

الخاتمة

لقد استقطب موضوع الاسلام السياسي اهتمامات العديد من الباحثين والدارسين على مختلف الأصعدة (المحلي، الاقليمي والدولي)، نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من مكانة علمية في الفكر السياسي، حيث تسعى هذه الاهتمامات الى تفسير أسباب ظهور وانتشار الحركات الاسلامية، من خلال وجود أزمات اقتصادية وامتداها على المستوى الاجتماعي، وغياب الديمقراطية على مستوى تسيير شؤون الحكم، والتركيز على هذه الأسباب يفيد ضمنيا ان، القضاء على هذه الحركات سوف يؤدي الى اختلال التنمية الاقتصادية والمؤسسات السياسية، فقد أثرت أفكار وتوجهات الحركات الاسلامية على الأنظمة السياسية لبعض الدول، حيث يعتبر النموذج التركي من أبرز وأهم الأمثلة التي طبقت وتبنت فحوى أفكار هذه الحركات متمثلة في حزب العدالة والتنمية.

من خلال تناولنا لدور حزب العدالة والتنمية في التغيير السياسي، على المستوى الكلي(الاطار المفهومي للإسلام السياسي) وعلى المستوى التحليل الجزئي (تجربة العدالة والتنمية في ظل الاسلام السياسي)، توصلنا الى ما يلي:

1- ان مصطلح "الاسلام السياسي" يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الاسلام وشعائره في الحياة العامة والخاصة، ويشتمل هذا التعريف على جماعة الاخوان المسلمين في الدول العربية كمصر، والجماعة الاسلامية في باكستان، وحزب العدالة والتنمية في تركيا وجماعة العدل والاحسان في المغرب.

2- ان الحركة الاسلامية في الواقع هي ليست وليدة الصدفة أو نتيجة للمآل الذي آلت اليه الأمة الاسلامية، بالقدر ما هي الا تعبير ناتج عن مجموعة مسببات وعوامل منها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بما فيها الدين الاسلامي نفسه والذي يعتبر دين ديناميكي، يعني أن البيئات التي تولدت منها الحركات الاسلامية هي بيئات اسلامية في الأساس ويمثل الدين عاملا محوريا هاما فيها، لذلك سعت هذه الأخيرة منذ نشوئها الى الاعتماد على الدين الاسلامي لتحقيق تطلعاتها.

3- بعد الانحطاط والضعف والتراجع الذي عاشته الامبراطورية العثمانية ، قامت الجمهورية التركية على انقاض هذه الأخيرة، حيث لم تتأسس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لها، انما تأسست على مبادئ العلمانية التي تطمح الى ازالة الرموز الدينية في المجال العام والخاص.

4- تقوم الجمهورية الأتاتوريكية على قيم أساسية منها مبدأ القومية التي أدت من خلاله الى وحدة الشعب التركي وجعله أمة عظيمة تتبوأ مكانها بين أمم العام.

5-حرص مصطفى كمال أتاتورك في كل خطواته التي أخذها للوصول الى غايته وهي تأسيس دولة تركية قوميةتكون بديلة للخلافة الاسلامية، وتكون هذه الدولة حديثة وعصرية ترتقي الى مصاف الدو ل الغربية المتقدمة، وقد نص على هذا الدستور الذي صدر في سنة 1937، لكن تبقى هنالك مسألة مهمة وهي أن مصطفى كمال أتاتورك وان نجح في فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالإسلام وأكد الهوية القومية للأتراك، لكنه أخفق في حزم مسألة الهوية الحقيقية للأتراك، فالمتغيرات التي أحدثها هو وحلفائه في المجتمع التركي لم تكن الا تقليد للجانب الشكلي لنظم الغرب وقوانينه، وهو الأمر الذي ادى الى عدم حماس القاعدة الشعبية لكل هته المتغيرات، هذا ما يجعلنا نقول أنه ليس بإمكان أي سلطة في تركيا الاستمرار في تجاهل حقيقة مهمة وهي أن الاسلام من أكثر القوى الاجتماعية والسياسية في تركيا.

6-تبرز أهمية النظام السياسي في تركيا في البحث عن مجموعة العوامل الاجتماعية والتاريخية والحزبية والعلاقة بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية في انتاج الشكل الحالي لنظام الحكم في تركيا، اضافة الى معرفة أهمية التسلسل التاريخي الذي قاد الحركة السياسية التركية الى شكلها الحالي والفاعلين الأساسيين فيها.

7- تؤدي الأحزاب دورا كبيرا في العملية السياسية، لكون هذه الأخيرة تهدف في نهاية المطاف الى الوصول الى السلطة وتنفيذ أجندتها وبرنامجها السياسي، حيث أخذت الجمهورية التركية منذ نشوئها العمل بمبدأ الحزب الواحد الذي سيطر على الحياة السياسية لعقود وسنوات عديدة، ونظرا لتطور مجموعة من الأحداث، توقف النظام السياسي على حقيقة مفادها ضرورة الانتقال بتركيا الى التعددية الحزبية؛

8- شهدت تركيا قبل عام 2002 العديد من المتغيرات داخليا وخارجيا كان أبرزها الأزمة الاقتصادية، الفراغ السياسي اضافة الى العلاقات غير الطبيعية مع دول الجوار العربي الاسلامي، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ذو التوجه الاسلامي المعتدل، الذي تنص أيديولوجيته على تطبيق هويته الاسلامية واحترام مبادئ العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية، هذا مما أدى الى احداث جملة من التغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي لتركيا؛

9- نظرا للصدى الشعبي الكبير الذي يتمتع به حزب العدالة والتنمية، الامر الذي جعله يفوز بالعديد من الانتخابات عبر مشاركته في العديد من القضايا السياسية التي عرفتها البلاد مثل القضية الكردية حيث تم

انصاف الأكراد في عدد من الأمور اهمها حق البث الاعلامي والحديث عن القبول بالاهتمامات المزدوجة للمرة الأولى في تاريخ الدولة التركية؛

10- ان مبادئ الحزب سهلت له الطريق للقيام بمجموعة من الاصلاحات الحكومية حيث استطاع من خلالها احداث تغيير جذري في الدولة لم تشهده منذ رحيل مصطفى كمال أتاتورك، فقد تم ابعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي، وادخال قوانين واصلاحات جديدة على مستوى النظام القضائي، الخدمات الاجتماعية، والمجال الاقتصادي.

11- ان حزب العدالة والتنمية استطاع بلوغ ما لم يبلغه أي حزب اخر وذلك نتيجة احترامه لإرادة وحرية الشعوب الأخرى، حيث عمد حزب العدالة والتنمية على تطوير علاقاته مع ايران وسوريا في مختلف المستويات سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، اضافة الى رفض حكومته المشاركة في الحرب على العراق وأي تقسيم لها الأمر الذي أدى الى توتر العلاقات الأمريكية التركية التي كانت تصنف على انها علاقات جيدة قبل تاريخ 2003.

12- سعي حزب العدالة والتنمية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بصياغة مجموعة من الاصلاحات التي تراعي عملية التحديث وتلبية شروط ومعايير الانضمام والتي تعتبر خطوة مهمة وأساسية للمجتمع التركي.

13- شهدت فترة حكم حزب العدالة والتنمية في الآونة الاخيرة بروز مجموعة من التحديات التي دفعته الى صياغة جملة من الاجراءات حرصا منه على البقاء في سدة الحكم، وهو الأمر الذي دفع الدراسة ما مدى تأثير حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل وطبيعة النظام السياسي التركي والانتقال به من نظام برلماني كما نص عليه دستور 1982 الى نظام رئاسي.

فهرس الجدول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــــــــوان	رقم الصفحة
01	**جدول للمنافسات الإنتخابية التي خاضها حزب العدالة والتنمية ونسبة التصويت له عام 2002.**	**75**
02	**نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في عام 2002**	**76**
03	**نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2011**	**80**
04	**نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2015**	**81**

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- ابراهيم، أحمد وآخرون. **الاسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة**. الموصل: مركز الدراسات القومية، 1996.

- أحمد، النعيمي. **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا**. بغداد: 1989.

- أعوشت، كبير سعيد. **إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف** باتنة: دار الشهاب، 1987.

- الغزالي، عبد الحميد. **الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**. القاهرة: مكتب الشروق الدولية، 2007.

- الغزالي، عبد الحميد. **الاسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

- النعيمي، أحمد نوري. **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العلاقية التركية**، الأردن: دار الزهران، 2010.

- أوزباي، حسين بسلي وعمر. **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة: طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ،2011.

- اوزتورك، ابراهيم. **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2007**، بيروت: الدار العربية ناشيرون الدوحة، 2010.

- إيشلر، أمرالله. **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.

- باكير علي، حسين. **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009 .

- بوقارة، حسين وآخرون. **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001** باتنة: شركة باتينيت، 2002 .

- بيرم اوغلو، علي. **الجيش والسلطة في تركيا: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- جلال عبد الله، معوض. **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات لبحوث والدراسات الاستراتيجية،1999.

- جنداري، ادريس. **الاسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود لدراسات والأبحاث.

- حسن، العبيدي. **التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960** جامعة الموصل: كلية الآداب، 1987.

- حسين باكير، على. **تركيا :الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، بيروت: الدار العربية ناشرون،2010.

- خضير، الغريري محمد ياس. **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

- خوري، جبران. **الصهيونية والطورانية وتأثيرهما على شعوب المنطقة** .حلب: دار الصدقة، 1994.

- خولي، معمر. **الاصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات.

- دوران، راغب، **أسباب صعود النموذج التركي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- سالم، صلاح. **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 1999.

- سامي، زبيدة. الاسلام: **الدولة و المجتمع**، ترجمة: عبد الله النعيمي، دمشق: سوريا، ط1، دار المدى للطباعة و النشر، 1995.

- سعيد، أحمد. **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة** .القاهرة: دار المعرفة، 1961.

- سمير سبيتان. **تركيا في عد الرجب طيب أردوغان**، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط2، 2012.

- سيدر، فرهاد. **العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي**، عمان: منشورات الجامعة الأردنية كلية الدراسات الدولية، 2010.

- شاكر، محمود. **التاريخ المعاصر والتاريخ الاسلامي(تركيا)**. بيروت: المكتب الاسلامي، ط2، 1996.

- صابان، سهيل. **تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات الى عهد الجمهورية 1839-1990** .الويات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط1، 2010.

- طارق، عبد الجليل. **الحركات الاسلامية في تركيا**. القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001.

- عبد العزيز، أمير. **الوجيز في تاريخ الإسلام والمسلمين** ، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

- علي، حمزة. كريم ووهام، **القوة الفاعلة في المجتمع التركي** ،بغداد: بيت الحكمة، 2002.

- علي، عبد الصادق. **تركيا والحرب الأمريكية العراقي"**، ركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، أفريل 2003.

- عماد، الجواهري. **المبادئ الأتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا**. دون تاريخ ومكان الطبع.

- فتحي، رضوان. **مصطفي كمال أتاتورك**. بيروت: 1983.

- مانتران، روبير. **تاريخ الدولة العثمانية**، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

- محفوظ، عقيل سهيل. **سوريا وتوركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

- محمد الجاسور، ناظم . **موسوعة علم السياسة**، عمان: الأردن، ط1، دار مجداوي للطباعة والنشر، 2004.

- محمد، نور الدين. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1998.

- مسلط، سعيد عبد العزيز. **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية.

- مصطفى، الزين. **أتاتورك وحلفائه**. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1982.

- مصطفى، عبد الإله تو تونجي. **فوز حزب العدالة و التنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 21حزيران 2007** ، مركز الشرق الأوسط للدراسات،2011.

- نور الدين، محمد. "**تركيا والاتحاد الاروبي مسألة الهوية والرهانات**"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد.116،2014.

- نور الدين، محمد. **تركيا الجمهورية الحائرة :مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

- نور الدين، محمد. **تركيا الجمهورية الحائرة** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

- واحدة، شكران. **الاسلام في تركيا الحديثة: بديع الزمان النورسي** .ترجمة: محمد فاضل، 2005.

- واف، أنجيل راباسا وستيفن لارابي. **صعود الاسلام السياسي في تركيا**، ترجمة: ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات.

- ياسر، حسن. **تركيا البحث عن المستقبل** مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب 2006.

- يونس الجليلي، طلال. **قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية**. الموصل: 2006.

سعيد محفوظ، عقيل. **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، أبوظبي: مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية.

2-باللغة الأجنبية:

Angel Rabasa , Stephen Larrabee. **The Rise of Political Islam In Turkey**. RAND. Corporation, Arlington, 2008

2- الرسائل الجامعية

- أحمد المرسي، الصفصافي. **الدين والسياسة في تركيا المعاصرة** (مذكرة ماجيستير،كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1987).

- خليل يوسف القدرة، محمود. **تطور العلاقات السورية التركية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2007-2011**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2013).

- سالم الرحاحلة، أحمد سليمان. **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014).

3-المجلات

- ابراهيم، بوعزي. "**الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة**"، مجلة المجتمع(الكويتية)، العدد. 1761، (2008).

- أحمد عبد الحليم، ايمان. "**المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد .2451، (23-04-2012).

- أروخان، علي محمد." **الثورة الصامتة في تركيا**" مجلة المجتمع، العدد.24، (2006).

- السبعاوي، عبد الرحمن عوني وعبد الجبار مصطفى النعيمي." **العلاقات الخليجية– التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**"، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد. 43، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،(2000) .

- السعيد، سعيدي. "**سياسات تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، مجلة المفكر، العدد .10.

- السماك، محمد. "**الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي**"، مجلة مركز تيار المستقبل، العدد. 1720، (الاثنين 11 أكتوبر 2004).

- حمامي، هشام. "**تركيا الجديدة وجهات نظر** "، العدد.105،(أكتوبر 2007).

- دوران، برهان الدين. **فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية: الخطاب الحضاري وحدوده**، مجلة رؤية تركيا، العدد .18، (24مارس2013).

- رسول، أحمد. "**أيديولوجية حزب العدالة والتنمية واستراتيجية الدولة التركية**"، مجلة ايلاف، العدد .4533، (22افريل2002).

- علي الدبيسي، عبد الكريم. "**الاعلام التركي من العثمنة الى العلمنة**" مجلة آداب الفراهيدي، العدد. 11جوان (2012).

- كاجابتاي، سونر. "**شبح أتاتورك 7سنوات من حكم العدالة والتنمية**"، مجلة العرب الدولية، العدد.1534، (27نوفمبر 2009).

- كوجوكشان، طالب ."**خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين**"، مجلة شرق نامه، العدد. 07، جانفي (2011).

- محمد سلامة، معتز. **الجيش والسياسة في تركيا**"،مجلة السياسة الدولية، العدد.131، (جانفي 1998).

- محمد عوض، عبد العزيز. "**ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا**" مجلة شؤون الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية، العدد. (12- 11 جانفي،أفريل 2007).

- محمد، حسين طلال. "**تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد. 26، العدد.1 ، (2010).

- نور الدين، محمد." **تركيا ..إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة**"، مجلة المستقبل العربي،العدد.287، (جانفي 2003).

- وحيد، عبد المجيد. "**الدور الاقليمي التركي وعقبات الطريق**"، مجلة المستقبل العربي، العدد. 365، (مارس 2009).

ابراهيم، بوعزي، **الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة**، مجلة المجتمع (الكويتية)، العدد.1761، (2007).

محمود، لقمان عمر، "**القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006**"، مجلة دراسات اقليمية، الاقليمية، العدد. 8، (2007).

4-ملتقيات ومحاضرات

- شمير، شمعون. "**تأملات في الإسلام السياسي: من الإخوان المسلمين إلى الدولة الإسلامية**"، المحاضرة السنوية التذكارية السابعة لإحياء ذكرى زيئيف شيف في 9أكتوبر 2014، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمعهد واشنطن، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 25-03-2016

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/reflections-on-islamism-from-the-muslim-brotherhood-to-the-islamic-state

- العادل، محمد. **قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا**، المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا، تركيا، 16/ 17 جوان 2006.

5-المواقع الالكترونية

- حمو، طارق. **الاسلام السياسي الظهور و الماهية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني المركز الكردي للدراسات،تم الاطلاع على الموقع في: 29-02-2016

- صديق علي، سليمان. **الإسلام والدولة القطرية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني للمؤتمر الاسلامي الاريتيري، تم الطلاع على الموقع بتاريخ: 23-02-2016

http://www.al-massar.com/ar/articles_detail.php?id=316

- الشيوخ، محمد. **صعود الاسلام السياسي...بوابة الدين**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لميديل ايست اونلاين،18-04-2013، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 16-03-2016

http://aafaqcenter.com/index.php/post/1727

- النابلسي، شاكر. **ما هي أسباب بروز –الإسلام السياسي– بهذه القوة؟**، مأخوذة من الموقع الالكتروني للحوار المتمدن، العدد. 2564، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 16-03-2016

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163561

- محمد، الشيوخ. **أسباب وصول حركات الاسلام السياسي الى سدة الحكم**، مأخوذة من موقع النور الإلكتروني، 15-04-2013، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 25-03-2016

http://www.alnoor.se/article.asp?id=196947

- الصوراني، غازي. **أسباب ظهور و انتشار الاسلام السياسي**، مأخوذة من الموقع الالكتروني للحوار المتمدن، العدد:،54926، 15-09-2015، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 25-03-2016
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48477

- الخميسي عضيد، جواد. **مفهوم القومية التركية(الطورانية)، وجرائم الابادة**، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، مأخوذة من الموقع الالكتروني للحوار المتمدن، العدد. 4994، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 15-04-2016

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=484776

- مكي، لقاء. **تركيا صراع الهوية** ، مأخوذ من الموقع الالكتروني للجزيرة نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 30-03- 2016

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ab3905cb-fccc-4650-8d50-43be96b2ba92

العادل، محمد. **الحركة الاسلامية في تركيا 1950-2009**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمؤسسة الأبرار الاسلامية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 07-04-2016

http://www.abraronline.net/ar/index

- ـــــــــ، **البنية القانونية والسياسية**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لوكالة النهوض ودعم الاستثمار التركي، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 15-04-2016

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/LegalAndPoliticalStructure.aspx

- الطائي، منذر. **مجلس الأمن القومي التركي**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لتركيا بوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 16-04-2016 http://www.turkey-post.net/p-122595

- العلام، أحمد شاكر. **التعددية الحزبية في تركيا**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لجمهورية العراق، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 17-04-2016

http://www.iraqipresidency.net

-ـــــــ، **النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم-المؤسسات)**،مأخوذ من الموقع الالكتروني مركز سوريا للدراسات والأبحاث، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 17-04-2016

http://www.syriasc.net

- صالح، جهاد. **تركيا ومسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي**، مأخوذ من الموقع الالكتروني موسوعة القتال، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(10 مارس2016)

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec01.doc_cvt.htm

- عبد الباقي، صلاي . **وما المضر ان كان حزب العدالة والتنمية علمانيا؟**، مأخوذ من موقع معهد الهقار، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ،(12مارس2016)http://www.hoggar.org

- أوزهان، طه وديلي صباح **أردوغان وثورة عام 2002**، مأخوذ من الموقع الالكتروني عين على تركيا (ترك برس):تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(28مارس 2016)

http://www.turkpress.co/node/7582

- الجهماني، يوسف، **الخلفية الدينية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي**، مأخوذ من الموقع الالكتروني نور:تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (01افريل 2016) http:/www.an-nour.com

- غنيم، أحمد، **ملف حزب العدالة والتنمية التركي: الانتخابات البرلمانية التركية 2007**، مأخوذ من الموقع الالكتروني شبكة نبأ:(02افريل 2016) http:/www.annabaa.org

- ـــــــ، **حزب العدالة والتنمية" يحقق فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية التركية: نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده**، مأخوذ من الموقع الالكتروني العربية نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(04افريل 2016):

http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html

- عرفات، محمود، **عن نتائج انتخابات تركيا 2011**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لشباب الشرق الأوسط، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(04افريل 2016)،

http://ar.mideastyouth.com

- مصطفى محمد، أمين. **الانتخابات البرلمانية التركية...النتائج والتداعيات**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، مأخوذ من الموقع الالكتروني الرسمي لحزب العدالة والتنمية، تم الاطلاع عليه بتاريخ (06افريل 2016): http://www.pjd.ma

- ـــــــ، **الانتخابات التركية 2015**، مأخوذ من موقع الالكتروني لايورونيوز، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ (07افريل 2016): http://arabic.euronews.com/tag/turkish-election/

- ثلجي، محمد. **أزمة الهوية في تركيا**، مأخوذ من الموقع الالكتروني للجزيرة نت، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 15-04-2015 http://www.aljazeera.net/programs/current-issues

- دلي، خورشيد. **المشكلة الكردية في تركيا والحل السلمي**، مأخوذ من الموقع الالكتروني للجزيرة نت،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (07افريل 2016): http://www.aljazeera.net /

- سلفي، عبد القادر، **الخطة العلوية للحكومة التركية**، مأخوذ من الموقع الالكتوربي يني شفق التركي، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ 08افريل 2016

http://www.yenisafak.com/ar/columns/abdulkadirselvi/2020492

- العريان، عصام، **تركيا ما بعد الاستفتاء: الانتصار ومخاطر التصدع**، مأخوذة من الموقع الالكتوني الأخبار، العدد. 1236،(سبتمبر 2014)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (09افريل 2016):
http://www.al-akhbar.com/node/41719

- الملائكة، ملهم، **مسيحيو تركيا تأكل مستمر منذ سقوط الامبراطورية البيزنطية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني القنطرة،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (09افريل 2016):

https://ar.qantara.de/content

- دانيال، البرزى. **نبذة تاريخية عن المسيحية في تركيا**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لقناة فرنس 24، تم الاطلاع على الموقع (10افريل 2016): http://www.france24.com/ar/20110103-
christians-middle-east-less-population-religion-attacks-islamists

- حمودي، عبد الكريم. **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة تركيا الاقتصادية** ، مأخوذ من الموقع الالكتروني لخليج أونلاين ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (13افريل 2016):

http:/www./klj.onl/Z61G9A

- حمورة، جو. **اصلاح القطاع الصحي التركي**، مأخوذ من الموقع الالكتوربي للمفكرة القانونية ،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (14افريل 2016)

http://www.legal-agenda.com :

- سلمي، جلال. **العلاقات التركية السورية بين الماضي والحاضر**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لتركيا برس، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (15افريل 2016):

http://www.turkpress.co/node/10780

- جهاد العبيدي، نضال. **العلاقات الايرانية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (17افريل 2016): http://www.hcrsiraq.org

- خولي، معمر. **العلاقات الأمريكية التركية...على المحك**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (20افريل 2016):

http://rawabetcenter.com/archives/1820

يتكين، مراد. **أسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لمركز العلاقات العربية التركية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (20افريل 2016):

http://www.sasapost.com/american-turkish-relashionship

- دوران، بورهان الدين. **الطبيعة المتغيرة في العلاقات التركية الأمريكية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لتركيا بوست،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (21افريل 2016):

/http://www.turkey-post.net/p-3850

- توفيق، التونجي. **الاسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، مأخوذ من الموقع الالكتروني كلكامش للدراسات والبحوث الكردية، تم الاصلاع على الموقع بتاريخ (23افريل 2016):

http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles

-ـــــــــ، **العلاقات التريكة مع الاتحاد الأوروبي، الجمهورية التركية**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية التركية ،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (23افريل 2016):

http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa

- العمراني، عبد الوهاب. **تركيا ومعوقات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي**، مأخوذ من الموقع الالكتروني لسبتمبر نت (الموقع الاخباري اليومي)،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (24افريل 2016):

- عبد القادر، محمد. **تحديات متصاعدة: تركيا..أردوغان من فرصة الى عبء**، مأخوذ من الموقع الالكتروني للمركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (25افريل 2016):

http://ncro.sy/?p=1621

- دوران، برهان الدين. **التحديات التي تواجه العدالة والتنمية**، مأخوذة من الموقع الالكتروني لتركيا بوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (25افريل 2016):

/http://www.turkey-post.net/p-53288

- ـــــــــــ، مركز العلاقات العربية التركية، **لماذا يسعى أردوغان الى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي؟**، مأخوذ من الموقع الالكتروني ساسبوست، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ (25أفريل2016)

http://www.sasapost.com/why-erdogan-seeks-to-transform-the-turkish-political-system-from-a-parliamentary-system-to-a-presidential-system

- الحاج، سعيد. **قراءة في نتائج الانتخابات التركية والسيناريوهات المتوقعة**، مأخوذ من الموقع الالكتروني رأي اليوم، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ(25افريل 2016):

http://www.raialyoum.com/?p=342777

- ـــــــــــ، **السيناريوهات المتوقعة للبرلمان التركي**، مأخوذ من الموقع الالكتروني مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:25-04-2016 http://studies.aljazeera.net/ar

- نيشر، يوسي. **تركيا ما بعد الانتخابات: السيناريوهات والصدى الاقليمي**، مأخوذ من الموقع الالكتروني ملفات شرق أوسطية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 25-04-2016:

http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity

http://nlka.net/index.php/2014-07-10-22-08-10/162-2014-12-09-13-15-13

http://www.26sep.net/articles.php?id=86